نموذج ترخيص

أنا الطالب : أحمد ساهر أحمد القطيشات أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٤)

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: أحمد قطيشات

التوقيع: [توقيع]

التاريخ: ١٤/١/٢٠١٦

أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٤)

إعداد

أحمد ساهر قطيشات

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني/٢٠١٥

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٤)) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــــــــع
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع ، مشرفاً أستاذ- علاقات دولية	....
الأستاذ الدكتور مازن صدقي العقيلي، عضواً أستاذ- علوم سياسية	....
الأستاذ الدكتور عبدالمجيد علي العزام، عضواً أستاذ - حكومات	....
الدكتور خالد حامد شنيكات، عضواً أستاذ مشارك- علوم سياسية (جامعة البلقاء التطبيقية)	....

الإهداء

إلى والدّي الكريمين ...

أمي الغالية....... أبي العزيز

إلى أخواتي وأخوتي الأعزاء...

لكل هؤلاء وآخرين في القلب.. أهدي ثمرة جهدي البسيط...

احمد قطيشات

شكر وتقدير

أتقـدم بالشـكر والتقـدير إلــى أسـتاذي الفاضــل الأسـتاذ الـدكتور فيصــل الرفـوع الــذي لــه الفضـل الأول والأخيـر، والـذي تفضـل علـيّ بقبـول الإشـراف علـى رسـالتي، والـذي قـدم يـد العـون والنصــح لــي خــلال هـذه المرحلــة، كمــا أننــي أتوجــه بالشـكر إلــى كـل شـخص ســاهم بتزويـدي بالمعلومات اللازمة لإثراء هذه الرسالة.

كمــا أتوجــه بالشـكر إلــى الأســاتذة الأفاضــل أعضــاء لجنــة المناقشــة لتفضــلهم بــالإطلاع ومناقشــة الرســالة، مقــدراً جهــودهم المعبــر عنهــا بالتصــويبات الســديدة التـــي أثــرت مــا جــاء بمضــمون الرســالة، وإلـــى كــل أســاتذتي بالجامعــة الأردنيــة الــذين بفضــلهم وصــلت إلـــى هــذه المرحلة، إلى كل هؤلاء الشكر والتقدير، وأسال الله أن يحقق لهم رضى الخالق وتقدير الخلق.

البــاحــث

احمد قطيشــات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

أثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن

2000- 2014

إعداد

أحمد قطيشات

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع

الملخص

تهدف هذه الدراسة لبيان أثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن (2000-2014)، حيث تعد المساعدات الخارجية أداة من أدوات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها، وكثيراً ما تم استخدام هذه المعونات في التأثير على السلوك الخارجي وحتى الداخلي للدول المستفيدة منها، فهي تعتبرها وسيلة ضغط لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير هذه المساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي للأردن، بحيث تشكل هذه المساعدات وسيلة ضغط على صانع القرار.

كما أكدت الدراسة صحة الفرضية التي قامت عليها ومفادها وجود علاقة طردية بين المساعدات الأمريكية وصنع القرار السياسي في الأردن، أي أنه كلما زادت نسبة المساعدات الخارجية الأمريكية، كلما ازداد التأثير على صنع القرار السياسي في الأردن وتناقصت استقلالية صنع القرار السياسي الأردني، بمعنى أن المساعدات الخارجية الأمريكية، إحدى المتغيرات التي تؤثر في صنع القرار السياسي في الأردن، وقد اعتمدت هذه الدارسة على منهج البحث الوصفي التحليلي،إلى جانب استخدام المنهج التاريخي لأنهما أنسب المناهج لمثل هذا النوع من الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1. الولايات المتحدة الأمريكية هي أول بلد يضع خطة مساعدات دولية رئيسية بعد الحرب العالمية الثانية وكانت الأردن من أولى الدول التي تلقت مساعدات في ذلك الوقت أواخر الخمسينات

على أثر صدور مشروع إيزنهاور عام(1957م)، إلا أن هذه المساعدات قدمت للدول المتلقية لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لدعم نفوذها في البلدان المتلقية للمساعدات ولتسخير هذه الدول لتحقيق غاياتها ومصالحها الإستراتيجية والأيدلوجية.

2. نبع اهتمام الولايات المتحدة بالأردن ودعمها له من منطلق الإهتمام ببلدان الشرق الوسط، كون الشرق الوسط يتمتع بأهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان يشكل الشرق الأوسط جبهة متقدمة للغرب في مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية، لذلك جاء هذا الإهتمام الكبير بالأردن من قبل الولايات المتحدة وتقديم مساعدات بشتى أشكالها له.

3. شكلت المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن أحد الدعائم الرئيسية التي يلجأ إليها الأردن لمساعدته في النهوض بأعبائه الثقيلة والإختلالات في اقتصاده، كإرتفاع البطالة والفقر، والعجز في الميزان التجاري والميزانية العامة، والمديونية الكبيرة.

4. اعتمد الأردن على المساعدات الأمريكية لمواجهة أعباء اللجوء العراقي والسوري من جراء الأحداث الأخيرة في هذه الدول، فساهمت المساعدات الأمريكية في تطوير البنية التحتية (شبكة المياه، الطرق وغيرها) في الأردن لمواجهة الضغط الذي حصل عليها جراء النزوح الكبير من اللاجئين على الأردن.

5. هناك نتائج إيجابية لاتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة التي أحدثت أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال زيادة صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة، كما أنها جذبت العديد من رؤوس الأموال والعملة الأجنبية في الاستثمار، لكن لتأثر الأردن بالأحداث حوله كالحرب الدولية على الإرهاب والغزو العراقي والأزمة الإقتصادية العالمية التي عانى منها الأردن كثيراً فقد زادت المديونية الأردنية وصار هناك ضغط على الإقتصاد الأردني على الرغم من زيادة المساعدات الأمريكية للأردن بشتى أشكالها إلا أن الظروف التي كانت تواجهها الأردن يجعل أثر المساعدات غير إيجابي مهما كان حجم المساعدات.

الفصل التمهيدي

المقدمة :

ينتمي الأردن إلى دول العالم الثالث من حيث الإمكانات والموارد، حيث يتسم الإقتصاد الأردني بقلة موارده الطبيعية من مواد خام وأرض زراعية ومياه، و بالتالي الإعتماد على المساعدات الخارجية التي لعبت بشتى أشكالها الإقتصادية والمالية والعسكرية دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد الأردني منذ نشأة المملكة، حيث أن المساعدات تشكل عاملاً ومصدراً مهما من مصادر التمويل للموازنة العامة ولميزان المدفوعات وللمشاريع الرأسمالية ولبناء البنية التحتية في مختلف القطاعات الإقتصادية في المملكة[1].

ومنذ نشأة الدولة الأردنية اعتمد اقتصادها على المساعدات التي كان يتلقاها من بريطانيا، لكن على اثر تعريب الجيش الأردني في عام 1956م فقد تنوعت مصادر المساعدات لتصبح من دول مختلفة عربية شقيقة، كالسعودية والأمارات والكويت وقطر والعراق وغيرها، ودول أجنبية صديقة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وفرنسا وألمانيا وغيرها، ومن مؤسسات اقتصادية وصناديق مالية عربية وإقليمية ودولية، فالأردن اعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية لأنها تشكل بمختلف أشكالها، داعماً أساسياً للاقتصاد الأردني.

وتسعى الدول المانحة عادة إلى تسييس المساعدات الإقتصادية والربط بين تقديم الدعم وأهداف سياستها الخارجية، من خلال ممارسة نفوذها على الدول المتلقية، والتأثير على قراراتها بما يخدم مصالح الدول المانحة، كما تركز الدول على توجيه هذه المساعدات باتجاه الدول ذات الأهمية الإستراتيجية، والدول الأقل أهمية لا تحصل عادة على المساعدات اللازمة لإحتياجاتها التنموية، ومن هنا تلقى الأردن مساعدات خارجية كثيرة ومن دول مختلفة وذلك لما يتميز به الأردن من إعتدال وأهمية إستراتيجية وموقع جغرافي مهم في قلب الشرق الأوسط، حيث أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر محط أنظار الدول الكبرى، لذلك تسعى الولايات المتحدة

---

[1]) عربيات، محمد عبد المجيد(1989) أثر خطط التنمية على الاقتصاد والسكان في الأردن، عمان، وزارة العمل، ص175.

الأمريكية لتقديم المساعدات بكافة أشكالها للأردن، لضمان وجود أداة لتنفيذ سياساتها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا تنبع الأهمية التي تدفعنا لدراسة أثر هذه المساعدات الخارجية سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية على صنع القرار السياسي في الأردن خاصة في ظل الظروف السياسية والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية، ومن هنا سيقوم الباحث من خلال هذه الدراسة والتي تحمل عنوان " أثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن(2000-2014) بمحاولة تقديم صورة متكاملة عن أثر المساعدات الأمريكية للأردن على صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي فيه.

مشكلة الدراسة :

تعد المساعدات الخارجية أحد أدوات السياسة الخارجية الهامة لتحقيق أهدافها، وكثيراً ما تم استخدام هذه المعونات في التأثير على السلوك الخارجي وحتى الداخلي للدول المتلقية لها، وهي وسيلة ضغط لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير هذه المساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي للأردن، بحيث تشكل هذه المساعدات أداة ضغط على صانع القرار، وبكافة المستويات، ولتدعيم عملية التشخيص والمعالجة نطرح الأسئلة التالية:

1. كيف أثرت المساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي الأردني؟
2. ما هي آلية صنع القرار السياسي؟
3. ما هي أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي؟

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأثر المباشر وغير المباشر للمساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن، باعتبار أن المساعدات الخارجية أداة مهمة من أداوت السياسة الخارجية للدول المانحة بصفة عامة، وللولايات المتحدة بصفة خاصة، وهذا يبدو من طول المدة التي قدمت خلالها المساعدات، وحجم هذه المساعدات وفي عدد وتنوع الدول المتلقية لهذه المساعدات في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق، وبتعبير أدق أصبحت المساعدات بأشكالها الاقتصادية والعسكرية، إحدى الأدوات الأساسية التي

تستخدمها الولايات المتحدة في علاقاتها الخارجية وتقوية نفوذها في العالم ككل، وهو عامل أساسي في التأثير على صنع القرار السياسي في الأردن .

ولقد شكلت المساعدات الخارجية، وما زالت احد المخارج التي يلجأ إليها الأردن لإعادة التوازن والاستقرار لنظامه الإقتصادي الطامح نحو تحقيق نسب نمو تتماثل في طموحاته وآماله في بالاستقرار، فلعبت المساعدات الخارجية للأردن دوراً هاماً في إنقاض الاقتصاد الأردني من الإنهيار خصوصاً في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية، والظروف الدولية التي كانت تحيط الأردن طيلة السنوات الماضية التي تختصر بها الدراسة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف ومنها:

1- بيان آثر المساعدات الأمريكية في صنع القرار السياسي في الأردن
2- توضيح عملية صنع القرار السياسي الأردني.
3- بيان العلاقة بين المساعدات الخارجية والقرار السياسي.
4- التعرف على المساعدات الخارجية من حيث تعريفها وتطورها والأشكال التي تقدم من خلالها.
5- التعرف على الأهداف السياسية والعسكرية للمساعدات الخارجية الأمريكية والشروط التي تقدم من خلالها.

فرضية الدراسة وأسئلتها :

تقوم الدراسة على فرضية واحدة مفادها وجود علاقة طردية بين المساعدات الأمريكية وصنع القرار السياسي في الأردن، أي أنه كلما زادت نسبة المساعدات الخارجية الأمريكية، كلما ازداد التأثير على صنع القرار السياسي في الأردن وتضاءلت استقلالية صنع القرار الأردني، بمعنى أن المساعدات الخارجية الأمريكية، إحدى المتغيرات التي تؤثر في صنع القرار السياسي في الأردن، ومن هذه الفرضية تنبثق التساؤلات التالية:

1. ما هي طبيعة القرار السياسي الأردني؟

2. ما هي أبرز العوامل التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الأردني؟
3. ما هي آلية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الأردني؟
4. ما هو المقصود بالمساعدات الخارجية؟ وكيف تطورت؟
5. ما هي أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن ؟
6. ما هي الأهداف السياسية للمساعدات الخارجية وما هي الشروط التي تقدم من خلالها هذه المساعدات؟
7. كيف تؤثر المساعدات الخارجية الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن ؟

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: المساعدات الأمريكية.

المتغير التابع: صنع القرار السياسي الأردني.

وتفترض الدراسة أن المتغير المستقل له علاقة بالتأثير على المتغير التابع، أي أن المساعدات الأمريكية تؤثر في صنع القرار السياسي الأردني، لذلك فان مهمة الباحث التعرف على هذه الأسباب وبيان أثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي الأردني .

المفاهيم والمصطلحات:

- **المساعدات الخارجية:** تعرف المساعدات الخارجية بأنها تلك المساعدات التي تقدمها الدول المانحة أو الدول الغنية أو دولاً ذات قدرات اقتصادية قوية إلى الدول المتلقية التي هي عادة تكون دول فقيرة أو ذات اقتصاديات ضعيفة، وتعرف بأنها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية، وذلك لمساعدة الدول المحتاجة[1].

---

[1] والترز، روبرت(1974) المعونات الأمريكية والسوفيتية، تحليل مقارن، ترجمة نبيل صبحي، الكويت، دار قلم، ص11.

كما يعرفها الباحث كتعريف إجرائي للدراسة: بأنها تلك المساعدات التي تتلقاها الدول الفقيرة أو المحدودة الموارد وذلك لمساعدة هذه الدول، وغالباً ما يكون من ورائها أهداف معينة.

- **القرار السياسي**: كما يعرفه ديفيد أستون: "هو مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع[1].
- **صُنّع القرار السّياسي:** هي صيغة عمل معدة لم تُترجم إلى صيغة عمل مقدرة، ويتم فيها تحديد التوجهات التي يّتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة، فهي تعتبر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية صُنع السياسات المختلفة داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجة[2].
- **السياسة الخارجية:** تعرف السياسة الخارجية بأنها: " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ويعد التخطيط للسياسة الخارجية أمراً ضرورياً لأي دولة مع غيرها من الدول فهي أولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه، وثانياً القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست بالمركزية وإنما هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج"[3].

وكتعريف إجرائي للدراسة تعرف المساعدات الخارجية بأنها المساعدات بكافة أشكالها التي تقدمها الدول الغنية لدول ذات قدرات إقتصادية محدودة وذلك لتحقيق أهداف معينة، فهي الوسيلة الفعالة التي استخدمتها الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي وبالذات الدول الغربية لإحتواء المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي في الدول النامية.

---

[1]) David ASTON (1965) System analysis of Political life , J.Wiley and Sons , New York ,P10.

[2])المنوفي، كمال(1987) أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص41.

[3])الهياجنة ، محمد(2000) مبادئ العلوم السياسية، عمان، المكتبة الوطنية،ص401.

منهج الدراسة:

سيعتمد الباحث على منهجيات البحث العلمي التالية:-

1. المنهج البنائي الوظيفي: وهو من المناهج التحليلية التي تصلح لتحيل الظاهرة السياسية الخارجية، حيث يعتبر هذا المنهج من المناهج التي تسعى لتحليل الظاهرة السياسية باعتبارها البنية التي يتفاعل داخلها أو الوظيفة أو الدور الذي يقوم به داخل البنية.
2. المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه يلائم هذه الدراسة والذي يستند إلى الكتابات والأدبيات والنصوص، والدراسات ذات الصلة والوثائق والبيانات، للاعتماد عليها للوصول إلى الأهداف والرؤى التي يتبناها البحث.
3. المنهج التاريخي يعرف المنهج التاريخي بأنه "عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة، ويقول هارولد لاسكي "ان دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول "ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجاتها لمشاكلها إنما هي مغايرة للوقت الحاضر، وان لكل جيل أو عصر مشكلات نوعية خاصة به، وأن الدول في العصر الراهن لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والأهداف الواقعية التي تتخطى حدود مقولة الزمان. ورغم ذلك فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية، وعلاقات الدول ،ووسائل تسوية الخلافات، والدبلوماسية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر، والمطلوب من الباحثين التثبت من الوقائع التاريخية والدقة والموضوعية في عرضها.

وهو أيضاً "ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل وسيستعين الباحث بهذا المنهج وذلك لكون الدراسة تقوم بدراسة حيث تعتمد الدراسة على جمع المعلومات بهدف

وصف وتحليل المساعدات الأمريكية للأردن وأثر ذلك على صنع القرار السياسي الأردني، من خلال استخدام أدوات البحث والتحليل.

4. بعض جوانب المنهج الإحصائي، فيما يتعلق بدراسة المساعدات رقمياً، وذلك لبيان نسبة المساعدات الأمريكية للأردن.

حدود الدراسة:

ستتحدد الدراسة بالحدود التالية:-

- الحدود الزمانية:2000-2014.

-الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية.

- الحد الموضوعي: صنع القرار السياسي الأردني.

الإطار النظري:

تسعى السياسة الخارجية لأي دولة إلى تحقيق الأهداف التي تصب في صميم ما يسمى بالمصلحة الوطنية، والتي تسعى لتحقيق أمور مهمة منها : القوة والرفاهية والمكانة، وهذه الأهداف لا تتغير أبداً فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، ومن أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ما يلي[1]:

أولاً: المساعدات الإقتصادية: احتلت الأدوات الإقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، وتنبع هذه الأهمية من عاملين أثنين هما:

العامل الأول، احتلال الرفاهية الإقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة، حيث أصبحت المشاكل الإقتصادية مثل

---

[1])الغرايبة، مازن(1998) الدور في السياسة الخارجية، ندوة السياسة الخارجية الأردنية، جامعة العلوم التطبيقية، ص2.

البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

أما العامل الثاني، فهو زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الإعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الإقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

ومن هنا برزت أهمية المساعدات الخارجية كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول، وسيكون موضوع دراستنا هذه لبيان أثر هذه المساعدات الإقتصادية على السياسية الخارجية الأردنية.

ثانيا : الدبلوماسية: يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها "جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات"، والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية، فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة(1).

وقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة(2).

وجاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية(3).

---

[1])الغرايبة، الدور في السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص5.

[2])المبارك، عبد المحسن فهد (2006)، الدبلوماسية بين العلم والفن،ط1، الرياض، وزارة الخارجية السعودية، ص25.

[3])المرجع نفسه، ص29.

وأصبح من الأمور المستقرة في الفكر السياسي أن مصادر قوة الدولة ومكونات نفوذها تتغير، وأن القوة العسكرية وحدها لم تعد تحقق سوى القليل، خاصة أنه للقوة مكونات متنوعة في عالمنا اليوم، عسكرية ودبلوماسية واقتصادية ومعنوية، تمنح الدولة القدرة على شق طريقها في العالم، وأن جوهر القوة يجسده ضغط سياسي ونفسي، وقد تكون الدولة قوية عسكرياً، لكن أساسها الداخلي متهافت، سياسياً واقتصادياً، وبالتالي لا يمكن اعتبارها قوية وقادرة في عالم تتنافس فيه القوى الدولية، على جبهات صراع اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، وعلى الرغم من التركيز على استخدام القوة الصلبة من جانب الدول باعتبارها وسيلة لها أولوية لضمان أمنها القومي

أما بالنسبة لمصطلح الدبلوماسية الناعمة يعتبر من المصطلحات المحدثة في مجال الحقل الأكاديمي والخطاب السياسي والإعلامي، حيث برزت من قبل الباحث والسياسي الأمريكي "جوزيف ناي الابن" في بداية التسعينات، على النحو التالي: "القوة الناعمة هي في جوهرها، قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة، وذلك إستناداً إلى جاذبية نظامها الإجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الإعتماد على الإكراه أو التهديد[1].

إلا أنه لا يمكن تجاهل التأثير المتزايد للقوة "الناعمة" على نظام العلاقات الدولية، فقد ظهر هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة، رغم أن ما يعبر عنه كان موجوداً قبلها وأثناءها، والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية، ووفقاً لـ ناي تعرّف القوة الناعمة بأنها المقدرة على التأثير وعلى تشكيل خيارات "أو أفضليات" الآخرين، والقوة الناعمة مشتقة من ثقافة، وقيم، وإنجازات الدولة أو "الأمة"، وعلى النقيض من القوة الصلبة، فإن "القوة الناعمة" تقوم على جذب المعارضين، لمثلك، وقيمك و ثقافتك الخاصة، ويرى جوزيف ناي، أن كلا النوعين من القوة مهم، لكن الجذب أرخص بكثير من الإجبار، ولا تعني القوة الناعمة أن أدوات القوة الصلبة تختفي، لكن القوة الناعمة لها لحظتها المناسبة، وهي في

---

[1])المبارك، الدبلوماسية بين العلم والفن، مرجع سابق،ص6.

الغالب تعمل في إطار من التبادل والتوافق مع أدوات القوة الصلبة الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وإلا كانت النعومة مرادفة للضعف والعجز، فلا تكون بذلك خياراً بل تكون اضطراراً، وهو ما يفقدها في الغالب قوتها حتى في بُعدها الرمزي، فتندرج تحت بند العلاقات العامة، لا العلاقات السياسية بمعناها المركب، وتنأى عن العلاقات الدولية بالمفهوم العلمي الدقيق، وبذلك فإن مفهوم القوة الناعمة ليس مفهوماً ثابتاً بل تتغير القوة الناعمة بتغير وسائط وأدوات التأثير الثقافي وتحولاتها النوعية في ظل تحولات مفهوم المكان والجغرافيا، كما قد تزيد وتنقص حسب رصيد رأس المال الأخلاقي للدولة التي تريد أن تلعب دور النموذج المحتذى، وكذلك رأس المال الحقيقي الذي تستثمره الدولة في هذا المجال من مخصصات وموازنات فيمكّنها من ممارسة النفوذ والتأثير من خلاله، أو تبخل به لأسباب توازنات انتخابية أو تحالفات حزبية فتضعف، أو تهدره بالكلية فتفقد أدوات هامة في تحقيق مصالحها في الممارسة السياسية الإقليمية والدولية[1].

فالقوة الناعمة إذن تتلخص "في القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب به القوة المهيمنة، من دون الحاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة، أو بما يُغني عن استخدام سياسة العصا والجزرة".

وارتبط تعريف القوة تاريخياً بـ"القوة في الحرب"، حيث اعتبرت عناصر مثل السكان، والأرض، والموارد الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والإستقرار السياسي، والقوة العسكرية، هي المكونات الرئيسة لمفهوم القوة، فإذا كان لدى الدولة أسطول قوي وجيش مدرب بشكل جيد، وكذلك قوة ديمغرافية واقتصادية، فتكون قادرة على إجبار أو إكراه، أو حتى رشوة جيرانها، ومن ثم دفعهم إلى الإمتثال لأهدافها، ولكن حصر القوة في هذه العناصر قد قوبل بانتقادات، لأن امتلاك عناصر القوة السابقة قد لا يؤدي بالضرورة إلى الحصول على النتائج المرجوة، حيث يشير جوزيف ناي إلى أن "القوة الصلبة" تعني القوة المشتركة السياسية والاقتصادية والعسكرية: "أي القوة في صورتها الخشنة التي تعني الحرب، والتي تستخدم فيها الجيوش،

---

[1])الغرايبة، الدور في السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص8.

وهذه القوة تعني الدخول في مزالق خطرة، ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة ذاتها، كما حدث مثلاً في الحرب العالمية الثانية مع اليابان وألمانيا النازية[1].

ويمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر إيجابي على صورة الدولة على الصعيد الدولي، وعلى تعزيز قوتها الناعمة، كما هو الحال بالنسبة لاستخدام القدرات الاقتصادية لتقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة، والقوة العسكرية من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام، كما يمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر سلبي على الدولة، يقوض مصداقيتها، وبالتالي يشوّه صورتها الدولية، حينما تستخدمها في عمل غير شرعي على الساحة الدولية، ويقول ناي: " وإن أمكن الوصول للأهداف من خلال القوى الخشنة، من استعمال القوة من قبل القوى الكبرى، إلا أنه قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية، لذا فإن الولايات المتحدة إن أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة"[2].

ثالثا: القوات المسلحة: تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية، وتتمثل المساعدات العسكرية وتتمثل في شقين:أسلحة ومعدات بالإضافة للجيوش، ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها".

وتستخدم القوات المسلحة في أكثر من مظهر واحد، فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي ونعنى به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت

---

[1])عيد، وردة هاشم علي (2009)، السياسة الدولية والإستراتيجية: صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، القاهرة، جامعة حلوان، ص25.

[2])المرجع نفسه، ص30.

السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية.

رابعاً: الأداة الدعائية: ويقصد بها استخدام الدولة لمختلف وسائل وتقنيات الاتصال الدولي في التأثير بالرأي العام الأجنبي وتوجيهه بما يخدم المصلحة القومية للدولة، سواء من خلال استمالة الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع قضاياها أو بث الفرقة في صفوف الدولة المعادية أو المستهدفة أو لتحطيم الروح المعنوية لجيوش الأعداء أو زعزعة الاستقرار السياسي داخل هذه الدول من خلال إثارة الأقليات داخلها أو المعارضة مثلا، وعملية الاتصال تتألف من أربعة عناصر رئيسة هي:

1. المرسل:أي الدولة القائمة على بث الرسالة.
2. الرسالة:أي المادة الدعائية المراد بثها.
3. الوسط:أي وسيلة نقل المادة الدعائية مثل الإذاعة أو التلفزيون أو السينما أو الانترنت.
4. المتلقي:وهو الطرف المستهدف بعملية الاتصال.

الدراسات السابقة :

1. دراسة التل(2001)،بعنوان :العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية 1990-2000.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقات الأردنية- الأمريكية وتناول التطور التاريخي لهذه العلاقات، كما تحدث الباحث عن العوامل التي أثرت وما زالت تؤثر في صياغة هذه العلاقات ، وتشخيص نقاط الضعف فيها والعوائق التي تقف أمام تطورها ، وتحديد مضامين هذه العلاقات بهدف تشخيص القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم الطرفين ، والبحث عن الصيغ والأسس التي تؤطر هذه العلاقات، والتعرف على تأثير هذه العلاقة على جهود الأردن التنموية وسياسته الإقليمية ، كما هدفت أيضاً إلى توضيح أسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن وعن أسباب تنمية هذه العلاقات.

2. دراسة مهيدات(2005) بعنوان: أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، دراسة حالة : الأردن ،مصر والمغرب 1985-2005.

وضح الباحث من خلال هذه الدراسة أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي، وتناولت أثر تلك المساعدات على هذه الدول من خلال ما طرحه الباحث بأشكال المساعدات وطرق تقديمها ، وبينت الدراسة سباق تقديم المساعدات الأمريكية باختلافها من دولة إلى أخرى بحسب المصالح الأمريكية ، وذلك لتحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، حيث هدفت الدراسة إلى بيان اثر المساعدات على القرار السياسي في تلك الدول وبيان بعض القرارات الداخلية التي أثرت عليها الولايات المتحدة وذلك وفق مصالحها.

3. **دراسة الأشقر(1992)، بعنوان: أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1957-1991.**

يبين الباحث في هذه الدراسة أثر المساعدات الخارجية الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية، حيث وضح الباحث أن المساعدات الأمريكية شكلت احد المخارج التي لجأ الأردن إليها لإعادة الأمن والاستقرار الاقتصادي الطامح ، وان للعوامل السياسية تأثيرا كبيرا على قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن خلال سنوات الدراسة ، وخلص الباحث بنتيجة مفادها أن المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن قد ارتبطت بمدى مشاركة الأردن في عملية السلام مع إسرائيل .

4. **دراسة مبيضين(2005)، بعنوان: اثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن 1999-2005.**

تناولت هذه الدارسة موضوع المساعدات الخارجية الأمريكية كأداة للسياسة الخارجية خلال الفترة الممتدة من عام (1999) إلى عام (2005) لمعرفة مدى تأثير هذه المساعدات على صنع القرار السياسي في الأردن في ظل الظروف الدولية التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة عالمياً، كما وضحت الدراسة بعض القرارات السياسية التي أثرت عليها المساعدات الأمريكية، و طبيعة هذه القرارات، ومدى استخدام الولايات المتحدة هذه المساعدات لتحقيق أهدافها.

5. **دراسة الرفاعي،(2006) ،بعنوان :اثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي : حالة الأردن للفترة 1976-2005.**

ركز الباحث في هذه الدراسة على طبيعة المساعدات والقروض الأجنبية وكيف تؤثر على النمو الاقتصادي الأردني في الفترة الممتدة (1976-2005) وكيف تؤثر على صناعة القرارات الداخلية والخارجية في الأردن.

6. دراسة الضروس(2005) بعنوان: العلاقات الأردنية –الأمريكية 1999-2005.

ركز الباحث في هذه الدراسة على طبيعية العلاقات الأردنية –الأمريكية خلال فترة الأزمة التي مرت بها الأردن خلال فترة التسعينات والتي عبر فيها الأردن عن مواقفه ومصالحه الوطنية و القومية، كما تطرق الباحث إلى تاريخ العلاقات الأردنية الأمريكية وذلك منذ النشأة وحتى 2005، كما جاء فيها أبعاد اهتمام الولايات المتحدة بالأردن .

- ,

- دراسة أعدتها دائرة شؤون الشرق الأدنى(Bureau Of Near Eastern Affairs,2013) بعنوان :U.S Relations With Jordan.

تطرقت هذه الدراسة إلى أن الولايات المتحدة لديها تاريخ طويل من التعاون والصداقة مع الأردن، إذ أقامت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام (1949)، إذ تقدر الولايات المتحدة دور القيادة الأردنية الخاص الذي تلعبه في تقدم السلام والاعتدال في المنطقة، وتطرقت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات للأردن من أجل الحفاظ على استقراره وأمنه وازدهاره، وتشجيع الجهود الأردنية لتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل للشعب الأردني

- دراسة فرانكيل(Joseph Frankel ,2003) بعنوان: The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-Makin.

وتتلخص الدراسة في توضيح وتحليل ماهية عملية صنع القرار السياسي، حيث تؤكد بأنه كل عمل إرادي لصانع القرار يعمل بتصميم على أن يكون متطابق مع الواقع، وكما أوضحت الدراسة بأن القرار يعني الانتقال من الإطار التصوري للبيئة السابقة (البيئة الذاتية) إلى (البيئة الموضوعية) أي إلى الواقع الذي نستطيع أن نحدده بأنه مشكلة واجهت صانع القرار السياسي ويجب معالجته.

وإن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت الحديث عن المساعدات الأمريكية للأردن في فترة تشهد كثير من التطورات والأحداث التي أثرت على المساعدات الأمريكية للأردن من جهة وصنع القرار السياسي الأردني من جهة أخرى.

الفصل الأول

التأصيل النظري لعملية صناعة القرار السياسي

يعتبر موضوع صنع القرار من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى التي شغلت بال العلماء في حقل العلوم الاجتماعية وبخاصة المضطلعين منهم بعلم الاجتماع أو الإدارة أو النفس أو السياسة، و تبرز أهمية هذا النوع من الدراسات على مستوى الدراسات السياسية، وتنطلق الأهمية من أمرين أساسيين: أمر أكاديمي يتمثل في محاولة الوصول إلى صياغة نظرية عامة قادرة على وضع أسس تفسيرية و متكاملة لفهم ودراسة عملية اتخاذ القرارات، وأمر واقعي ممارساتي يتمثل في أهمية هذا النوع من الدراسات و مدى تأثيره على صناع القرار في مستوى حيوي حساس كالسياسة الخارجية وما لهذا النوع من القرارات من خطورة باعتبارها تعبر عن مواقف وعلاقات بين الدول بوزنها السياسي[1].

كما تعتبر دراسة كيفية اتخاذ القرار من المواضيع التي ارتبطت بطبيعة السلوكيات البشرية على كافة الأصعدة و منذ العصور القديمة، لكن طبعا تأثرت هذه الظاهرة وكيفية اتخاذها كلما أقبل الإنسان على مراحل تطورية في حياته اليومية والتي اقتضت منه أن يطور آليات اتخاذ القرار للتفاعل و تحقيق التكيف مع المستجدات على الساحة الميدانية، وتعتبر الدولة كتنظيم سياسي مسؤول عن إدارة وتنظيم حياة الأفراد، فرضت على الشعوب و خاصة السياسيين منهم التعامل مع الظاهرة وفق قرارات تستند إلى حسابات و استراتيجيات معتبرة، لا سيما إذا تعلق الأمر بهذه الوحدات وضبط العلاقات بينها والتي تتسم إما بالعلاقات السلمية التعاونية أو علاقات حرب صراعية تنازعيه، كما تعتبر القرارات على مستوى السياسة الخارجية للدول منذ القدم من القرارات الأكثر حساسية و خطورة، و في هذا الإطار حظيت مسألة القرار في السياسة الخارجية بحظ وافر من اهتمام المفكرين خاصة ضمن الحضارات

---

[1]) نهار، غازي صالح(1993) القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص9.

الإنسانية الكبرى بداية بالحضارة اليونانية ووصولا إلى المناهج المعاصرة المتخصصة في كيفية ضبط عملية اتخاذ القرار وفق أسس ومرجعية علمية[1].

وتعّد دراسة طريقة صنع القرار ظاهرة قديمة عرفتها الحضارات المختلفة، فقبل أربعة وعشرون قرنا كتب المؤرخ اليوناني "كوديس" في دراسته حرب البلوبونز حول مجموعة العوامل التي تؤثر على زعماء المدن اليونانية لاختيار قرار الحرب أو السلام أو التحالف أو بناء الإمبراطورية طبقا للظروف التي تواجههم، ولم يقتصر بحثه في الأسباب الإستراتيجية للاختيار أو لصورة البيئة في أذهانهم، بل تطرق للعوامل النفسية مثل الخوف والشرف والمصلحة التي تشكل دوافع لهم فيختارون قراراً يعبر عن رغبتهم أو رغبة مجتمعاتهم، ويعتبر مثل هذا المجهود في إطار دراسة اتخاذ القرار وأسبابه من أولى الأعمال التنظيرية في هذا الإطار [2].

كما برز هذا الاهتمام من خلال نظام الحكم الإسلامي الذي كان يستند فيه إصدار واتخاذ قرارات إلى أهل الحل والعقد باعتبارهم أعلم الناس وأقدرهم على التعامل مع المستجدات، فنظام الشورى يفتح المجال لوضع مجموعة معتبرة من البدائل التي تساعد متخذ القرار على التعامل بسهولة مع المشاكل التي تواجهه على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية[3].

ومع تطور مسيرة العلوم الإنسانية وانتقالها إلى مرحلة المادية العلمية، كان لهذا الأثر المباشر على وضع دراسات متجددة تحاول التكيف مع المستجدات خاصة في تداخل الظواهر الإنسانية مع بعضها (عوامل نفسية، اجتماعية، اقتصادية ، سياسية..)، مما استدعى الأمر على مستوى اتخاذ القرارات السياسية وضع إطار نظري متكامل لفهم و تفسير و اتخاذ القرارات في ظل هذه المتغيرات، وهذا ما يبرز من خلال المناهج المعاصرة في اتخاذ القرار والتي تضمنت العديد من النظريات والمقاربات العلمية، ومن هنا سيقوم الباحث بدراسة مفصلة لنظرية صناعة القرار، ومحاولة إعطاء صورة متكاملة عن عملية صنع القرار السياسي في الأردن، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: التأصيل النظري لصناعة القرار السياسي الأردني.

المبحث الثاني: آلية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الأردني.

---

[1]) سعيد، فائق(1988) السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة في القرار، بغداد، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، ص102.

[2]) نهار، غازي، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ،مرجع سابق، ص10.

[3]) سعيد، السياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص103.

المبحث الأول

التأصيل النظري لعملية صناعة القرار السياسي الأردني

يتكـون أي نظام سياسي مـن مجموعـه مـن التفـاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القـــرار السياسي، والتي تعكس في حركتها مختلف عناصر الواقع الاجتمـــاعي ومظـاهره ومحدداتـه، فالقرار السياسي يكتسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي والاجتماعي الذي يشكل أحد متغيراته، لذلك فإن صنع القرار السياسي فـي الأردن لا يـأتي عبثـاً ولا بصورة مفاجئة، بل يمر ضـمن قنوات وخطوات محددة وشكل مدروس ومنظم، فصـناعة القرار السياسي الأردني تعد جانباً من الثقافة الإنسـانية التـي هـي نتـاج تفاعل الفرد مـع البيئـة، فعملية صنع القرار السياسي في الأردن تختلف عن باقي القرارات فالقرار السياسي يشـمل كافـة الإجراءات والتصورات والخطط التي تخدم سياسـة مـا لدولـة مـا، فدراسـة عمليـة صـنع القرار السياسي تعتبر مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في دول العالم بشكل عام، وفي الأردن بشـكل خـاص، فعمليـة صـنع القـرار السياسـي تكشـف عـن دمـى ديمقراطيـة النظـام الحـاكم فـي الأردن، ودرجة التطور في النظام السياسي الأردني، كما توضـح عمليـة صـنع القرار السياسـي في الأردن توجهات النخبة الحاكمـة ومـن هـم الأشـخاص المسيطرون علـى العمـل السياسـي فـي الأردن، وما هي الطريقة التي تدار بها الأردن من خـلال القرارات السياسية المختلفـة ولصـالح من، وسيتم من خلال هذا البحث دراسة صناعة القرار السياسي في الأردن بشكل مفصل وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم عملية صنع القرار السياسي.

المطلب الثاني: نماذج صنع القرار السياسي

المطلب الأول

مفهوم عملية صنع القرار السياسي

تعتبر عملية صنع القرار السياسي إحدى أبرز وظـائف النظـام السياسي، فهـي الوظيفـة التــي تعبــر عــن العلاقة بين النظام السياسي ومحيطه، ومـــدى اســتجابة هــذا النظام للمطالب

الموجهة إليه، والتي تعتمد على عوامل بنيوية وثقافية، فطبيعة أي نظـام سياسي تتحدد من خلال إستراتيجية صنع القـرار الـسياسي فيه، وعملية صنع القرار السياسـي فـي الأردن هـي عمليـة معقدة ومتشعبة حيث أنها تبدأ من التصور الذهني لحدث ما، وصولاً إلـى اتخـاذ قرار كبير يهم شعباً كاملاً، كما انه يوجد هناك سمات وخصائص للقرار السياسـي، كمـا يوجد مؤثرات داخليـة وخارجية على عملية صناعة القرار السياسي في الأردن، ولإعطاء صورة كاملة وواضحة عن عملية صناعة القرار السياسـي فـي الأردن لا بد من توضيح عدة محـاور رئيسية فـي الإطـار النظري لعملية صناعة القرار السياسي.

أولاً: مفهوم القرار السياسي:

سيتم فـي البدايـة تعريـف القـرار السياسـي لأنـه يشكل الركيزة الأساسية لعمليـة صـناعة القرار السياسي، فالقرار السياسي يتكون من كلمتين أولهما: القرار ومصدر كلمـة قرار هو (قَّر) ومعناها المستقر و مقّر عليه الرأي من الحكم فـي مسألة مـا كقرار المحكمـة أو قـرار حكومي، وصار الأمر إلى قراره أي انتهى وثبت، ويمكن تعريفه لغويا بأنـه الـرأي المستقر عليـه بـين عـدة قـرارات وآراء فيكـون القـرار هـو النهايـة المسـتقر عليهـا، والكلمـة الثانيـة (السياسـة) وهـي مصـدر ساسـس وتـولى سياسـة الـبلاد أي تـولى أمورهـا وتسـيير أعمالهـا الداخلية والخارجية وتدبير شؤونها[1].

أما في الاصطلاح فإنـه لا يوجد تعريف اصطلاحي ثابت ومحدد للقرار السياسـي، وتعود أسباب هذا الاختلاف إلى عدة أسباب منها:

- تعدد المداخل التي يمكن اعتمادها لمقاربة هذه الظـاهرة وتحليلهـا.
- عدم الاتفاق على العناصر الأساسية أو الموضوعية التي يمكن أن يتألف منها القرار.
- تعدد العوامل المؤثرة في صناعة القرار.
- تعدد المدارس التي تناولت ظاهرة القرار السياسي.

---

[1])معجم الوسيط، باب (ساس)، متوفر الكترونياً على الرابط، http://www.almaany.com/ar/dict

لكن معظم التعريفات التي قدمها المتخصصين والباحثين في علم السياسة بشكل عام، وحقل تحليل النظم بشكل خاص اتفقت على إطار عام وعناصر ثابتة تتكون منها جميع التعريفات، وسوف ندرج مجموعة من التعريفات للباحثين الغربيين والمختصين في شؤون السياسة ومن هذه التعريفات ما عرفه (ديفيد ايستون) بأنه بمثابة مخرجات النظام السياسي أياً كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء أكانت هذه القيم داخلية أو خارجية[1]، ويعرفه (ريتشارد شنايدر) القرار السياسي بأنه الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متاحة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها[2].

أما تعريف القرار السياسي عند بعض الفقهاء السياسيين العرب، فيعرف بأنه عبارة عن عملية سياسية تعبر عن توزيع القوة والموارد السلطوية وتمثيل المصالح بحيث تحقق أفضل النتائج الممكنة في ظل الموارد المتاحة، كما أن القرار السياسي ينقسم إلى قسمين: الأول ويختص فيما تتخذه الحكومات في داخل حدودها الدولية بما تتمتع به من حقوق كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المواطن والوطن دون أن يشاركها احد في عملية صنع القرار أو يؤثر عليها، ويسمى القرار السياسي الداخلي، الثاني: ويسمى القرارات السياسية الخارجية المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة، وعلاقة الدولة بالدول الإقليمية ودول العالم، وهو القرار السياسي الأهم والأخطر لما يرتبط به هذا النوع من القرارات بالمجتمع الخارجي والعلاقات الخارجية[3].

---

[1])David Easton, A Framework for political Analysis (Englewood cliffs, N.J Prentice Hall,1969),p.50.

[2]) James E. Dougherty & L. Pfaltzgraff(1971), Contending Theories of International Relation Lippincott, Philadlphia, ,p,312-313.

[3]) ناصوري، احمد(2005)، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، ص275.

ثانياً: مفهوم عملية صنع القرار السياسي:

إن المقصود بعملية صنع القرار السياسي هو الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل متنافسة من أجل تحقيق أهداف معينة، وتجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها، والتوصل إلى صيغة معقولة من البدائل بناءً على وجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، لأن اختيار قرار معين لابد أن يكون نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه[1].

وتُعرف عملية صنع القرار السياسي بأنها مزيج من القوة والنفوذ، ومن الرشد والعقلانية، في إطار قيم الجماعة، تتفاعل جميعا مع بعضها لصياغة القرار كحلّ توافقي بين جميع الاعتبارات، فالقرار عملية سياسية تعبر عن توزيع القوة والموارد السلطوية، وتتضمن تمثيل المصالح، كما تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة من الموارد المتاحة، كما أن هناك قوتين تتجاذبان داخل عملية صنع القرار السياسي، أولهما قوة تجذبها باتجاه تمثيل المصالح الأثقل وزنا نظرا لاستحواذها على عناصر القوة السياسة في المجتمع، وثانيهما قوة تجذبها نحو العقلانية والرشد وإقامة نوع من الترتيب المعقول بين مختلف المصالح وتحقيق الأهداف المشتركة[2].

فعملية صنع القرار تعتبر من أهم وأبرز وظائف النظام السياسي حيث احتلت عملية صناعة القرار السياسي مكانة كبيرة في التحليل السياسي وعند الفقهاء السياسيين وذلك لأنها تشكل تفاعلاً بين النظام السياسي ومحيطه، فالقرارات السياسية تأتي استجابة لواقع معين يتم اتخاذ قرار فيه، وذلك عن طريق تحويل الأهداف والاستراتيجيات العامة إلى واقع ملموس، ومن هنا جاءت أهمية صنع القرارات السياسية لأنها تشكل منعطفاً هاماً في مستقبل الدول[3].

---

[1])الحمداني، قحطان (2003)،النظرية السياسية المعاصرة،ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص25-30.

2) درويش، إبراهيم(1978)، النظام السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ص135-136.

3) خضر،خضر(1999)، مفاهيم أساسية في علم السياسة، ط1، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب، ص15

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف عملية صنع القرار السياسي بأنها:عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل، وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود ومحددات متعددة، وتتضمن كل السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسسية والسلوكية التي تفضي إلى اتخاذ القرار، الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة، وفق نموذج محدد بما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، ويحقق الأهداف المبتغاة بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانات المتاحة ماديا وفنياً وبشرياً.

ومن هنا يتضح لنا أن عملية صناعة القرار السياسي هي عملية سياسية تعبر عن توزيع القوة والموارد السلطوية وتمثيل المصالح بحيث تحقق أفضل النتائج الممكنة ضمن الموارد المتاحة، إذّاً عملية صنع القرار السياسي لا تأتي بشكل عبثي وإنما تمر ضمن سلسلة من الإجراءات والخطوات.

المطلب الثاني

نماذج عملية صنع القرار السياسي

إن العملية التي يتم من خلالها تحويل المكاسب والمدخلات السياسية إلى مخرجات تسمى عملية صنع القرار السياسي، حيث تتم هذه العملية من قبل صانعي القرار إلا أنها تخضع لتأثيرات المؤسسات الإجتماعية أفراداً وجماعات[1].

وقد قسم بعض الباحثين مجموعة صانعي القرار إلى ثلاثة دوائر، حيث تم الإعتماد على معياري القوة والتأثير الذي يملكه صانعي القرار وعلى نسبة درجة استخدامهم للتأثير في هذا التقسيم[2].

---

1) العزام، عبد المجيد(1998) عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، عمان: وزارة الثقافة، ص15.

2) المرجع نفسه،ص15.

- **الدائرة الأولى: دائرة صنع القرار الرئيسية**

إن عملية صنع القرار تخضع للهيمنة الكاملة لصانع القرار الرئيسي، حيث أن عملية صنع القرار تكون مضبوطة ومسيطر عليها من قبل شخصية مركزية قوية هو رئيس الدولة وحده.

- **الدائرة الثانية: النخبة الحاكمة**

تتكون الدائرة الثانية من عدد قليل من أشخاص مستقلين ومن ممثلين لعدد من المؤسسات الحكومية، ويتم التشاور مع هؤلاء دورياً من قبل صانعي القرار، ومن خلال ذلك يمكن أن يؤثروا على القرارات(1).

وإن هذه الدائرة لا تصنع القرارات ولكنها تلعب دوراً مؤثراً فيها، وإن وظيفة هذه الدائرة هي لتزويد دائرة صنع القرار السياسي الأولى بالمعلومات والاقتراحات للسياسات البديلة، كما أن درجة تأثير هذه الدائرة تعتمد أيضاً على قدرة أفراد هذه الدائرة في التعبير عن آرائهم وبلورة مصالحهم وكيفية أعطائهم المعلومة، وبالتالي فإن درجة التأثير لأفراد هذه الدائرة تتفاوت من شخص إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، ومن موضوع سياسي إلى آخر(2).

- **الدائرة الثالثة: النخبة السياسية**

تتكون هذه الدائرة من النخبة السياسية التي تشكل مجموع الأفراد الذين يساهمون في عملية صنع القرار السياسي دون حاجتهم لامتلاك القوة السياسية لاتخاذ قرارات رسمية(3).

وتُعبر نماذج صنع القرار السياسي عن طبيعة النظام السياسي الذي يحدد إطارها المتلائم مع طبيعة هذا النظام وعقيدته ورؤيته والهيكل المؤسساتي العام الذي تتحرك داخله،

1) العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، ، ص20.

2) المرجع نفسه، ص23.

3) المرجع نفسه، ص24.

فهي تختلف من ناحية الشكل والمضمون، فتختلف من حيث السعة وحدود المناقشة المسموح بها، كما تتخذ العلاقة ما بين نماذج صنع القرار والنظام السياسي ثلاث أشكال وهي[1]:

1. علاقة خضوع تامة للنظام السياسي أو للحاكم، وتنطبق هذه العلاقة على الأنظمة الشمولية أو الأنظمة غير الديمقراطية.
2. علاقة استقلال أي تمتع نماذج صنع القرار بصلاحيات واسعة مصدرها النظام السياسي، لكن هذا النوع أيضاً غير فعال في عملية صُنع القرار السياسي على اعتبار انه يتم اتخاذ القرارات بمعزل عن النظام .
3. علاقة تفاعلية وانسجام فيما بينها وبين النظام السياسي انطلاقاً من وضوح الأسس والمبادئ التي يقوم كلاهما عليها وتتبلور العلاقة على أساس الإنصات إلى ردود الأفعال وقبول النقد الموجه البناء.

ولا تشترك النماذج بنفس المستوى وبصورة مستمرة في اتخاذ القرار وإنما تختلف باختلاف مستوياتها ووفقا لنوعية المشاكل القائمة، التي يتحدد في ضوئها من يساهم ومن لا يساهم في اتخاذ القرار، وهذه المشاكل هي على نوعين هما:

1. المشاكل ذات الدرجة الضعيفة والبسيطة والتي يتم تحليلها واتخاذ القرار بشأنها في الدرجات الدنيا من هيكل القرار كأن يتم ذلك في أحد أقسام وزارة الخارجية أو غيرها بحسب شكل النظام السياسي، والمقصود بالنظام السياسي" هو الهيكل العام الذي تتفاعل وتتحرك داخل تركيباته ومؤسساته مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية مع العلاقات الإنسانية المتعددة والمتباينة الاتجاهات، والمحكومة برغبات وانفعالات وأفكار ومدركات إنسانية ومتأثرة سلباً وإيجابياً بالعلاقات المتداخلة المتفاعلة في البيئة الداخلية والخارجية للوحدة السياسية والتي تسمى بالدولة"[2].
2. المشاكل أو الأزمات ذات الدرجة العالية من الخطورة والأهمية التي تهدد الأمن القومي لأي بلد أو تمس سيادة الدولة ومصالحها القومية فإنها تتخذ عادةً من قبل الوحدات القراريه

---

[1]) ناصوري، أحمد(2005) دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد21، العدد الأول، ص 292

[2]) المرجع نفسه، ص34.

الأعلـى للنظـام السياسـي وهـي أمـا أن تكـون وحـدات قراريـه مسـتمرة أي لهـا هيكـل ثابـت ومسـتمر لفتـرة مـن الـزمن كمجـالس الـوزراء أو مجلـس الأمـن القـومي لبلـد مـا أو وحـدات قراريه مؤقتة لمواجهة أزمة طارئة كقيادة عسكرية مُشكلة لمواجهة حالـة حـرب تـزول هذه الوحدة بزوال الأزمة أو وحدة مشكلة لمواجهة حالة اضطرابات داخلية.

كمـا أن هنـاك معيـارين أساسـين يـتم مـن خلالهمـا تقسـيم وحـدات صـنع القـرار طبقـاً لهـذين المعيارين وهما على النحو التالي:

أ. توزيع السلطة داخل الهيكل، أي هل أن السلطات أعضاؤها متساوية نسبياً أم يسيطر على الوحدة القراريه قائد سلطوي واحد.

ب. دور الأعضاء المشاركين في القرار، أي هل لديهم القدرة على تبني موقف معين (مستقلين) أم ملتزمين بتمثيل وجهة نظر مؤسسة معينة (مفوضين).

المبحث الثاني

آلية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الأردني

يؤدي القرار السياسي دوراً رئيساً في توجيه التفاعلات الثقافية والاجتماعية والتحديث السياسي، وفي عمليات التغيير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، حيث أن المجتمعات تواجه في مراحل مختلفة من تاريخها منعطفات واحتمالات متعددة للمستقبل، وحيث يتم رسم المعالم الأساسية من خلال قرارات سياسية تمس الحاضر و تغير الواقع وتمتد بآثارها إلى المستقبل[1].

ومن هنا فإن عملية صنع القرار السياسي هي إحدى أبرز وظائف النظام السياسي، فلا معنى للقرار بذاته، ولا بترابطه الداخلي، وإنما يكتسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي والاجتماعي الأوسع، الذي يشكّل أحد متغيراته وجزءاً أساسياً من تفاعلاته، ومن هنا سيتم دراسة عملية صناعة القرار السياسي في الأردن من خلال توضيح العوامل التي تؤثر في صنع القرار السياسي وهياكل صنع القرار السياسي وذلك كما يلي:

المطلب الأول: هياكل صنع القرار السياسي في الأردن

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الأردني

المطلب الأول

هياكل صُنع القرار السياسي في الأردن

إن عملية صنع القرار السياسي كما أوضحنا سابقاً لا تأتي بصورة فجائية أو طارئة أو بصورة عبثية ، بل تأتي بشكل منظم ومدروس، لأنها بالضرورة تحتاج إلى تراكم خبرة ودراية وجهد مماثلين من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لاتخاذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة.

---

[1]) نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مرجع سابق، ص12.

و تشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول بشكل عام الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها مسيرة الحياة في الداخل، أو في علاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، ولذلك، فإن خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار تكون كبيرة لما قد يتسبب به من فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة الاعتناء بالقرار قبل إصداره، لأنه يمثل مكانة الدولة ومنزلتها، لذا فقد برز الاهتمام من قبل معظم دول العالم وحكوماتها بصناعة القرارات انطلاقا من تلك الأهمية البالغة، وإن عملية صنع القرار السياسي تتطلب توضيح الهياكل المساهمة في عملية صنع القرار سواء كانت هياكل رسمية أم غير رسمية لذلك سنقوم بتوضيح هياكل صنع القرار السياسي في الأردن وذلك على ضوء النظام البرلماني والذي تتخذه الدولة كنظام للحكم ومن أهم هذه الهياكل:

أولاً: السلطة التنفيذية: لقد نص الدستور الأردني على أنه: " تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور"[1]، ومن خلال النص السابق نجد أن الدستور الأردني والنظام السياسي الأردني بأنه جعل الملك هو رئيس السلطة التنفيذية، وحكومة تقف بجانب الملك لتدير شؤون السلطة التنفيذية وتكون هي المسئولة عن أعمال السلطة التنفيذية، ومن هنا فإن السلطة التنفيذية تتكون من:

أ. الملك: يقع جلالة الملك على رأس السلطة التنفيذية فقد نصت المادة(26) من الدستور الأردني على ذلك حيث جاء فيها" تناط السلطة التنفيذية بجلالة الملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام الدستور" ، حيث يلعب الملك دوراً مهماً في القرارات بالعلاقات الخارجية حيث تعكس قراراته ميوله العقائدية وعلاقاته مع رؤساء الدول الأخرى، ويكون لقدرته على استيعاب المعلومات والاستفادة منها في عملية صنع القرار، كما يلعب الملك دوراً مهماً في اختيار القيادات المسئولة والتي يكون لها دور مهم في صنع القرار، ويعتمد دور جلالة الملك في صناعة القرار السياسي على عوامل متعددة ومن أهمها[2]:

1. الصلاحيات الدستورية الممنوحة له.

---

1) المادة (26) الدستور الأردني 1952 وتعديلاته.

2) أبو ديه، سعد،(1999) عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية،ص175.

2. مدى اهتمامه الشخصي وتجربته السياسية في مجال السياسة الدولية، أي المتغيرات الذاتية الخاصة لصانع القرار، حيث أن الصلاحيات المنصوص عليها بالدستور الأردني الممنوحة لجلالة الملك واسعة وشاملة، يملك بموجبها حق التصرف في المجالات التشريعية والتنفيذية، وهو معفى من كل تبعه[1].

كما إن اهتمام صانع القرار في الدولة لا يكون بدرجة متساوية، وإنما يجري وفق مستويات متعددة ومختلفة فمنهم من تكون اهتمامه شديداً، وتكون مشاركته بالقرار السياسي فاعلة، ومنهم من لا يتعدى دوره الإطلاع الخفيف والاكتفاء بتفويض أشخاص للقيام بأعمال السياسة الداخلية، واتخاذ القرارات الخارجية لدولهم[2].

3. الخبرة الطويلة والتمرس في مواجهة الأزمات وثقة الشعب، الأمر الذي يجعل رئيس الدولة أكثر قدرة على فهم لعبة الأمم وصياغة سياسة خارجية وقرارات فاعلة من جهة، وتؤثر على نوعية القرارات السياسية من جهة ثانية.

ب. الحكومة : وهي القسم الثاني من السلطة التنفيذية وهي الساعد الأيمن للملك في تنفيذ أمور سير البلاد، وتتكون الحكومة من رئيس حكومة ووزراء، فنص الدستور الأردني على أن مجلس الوزراء يتألف من رئيس الوزراء رئيساً ومن عدد من الوزراء [3]، وأما رئيس الوزراء فيعتبر الرجل الثاني في الأردن بعد الملك ويقوم بدور كبير في صناعة القرار السياسي في الأردن، حيث يتحدد دور رئيس الوزراء في الأردن من خلال الصلاحيات الدّستورية الممنوحة له، والتي لا يملك حق تجاوزها بسبب رقابة رئيس الدولة الناجمة عن حقه في إقامة الحكومة، ورقابة مجلس الأمة، أما بالنسبة لمدى مشاركة الحكومة لرأس الدولة في صياغة القرار، فإن هنالك مجموعة من العوامل تلعب بها دوراً من أهمها:

- القدرة السياسية لرئيس الدولة.
- مدى الثقة المتبادلة بين جلالة الملك ورئيس وزرائه.

---

[1]) فضة، محمد(1983) اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية : مجلة السياسة الدولية، العدد 74، ص61.

[2]) نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، مرجع سابق، ص26.

3) المادة (41) الدستور الأردني 1952 وتعديلاته.

- الشخصية والبنية الثقافية لرئيس الوزراء ومدى اهتمامه بالسياسة الخارجية للدولة.
- نوعية المعلومات السياسية التي يستطيع الإطلاع عليها بحكم وظيفته الرسمية.

ثالثاً: السلطة التشريعية: تعد السلطة التشريعية من أهم السلطات وأخطرها إذ تقوم بسن وتشريع القوانين وتعتمد في صياغة القوانين على فقهاء القانون وبالطبع يجب أن تكون هذه القوانين مطابقة لأحكام الدستور، ومن ثم يتم تنفيذ هذه القوانين من قبل السلطتين التنفيذية والقضائية[1].

كما منحه الدستور سلطة منح الثقة وحجبها عن الحكومة للبرلمان، وكذلك سلطة الرقابة المالية والإدارية والسياسية، ومن خلال هذه الرقابة يستطيع البرلمان أن يؤثر على القرار السياسي المصنوع من قبل مجلس الوزراء، ويستطيع مجلس النواب بثلثي أصوات أعضائه إسقاط الحكومة إذا صوت ضد برامجها، وهذه القوة تمكنه من الضغط على الحكومة للتمشي مع رغباته، وتزيد سلطة مجلس النواب في منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها، من قدرة المجلس في التأثير في عملية صنع القرار السياسي، وبالرغم من ذلك إلا انه يعاني من بعض مواطن الضعف في التأثير في بعض القرارات السياسية[2].

ثالثاً: وزارة الخارجية: تقوم وزارة الخارجية في الأردن بأدوار محددة في عملية صنع القرار السياسي حيث أنها تقوم بتجميع المعلومات من الخارج وتحليلها وتقديمها لرئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي، ويعتبر دور وزير الخارجية تنفيذي كإنجاز الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى، ونقل المعلومات وأنباء الأحداث المتعلقة من وإلى الأردن، ودور وزارة الخارجية يخلو من اتخاذ القرارات الخارجية المستقلة، كما أن الأردن يحقق مصالحه الوطنية والقومية من خلال اعتماده على عامل الدبلوماسية والذي يعتمد نجاحه على شخص جلالة الملك[3]. **الديوان**

---

[1]) نهار،غازي، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، مرجع سابق، ص36.

[2]) العزام، عبد المجيد، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، ، ص71.

[3]) نهار، غازي، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، مرجع سابق، ص40

رابعاً: الديوان الملكي: يعتبر الديوان الملكي الأردني من اقرب الهياكل المساندة لصناعة القرار إلى صانع القرار السياسي الأردني، وأهميته تكمن في مجموعة نقاط من أهمها[1]:

1. قربة من جلالة الملك.
2. اهتمامه بتنظيم الأمور الداخلية للأردن.
3. حلقة اتصال بين جلالة الملك والوزراء.
4. يلعب دوراً استشارياً للملك ويعتمد على خبرة وشخصية رئيس الديوان والمستشارين السياسيين والعسكريين.

خامساً: جماعات الضغط: تعتبر جماعات الضغط من أهم القنوات التي تعمل وتساعد صانع القرار، حيث يكون لهذه الجماعات دور هام في بلورة الاتجاهات أما صانعي القرار السياسي بما يتناسب ومتطلبات أفراد الشعب، وتمثل منظمات المجتمع المدني أهم صور جماعات الضغط، وتقوم بعدة وظائف كالاتصال المباشر بالحكومة وتعبئة الرأي العام، وتمثل جماعات الضغط في الدول الديمقراطية، جماعات ضغط قوية لا يمكن تجاهل تأثيرها عند تحديد خصائص صنع القرار السياسي في تلك الدول، وذلك لأن هذه الجماعات تستطيع أن تنشأ شبكة من الاتصالات الشخصية مع الشعب وتستطيع أن تنشر أيديولوجية معينة، أو أن تطرح بعض الموضوعات على الجماهير، وقد تحاول تقديم نماذج جديدة للثقافة السياسية من خلال تقديم حلول جديدة لمشكلات المجتمع، كما أن هذه الجماعات لها تأثير في فئات عديدة من مواطني تلك الدول فتتحكم في درجة مشاركتهم واتجاهاتهم الأيديولوجية[2].

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز جماعات الضغط وتعتبر قنوات للمشاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار كأطر لتفعيل المشاركة الشعبية، وقيامها بدور هام في تكوين الرأي العام وتوجيهه من خلال نشر وتجديد الثقافة السياسية لدى الجماهير والتي تؤثر في تشكيل الرأي العام، وذلك عن طريق صحفها ومجلاتها وطرحها لأفكارها التي

---

[1]) المرجع نفسه، ص40.

[2]) المرجع نفسه، ص168.

تلعب دورًا هامًا في التأثير على الرأي العام من خلال تعزيز التعليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية سواء في عامته أو تكوين نخب ممتازة تكون نواة العمل السياسي والقيادي فيما بعد.

كما أن دور الأحزاب في صنع القرار السياسي يتأثر باعتبارات كثيرة منها: نوع التنظيم الداخلي للحزب، ونوع العلاقات السياسية القائمة في داخله، وقدرة الأحزاب على التحرك داخل النظام السياسي أو بمعنى آخر مدى خضوعها للقوى السياسية والتيارات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية أو سيطرتها عليها، وأساس التنظيم الحزبي هل هو التقارب الأيديولوجي الفكري أم المجتمع التنظيمي بالدرجة الأولى، وعلى مدى قدرتها على جذب الرأي العام والتأثير فيه[1].

وعلى الرغم أن الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية مسموح بها رسمياً إلا أن دورها في التأثير على صنع القرار السياسي ضعيف جداً، ولا يكاد لها دور بارز، ويعود ذلك أن معظم الأحزاب السياسية في الأردن هي أحزاب شخصانية ولا تحمل برامج، كما أنها تفتقر إلى التأثير في صنع القرار السياسي، بالإضافة إلى ضعف وصول أحزاب تحمل برامج إلى البرلمان.

سابعاً: الرأي العام ووسائل الإعلام: تقوم وسائل الإعلام بأدوار عديدة في المجتمع منها ما هو اجتماعي وما هو سياسي، فهي السبيل المباشر لتفعيل الرأي العام، كما يتمثل دورها الاجتماعي من خلال التعليم والتثقيف والتوعية، بما تمثله من قوة هامة وفعالة ومؤثرة في شبكة العلاقات المجتمعية الحديثة.

وأما عن دورها في التأثير على صناعة القرار فوسائل الإعلام يمكن إن يكون لها دور في مرحلة ما قبل القرار يتمثل في دفع صانع القرار نحو إصدار قرارات معينة، أو يكون دورها أثناء صنع القرار واختيار البديل، وهي هنا تقدم بدائل مختلفة وتقوم بشرح وتفسير ومميزات كل بديل، فاهتمام صانع القرار بوسائل الإعلام ينطلق من إيمانه بأنها تمثل أحد المصادر الرئيسية لنقل المعلومات التي يتطلبها أي قرار سياسي عند التفكير في اتخاذه، سواء كان ذلك القرار داخلياً أو خارجياً، فنجاح أي قرار يتوقف على مدى توافر المعلومات، ووجود

---

[1]) سعيد، دراسة في التغيرات المؤثرة في صناعة القرار، مرجع سابق، ص165.

البدائل عند صانع القرار، وقدرته على اتخاذ القرار المناسب بحسب طبيعة المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها، كما أنها لها دور مهم في مرحلة ما بعد القرار، حيث تقوم بنقل وتفسير القرارات للرأي العام، وهي في ذلك يمكن أن تؤثر في تنفيذ هذه القرارات، بتوجيهاتها تجاه هذه القرارات وأسلوبها في التعليق عليها [1].

سادساً: المؤسسات الدينية: تتمتع المؤسسات الدينية بأهمية كبيرة ودور محوري بين الجماهير، وخاصة في الدول التي تقترب فيها الجماهير من هذه المؤسسات، وكثيرًا ما تم استغلال هذه المؤسسات كمنابر لتعبئة الرأي العام وتوجيهه، في العديد من القضايا كانت القيادات تلجأ إلى هذه المنابر، ودومًا تثبت هذه المنابر قدرتها وأهميتها، وبسبب ما تملكه من مكانه وهيبة في نفوس الجماهير.

وقد قامت المؤسسات الدينية بدور خطير في تشكيل كثير من المعتقدات الراسخة في المجتمعات العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص، ويعتمد التأثير الذي تمارسه المؤسسات الدينية في تكوين الاتجاهات والآراء على صناعة القرار على عاملين مترابطين وهما أولاً: درجة مشاركة الفرد في العقيدة، والثاني: عمق المعتقد[2].

وبالتالي فإن الدين له دور بارز في تكوين الرأي العام وصناعة القرار، حيث يعتبر الدين واحداً من النظم الكبرى التي تسهم في تكوين أنماط السلوك في الكثير من المجتمعات، فالدين الإسلامي في المجتمع الأردني له دور كبير في اتخاذ بعض القرارات السياسية.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي الأردني

من المفترض أن تتم عملية صنع القرار السياسي على أعلى درجة من الرشد والعقلانية والحكمة، وذلك استناداً إلى مجمل الحسابات والتقديرات والدراسات والتحليلات التي ترافق

---

[1]) الزبيدي، منذر (2013) دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص62.

[2]) صوبر، دانا(2006) عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية(1980-2005) الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ص 32.

عملية صنع القرار السياسي في جميع المراحل، لأن هذه الحسابات والتقديرات والدراسات هي خلاصة التشاور الجماعي بين كافة المختصين وأطراف عملية صنع القرار السياسي، لكن على الرغم من هذه الحسابات والمراحل المعقدة في عملية صنع القرار حتى تكفل صدور قرار سياسي يحقق الهدف المنشود، إلا أنه هناك العديد من القرارات تأتي بنتائج عكسية لما تم توقعه، وبدراسة وتحليل المسببات نجد أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تسهم في عدم الوصول بالقرار إلى النتيجة المأمولة، وتعتبر هذه العوامل نقاط ضعف تواجه عملية صنع القرار بصفة عامة، ويمكن بلورة هذه العوامل كما يلي:

الفرع الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي الأردني

الفرع الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي الأردني

الفرع الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي الأردني

قد تتوصل النخبة المسئولة عن صنع القرارات السياسية إلى مجموعة من القرارات السياسية التي تتبناها في مواجهة موقف معين، لكن هذه القرارات تكون مختلفة عن تلك القرارات التي تفضلها أو تتحمس لها أغلبية المجتمع، وبالتالي فإن هذا الموقف يجعل المجتمع بأن يتصور أن هذه القرارات التي يتم صنعها لحماية مصالح لا يؤيدها ولا تحظى باقتناعه بأنها قرارات غير رشيدة أو غير موضوعية في محصلتها النهائية، وينتج ذلك لأن عملية صنع القرارات السياسية تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على هذه العملية مما يجعلها أحياناً أن تتبنى وتتخذ قرارات قد لا تستهوي فئة معينه وذلك لأن هذه القرارات قد تكون تأثرت ببعض من العوامل التي سيتم ذكرها[(1)]:

---

[1]) الرمضاني، مازن، (1979) في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني ،ص176.

1. العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًّا في عملية صنع القرارات السياسية، وخاصة في الوقت الحاضر، فالعوامل الاقتصادية لها دور كبير في عملية صنع القرار وسلوك صانع القرار وذلك لأن تنفيذ سياسات الدول يتطلب توافر موارد اقتصادية كبيرة، لأن الإمكانات الاقتصادية الجيدة تؤثر بشكل مباشر في إمكانات الدولة السياسية والعسكرية، كما أن الموارد الجيدة تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، لذلك فإذا كانت الموارد الاقتصادية جيده فإنها تعطي لصانع القرار حرية الحركة والمرونة في مجال السياسة الدولية سواء في ظروف الحروب أو السلم، فالدول التي تُعاني من ندرة الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى، لذلك فإن الدولة التي تتلقى مساعدات اقتصادية وتكون إمكاناتها الاقتصادية ضعيفة لن يستطيع صانع القرار فيها أن يتخذ القرار بمعزل عن الضغوط الخارجية من قبل الدول التي تساعده اقتصادياً، فالقرار السياسي يفقد استقلاليته إذا كانت الدولة غير قادرة على مواجهة التحديات السياسية الخارجية لأنها تعتمد على دول كبرى في الاستدانة والمساعدات الاقتصادية[1].

وإن افتقار الأردن للنفط ولمصادر الثروة الطبيعية الأخرى، وضعف زراعتها وصغر مناجم الفوسفات فيها، جعل من الصعب بناء وتطوير مشاريع إنتاجية دون الاعتماد على المساعدات الأجنبية، ولقد كان اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية منذ تأسيس الأمارة تقريباً، وقد زاد اعتماده على هذه المساعدات مع مرور الوقت، حيث مكّن اعتماد الأردن على هذه المساعدات من التأثير على صنع القرار السياسي الأردني، وأحياناً في السيطرة الكلية عليها[2] .

---

1) آلموند، جابرييل إيه (1998)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر:نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله،ط1،عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ص38-43.

2) العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، ، ص50.

كما أن الأحداث المحيطة وخاصة في سوريا والعراق أدت إلى تراجع في الإقتصاد الأردني بشكل واضح، وخسارة بعض أسواقه خاصة في العراق نتيجة الأحداث وإغلاق الحدود في وجه الشحن الأردني، وازدياد مشكلة اللاجئين، أثقل كاهل الإقتصاد الأردني، مما أدى بزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية وخاصة الأمريكية، وهذا الاعتماد يؤثر في عملية صنع القرار السياسي الأردني، ويضعفه في وجه ضغوطات بعض الدول وخاصة تلك الدول التي تكون مساعداتها وأسواقها ذات قيمة للإقتصاد الأردني [1] .

2. **العوامل العسكرية:** إن الدول التي تركز على الجانب العسكري وتعزز قدرتها العسكرية تجعل من الدولة رقماً صعباً في الحسابات الإقليمية والدولية، فالدول التي تعتمد على قدراتها العسكرية يتيح لها ذلك مرونة أكبر في اتخاذ القرارات السياسية سواء في أوقات السلم أو الحرب، لأنه في أوقات السلم تعد القوة العسكرية عاملاً للترهيب أو التهديد حتى لو كان بصورة غير مباشرة في السلوك السياسي للدول الأخرى لإنجاح القرار السياسي المتخذ من قبلها، وفي وقت الحرب فالقدرة العسكرية القوية يتمثل دورها في الدفاع عن بلدانها ضد أي خطر، لأن القرار السياسي لا يحميه إلا القوة العسكرية الحقيقية[2].

ومن هنا فإن المؤسسة العسكرية في الأردن على درجة من الأهمية ومؤثرة في صنع القرار السياسي وخاصة في السياسات التي تتعلق بمصالحها، وهنالك العديد من السياسات التي شاركت بها المؤسسة العسكرية والتي أثرت عليها بشكل كبير.

3. **الرأي العام في الدولة ونظامها:**

هناك دور كبير يلعبه الرأي العام في عملية صنع القرار السياسي، ويتمثل الرأي العام الذي يؤثر في عملية صناعة القرار هو اتجاهات أفراد الشعب وآراءهم اتجاه مشكلة ما والموضوعات المختلف عليها والتي تحتاج لمعالجة من خلال اتخاذ قرار فيها لمعالجتها، فغالبية أراء الشعب حول قضية معينة تعتبر هي الرأي العام الذي يؤثر على عملية صناعة القرار السياسي، لكن حتى يكون القرار السياسي مقبولاً وناجحاً وشرعياً يجب مطابقته

---

1) المرجع نفسه، ص55.

2) المرجع نفسه، ص70-78.

لأراء ومتطلبات الشعب، لأن صانع القرار لا يستطيع أن يتخذ قرار بمعزل عن آراء أفراد الشعب، لأن القرار السياسي كلما ابتعد عن رغبات ومصالح الشعب أصبح نظام الحكم استبدادياً، مما يدفع هذا الأمر الشعب إلى الابتعاد عن نظامها السياسي ومقاطعته، حتى أن هذه القطيعة يمكن أن تؤدي إلى الابتعاد عن النظام السياسي للدولة وربما مقاومته بشتى الطرق والوسائل، وكل ذلك لأن الأنظمة السياسية تستمد شرعيتها من الشعب باعتبار الشعب هو مصدر السلطة، لذلك لا تستطيع الأنظمة السياسية تجاهل الرأي العام على الرغم من أنه غير ثابت وقد يتغير من فترة إلى أخرى، وخصوصاً إذا كان نظام الحكم السائد في الدولة نظام دستوري مما يعني وجود جماعات ضغط مؤثرة وأحزاب سياسية فكل ذلك يؤثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار السياسي، لكن هناك شروط معينة لا بد من توافرها في الرأي العام حتى يؤدي دورة بكل فعالية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي، وهذه الشروط هي ما يلي[1]:

- توفر وسائل إعلام صادقة ونزيهة على أوسع نطاق وان لا يتم استخدامها في خداع وتظليل الشعب، وأن تكفل حرية الرأي والتعبير.
- التجانس في البيئة واللغة والجنس لغالبية أفراد المجتمع حتى تتوحد أرائهم اتجاه القضايا المشتركة.
- وجود اتفاق بين أفراد الشعب على الحكومة التي تدير شؤونهم ومصالحهم وتدير أمور البلاد.
- الإدراك والوعي الزائد لدى المواطنين حتى يتفهموا ويتقبلوا الآراء التي تمس الشؤون العامة.

ومما يدل على دور الرأي العام في التأثير على صنع القرار السياسي فهو ارتفاع الأسعار، وخاصة أسعار المحروقات وتعديل أسعار ترخيص السيارات، فكانت ردة الفعل للرأي العام سبب مباشر في التراجع عن هذا القرار.

1) غالي، بطرس بطرس و محمود خير عيسى(1976)، المدخل في علم السياسة،ط5، القاهرة،مطابع الاهرام التجارية، ص291-294.

4. **العامل الجغرافي:** إن صُنع القرّار السّياسي لأيَّ دولة يتأثر بشكل كبير في العامل الجغرافي من حيث الدول الأخرى المحيطة به، فالواقع الجغرافي يؤثر في السلوك السياسي لأي دولة مهما كان حجمها وموقعها، حيث نجد أن الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة تتمتع بقوة تأثير في الساحة الدولية أكثر من الدول ذات المساحة الجغرافية الصغيرة، كما أن الموقع الجغرافي له تأثير في بناء العلاقات الدولية، فالدول المغلقة تختلف علاقاتها مقارنة مع الدول المطلة على البحر، ومن هنا نجد أن العامل الجغرافي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي(1).

وبالنسبة للأردن فإن موقعها الجغرافي في قلب الوطن العربي، ومجاورتها لفلسطين المحتلة، بالإضافة إلى قربه من بؤر التوتر الناجمة عن الصراعات في سوريا والعراق، الأمر الذي يؤثر على كثير من القرارات السياسية.

5. **العامل السكاني والتكوين الإجتماعي له:** يعتبر العامل السكاني من اخطر وأهم العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي، لأنه إذا ما أسيء استخدام هذا العامل فإنه سيؤثر بشكل سلبي في عملية صناعة القرار السياسي خاصة في ظل عدم توافر القدرات الاقتصادية وإساءة استثمار الموارد البشرية، كما قد يؤثر هذا العامل بشكل إيجابي في عملية صناعة القرار في حال أن حجم السكان كان يتناسب مع القدرات السياسية والاقتصادية للدولة كماً ونوعاً، كما أن حجم التأثير الذي يتركه العامل السكاني في عملية صناعة القرار السياسي لا تتوقف على حجم السكان إذا كان عدد السكان كبير أو صغير فقط، وإنما يمكن أن يكون عدد سكان الدولة كبير صغير لكنه غير متجانس ويتألف من العديد من القوميات الغير متجانسة فيؤثر سلبياً في عملية القرار السياسي، وقد يكون حجم سكان الدولة كبير لكنه متجانس وموّحد فإنه يكون تأثيره إيجابي وقوي في عملية صنع القرار السياسي(2).

---

1) الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي مرجع سابق، ص47.

2) المرجع نفسه، ص79.

وفيما يخص الأردن فإن العامل السكاني أثر بشكل كبير على بعض القرارات السياسية، وخاصة في الفترة السابقة نتيجة الأحداث في سوريا، وازدياد أعداد السكان في الأردن بشكل ملحوظ نتيجة قدوم أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين.

الفرع الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي الأردني

وكما وضحنا سابقاً أن هناك تأثير مهم وكبير للعوامل الداخلية التي تم ذكرها في عملية صنع القرار السياسي فإن العوامل الخارجية لها نفس التأثير بل ربما تزيد، فالعوامل الخارجية تؤثر على عملية صنع القرار السياسي لأنه تتطلب من صانع القرار أن يراعي عن اتخاذ القرار الأوضاع الدولية السائدة والرأي الدولي العام وخصوصاً في القرارات السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الدولية وعلاقة الدولة بالدول الإقليمية ودول العالم، فهذه القرارات هي الأخطر بكل تأكيد، كون هذه القرارات لها ارتباط بالعالم الخارجي، وقد تنعكس بشكل سلبي على العملية السياسية في الداخل، وسيتم شرح هذه العوامل كالآتي:

1. **التأثير العالمي:**

إن تأثير النظام العالمي، وبالأخص القوى العظمى في سياسات دول الشرق الأوسط بشكل عام والأردن بشكل خاص حيث أن اعتماد الأردن العسكري والمالي على الولايات المتحدة الأمريكية جعله أكثر عرضة لتأثيرها وضغوطاتها من الدول الإقليمية الأخرى[1].

كما أصبح هناك تأثير كبير للأوضاع السياسية الخارجية على عملية صنع القرار السياسي، حيث أصبحت البيئة الخارجية تأخذ دوراً هاماً في التأثير على القرار ومدى تنفيذه، ونتيجة التغيرات المتلاحقة أصبح المجتمع الدولي يتكون من عدة تراكيب متناقضة، فأصبح يتكون من دولة قوية مؤثرة تمتلك قدرات ذاتية تستطيع استخدامها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية فتكون دول لديها استقلاليه في صنع القرار السياسي الخاص بها، وأخرى صغيرة ضعيفة التأثير لا تمتلك قدرات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية تؤهلها

---

1) العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، ، ص141.

لمواجهة متطلباتها، وبالتالي لا تتمتع باستقلاليه في صنع قراراتها السياسية، ونتيجة ذلك أصبحت الدول الكبرى تمارس تأثيرها على عملية صناعة القرار في الدول الصغيرة باستخدام وسائل الترغيب والترهيب، ويرجع زيادة تأثير الأوضاع السياسية الدولية في عملية صنع القرار السياسي في الوقت الحاضر إلى عدة أسباب، نذكر منها[1]:

- قيام التكتلات العسكرية الاقتصادية : وهذه التكتلات العسكرية تؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء في هذه التكتلات لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ومناهج وأفكار ذلك التكتل، وتظهر قوة تأثير هذه التكتلات على القرار السياسي كلما ضعفت قوى الوضع الداخلي أو ضعف اعتماد الدولة على إمكاناتها الداخلية وازدياد اعتمادها على الموارد الخارجية وينطبق هذا الكلام على جميع أنواع التكتلات، العسكرية منها أو الاقتصادية على حد سواء.
- وجود المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.
- القانون الدولي هو القانون الذي أصبح يحكم العلاقات القانونية بين الدول فكثيراً من القرارات السياسية أخذت طابعا دوليا من خلال تأثرها وتأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الايجابية أو السلبية بين الدول.

وقد أثرت الأحداث التي يشهدها الشرق الأوسط بشكل كبير على عملية صنع القرار السياسي الأردني، حيث أثر الوضع الراهن في سوريا على اتخاذ الأردن قرار بالانضمام إلى دول التحالف الدولي ومحاربة الإرهاب في سوريا والجماعات الإسلامية المتطرفة.

2. **الرأي العام الدولي:** ويعرف الرأي العام الدولي بأنه تلك الاتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد أو التي تعكس توافق في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة، لذلك فإنه إذا تبنت دولة سياسة خارجية تتعارض مع الرأي العام الدولي فإنها ستولد ردود فعل سلبية تجاه هذا السلوك من قبل كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، فهذا الوضع أوجب أن يكون السلوك السياسي لأي دولة أن ينسجم مع الرأي العام العالمي لزيادة التفاهم بين شعوب العالم وخاصة فيما يتعلق بأمور السلم والأمن العالميين ونشر مبادئ حقوق الإنسان

---

1) المرجع نفسه، ص49-50.

ومبادئ الديمقراطية والعدل والقيم الأخلاقية، فقد أثر الرأي العام الدولي على بعض القرارات وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والإرهابيين، فجاءت ردة فعل الأردن موافقة للرأي العام الدولي، ومؤيدة لهذه الخطوة، وبذلك نجد أن الرأي العام الدولي الذي له تأثير مباشر في عملية صنع القرارات السياسية الخارجية ينتج ثلاث صور رئيسية وهي[1]:

- تقارب وجهات النظر من عدة مجتمعات تجاه مشكلة واحدة.
- أصبح بالإمكان أخذ قياس الرأي العام العالمي عن طريق الدراسات.
- بروز دور كبير للأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

---

1) غالي، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق، 312-315.

الفصل الثاني

المساعدات الأمريكية للأردن

تحولت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساعدة الدول النامية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، حيث ساعدت عدة عوامل في هذا التحول: أبرزها سقوط الصين في يد الشيوعيين، واندلاع الحرب الكورية، كما ساهم عجز الدول الاستعمارية عن تثبيت نفوذها في آسيا، وأما الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية فقد بدأ اهتمام الولايات المتحدة يتجه إليها بعد انقسام الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين: شرقي وغربي بسبب اختلافهم على توحيد ألمانيا، وبسبب سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه دول أوروبا الشرقية التي احتلتها جيوشه، خشي المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة أن تتغلغل الشيوعية في الدول والمناطق العربية التي تضم أكبر احتياطي من النفط، وأن تسيطر عليه وتحرم الغرب من هذه المادة التي تشكل شريان حياته [1]، ونظراً لذلك قامت الولايات المتحدة بتعزيز علاقاتها الدولية، فقد عملت الولايات المتحدة على كسب الحلفاء وبناء علاقات وطيدة مع الدول النامية وخاصة منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الأردن، ومن هنا سنوضح من خلال هذا الفصل طبيعة العلاقات الأردنية – الأمريكية، والمساعدات الأمريكية للأردن وذلك كما يلي:

المبحث الأول : العلاقات الأمريكية الأردنية.

المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن وأشكالها.

المبحث الثالث: حجم المساعدات الأمريكية للأردن.

---

[1]) الحجاج، خليل، العلاقة الأردنية الأمريكية دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1975- 1985،، خليل(2009) العلاقة الأردنية الأمريكية دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1957-1985، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 36، العدد1، ص185.

المبحث الأول

العلاقات الأردنية ــ الأمريكية

تمتاز العلاقات الأردنية الأمريكية حسب المعايير الدبلوماسية للعلاقات الثنائية بين الدول وبعبارة أخرى يمكن القول بأن هذه العلاقات جيدة جداً، كما أنها كذلك أيضاً على مستوى آخر يقع بين المستويين الشعبي والرسمي، فالعلاقات بين البلدين علاقات تاريخية ممتدة وإستراتيجية شاملة لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي علاقات تقوم دعائمها على المصالح المشتركة المتبادلة بين البلدين الصديقين، وهي منذ أن تأسست في النصف الثاني من القرن الماضي تزداد نمواً ورسوخاً وثباتاً لما فيه تحقيق مصالح الشعبين على أسس واضحة من التفاهم والمكاشفة والسعي نحو ترجمة مبادئ وتعاليم الشرعية الدولية ومواثيقها إلى واقع حي لنشر السلام والحرية والاستقرار بين المجتمعات البشرية دون استثناء، ومن هنا سيقوم الباحث بتوضيح العلاقات الأردنية ــ الأمريكية وسبب اهتمام الولايات المتحدة بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: نشأة وتطور العلاقات الأردنية- الأمريكية

المطلب الثاني : أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن

المطلب الأول

نشأة وتطور العلاقات الأردنية- الأمريكية

تعد العلاقات الأردنية - الأمريكية علاقات تاريخية ممتدة، وإستراتيجية شاملة لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث أنها تقوم دعائمها على المصالح المشتركة المتبادلة بين البلدين، فمنذ أن تأسست في منتصف القرن الماضي وهي في تطور ونمو متزايد لما فيه تحقيق مصالح الشعبين، رغم أنها بدأت بداية متعثرة حيث وصفت آنذاك بأنها علاقات غلب عليها طابع التوتر وعدم التفاهم، ويعود السبب في ذلك إلى رفض الولايات المتحدة الاعتراف باستقلال الأردن والذي أعلن في 25/آيار 1946، وقد عللت ذلك بعدم اقتناعها بمقومات الاستقلال ومدى جاهزية الأردن للانفصال عن سيطرة الحكومة البريطانية ، وأن الأردن لا يملك استقلالا كافيا بشكل يؤهله لأداء كافة الالتزامات الدولية، الأمر الذي أثار استياء

كافة الأردنيين، إذ انتقد الملك عبد الله الأول بن الحسين القرار الأمريكي واصفا إياه بالقرار الخاطئ، وقد علل المؤرخون الأردنيين قرار الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بالأردن في تلك الفترة بأنه جاء استجابة للضغوط الصهيونية التي مورست داخل الإدارة الأمريكية لحثها على عدم الاعتراف بالأردن[1].

وفي 29تشرين الثاني/نوفمبر 1947 أقرت منظمة الأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وقد أدت الولايات المتحدة دوراّ كبيراً في إقرار مشروع التقسيم، حيث كانت الولايات المتحدة أولى الدول التي قامت بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقة من قيامها[2]، ومن ثم أصبحت قضية فلسطين وما نتج عنها من صراع عربي- إسرائيلي فيما بعد المحور الرئيسي في العلاقات الأردنية-الأمريكية بسبب ما أفرزته تلك القضية من تطورات وأحداث سياسية ألقت بظلالها على العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة.

وتعود البداية الحقيقة للعلاقات الأردنية ــ الأمريكية عقب انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية، حيث أصدر مجلس الأمن قرارا رقم (46) في 16 تشرين الثاني/ 1948، بدعوة الأطراف المتحاربة إلى التفاوض والاتفاق على هدنه دائمة، وقد استجاب الأردن للقرار وأرسل وفدا من العسكريين إلى جزيرة رودس حيث تم عقد المباحثات، وانتهت هذه المباحثات في 3/نيسان من العام ذاته بموافقة الوفد الأردني وبضغط أمريكي على شروط الهدنة التي طالب بها الوفد الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى قيام جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي بإرسال مذكرة إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان، من أجل الاعتراف بحكومة شرق الأردن مبررا ذلك باعتبارات عدة أهمها أن الأردن لعب دورا مهما في ضمان استمرار الهدنة بين العرب وإسرائيل، وبالفعل تحقق ذلك في 31/ كانون الثاني 1949 حيث اعترفت الولايات المتحدة باستقلال الأردن، وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، فأصبح ويلز ستابلر القائم

---

[1]) موسى، سليمان(1996) تاريخ الأردن في الفترة العشرين، ج2، عمان: مكتبة المحتسب، ص61.

[2]) أبو طالب، حسن(1981) اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء إسرائيل،مجلة السياسة الدولة،ع66،القاهرة، ص89.

بالأعمال الأمريكي في المفوضية الأمريكية في عمان، كما قامت الحكومة الأردنية من جانبها بتعيين يوسف هيكل وزيرا مفوضا في واشنطن[1].

وعلى هذا الأساس قررت الولايات المتحدة الانفتاح على الأردن وتشجيعه للمضي قدما باتجاه إقامة علاقات مع إسرائيل، إذ كانت الولايات المتحدة ترى أن الأردن أصبح طرفا مهما من أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي بسبب تماس حدوده المباشر مع إسرائيل التي تحتل فلسطين وان هذا الموقع حسب الرؤية الأمريكية سوف يمنح الأردن مبررات إقامة علاقات سليمة مع إسرائيل[2].

وقد تزايدت أهمية منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ومن ضمنها الأردن في السياسة الأمريكية مع بداية الخمسينات من القرن الماضي، فقد أصبحت تلك المنطقة تحتل أولوية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية وأصبحت ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي[3]، وحول أهمية هذه المنطقة يقول الرئيس الأمريكي داويت ايزنهاور[4] " لا توجد منطقة في العالم تفوق الشرق الأوسط في الأهمية الإستراتيجية".

ومن هنا سعت السياسة الأمريكية إلى رسم جملة من الأهداف في تلك المنطقة، أهمها حماية مصالحها النفطية، وعدم وقوع المنطقة تحت النفوذ السوفيتي، فضلاً عن المحافظة على

---

[1])موسى، تاريخ الأردن في الفترة العشرين، مرجع سابق، ص62.

[2]) المرجع نفسه، ص62.

[3]) دنون، فواز موفق(2014) العلاقات الأردنية – الأمريكية في إطار الصراع العربي الأمريكي، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر التوزيع، ص24

[4]) داويت ايزنهاور: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة ولد عام 1890، تولى حكم الولايات المتحدة في الفترة من 1953 إلى 1961، خلال الحرب العالمية الثانية، شغل منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، المسؤولة عن التخطيط والإشراف على نجاح غزو فرنسا وألمانيا. في عام 1951، أصبح أول قائد أعلى لقوات حلف الناتو. ويعتبر ايزنهاور مع جورج واشنطن رؤساء ذوى خلفية عسكرية، انهى حرب كورية وحافظ على الضغط على الإتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. أعاد تنظيم ميزانية الدفاع في اتجاه الأسلحة النووية وأطلق سباق الفضاء ووسع نظام الضمان الاجتماعي وبدأ في إنشاء نظام للطرق السريعة بين الولايات.

أمن إسرائيل ووجوده، حيث تؤمن الولايات المتحدة أن وجود إسرائيل يسهم في تدعيم وحماية المصالح الأمريكية بما فيها مقاومة النفوذ السوفيتي[1].

وقد وصلت العلاقات الأردنية ـ الأمريكية قمة تطورها عام 1957 في أعقاب صدور مبدأ أيزنهاور الذي دعا إلى ملئ الفراغ في المنطقة العربية، ففي مطلع عام 1957 تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع "أيزنهاور" الرئيس الأمريكي في حينها، والذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية وقد طالب الرئيس الأمريكي في هذا المشروع، بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات الموزعة بين الأردن وسوريا وقطاع غزة إلى ديارهم التي هُجروا منها.

وقد علق" همر شلد" الأمين العام للأمم المتحدة على مشروع أيزنهاور قائلاً" إن المشروع قد يخلق قاعدة لمعالجة مشكلة خطيرة من مشاكل المنطقة هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مما يقوي العلاقة مع الأردن وذلك لأنه يقدم حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والتي تعد من أبرز القضايا التي تلاقي اهتماماً كبيراً من قبل الأردن.

من الواضح أن الولايات المتحدة سعت خلال تلك المرحلة لتحقيق حل يستند إلى استعداد العرب لاستيعاب معظم اللاجئين، وكان هذا بالطبع هدف مشروع أيزنهاور، ويدل ذلك على أن الولايات المتحدة الأمريكية بنت إستراتيجيتها في تلك المرحلة على أساس أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين هو مقدمة حقيقية لحل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، وعليه عملت على إيجاد صيغة توفيقية لحل قضية اللاجئين عبر تحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية مما يؤدي إلى ترسيخ أقدامهم في بيئة جديدة صالحة ومرغوب فيها، ومن ثم إلغاء تطلعاتهم الوطنية، خاصة تطلعاتهم بالعودة إلى الوطن الأم، وهو الأمر الذي يؤكد على فكرة التوطين التي ترغب بها الولايات المتحدة وتؤيدها وتشجعها إسرائيل[2].

---

[1]) دنون، العلاقات الأردنية – الأمريكية في إطار الصراع العربي الأمريكي، مرجع سابق، ص 25.

[2]) وليام، كوانت، وليام، كوانت(1994)عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية النزاع العربي-الإسرائيلي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة ،ص21.

كما أرادت الولايات المتحدة من خلال هذا المبدأ تطويق الإتحاد السوفيتي السابق ومنعه من الوصول إلى المنطقة، حيث المصالح البترولية وحلفائها العرب خاصة بعد أن حقق الاتحاد السوفيتي مكاسب سياسية في تلك المنطقة، فالأردن ظل على تحالفه مع الغرب على الرغم من أن مجموعة من الدول العربية ربطت نفسها منذ منتصف الخمسينات مع الاتحاد السوفييتي، وكان الملك الحسين رافضاً للشيوعية على الدوام، كما أنه آمن بأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على بلاده وتمكينه من الدفاع عنها إنما هي بالتحالف مع الغرب، ولذلك نظر الملك الحسين نظرة إيجابية لمبدأ أيزنهاور والمشروع الاقتصادي المرافق له، ووجد فيه عاملاً مهماً من شأنه تحسين الأوضاع الاقتصادية الأردنية، كما أنه يساعد في الحد من نفوذ الشيوعيين، وفي إخماد الاضطرابات السياسية التي رافقت استقالة حكومة سليمان النابلسي عام1957 م، وشجعت الولايات المتحدة الأمريكية الملك الحسين على الاستمرار في هذه السياسة، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي جون دالاس بقوله: "إننا نملك قناعة كبيرة تدفعنا للاهتمام بالملك حسين، فنحن نعتقد أنه يستطيع المحافظة على استقلال بلاده رغم وجود صعوبات عظيمة، وهو لا يريد أن يرى الأردن واقعًا تحت هيمنة دول أخرى، إننا نرغب في أن نمد أيدينا إلى الملك حسين في هذا المجال إلى المدى الذي يعتقد فيه الملك بأننا قادرون على مساعدته"، ونكاية بالولايات المتحدة وإثارتها قامت سورية بطرد ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين من طاقم السفارة الأمريكية في دمشق التي قامت بهذه الخطة لكسب رضا السوفييت، وقد اعتبرت الولايات المتحدة هذا العمل نذيراً بقرب استيلاء الشيوعيين على الحكم في سورية ومن ثم التغلغل في الأقطار العربية المجاورة، ولذلك أسرع أيزنهاور بتقديم الأسلحة إلى الأردن ولبنان والعراق والسعودية، وذلك لمواجهة التمدد الشيوعي، إضافة إلى المساعدات المالية[1].

ومن هنا فقد أرسى الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، ركائز هذه العلاقات المتينة بين الدولتين والتي توطدت عبر ستين عاما وظل النسيج السياسي العام بين الطرفين ثابتاً وقوياً، وعبر سنين حكمه عاصر عدداً كبيراً من الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا على البيت الأبيض، ومنهم الرئيس هاري ترومان، جون كينيدي، ومن ثم إيزنهاور، و ليندون جونسون، نيكسون، جيرالد فورد، جيمي كارتر، رونالد ريغان، جورج بوش الأب، والرئيس بيل كلينتون،

---

[1]) الشوبكي، هادي محمد(2006) العلاقات الأردنية- الأمريكية 1956-2005، عمان، مركز الرأي للدراسات، ص19.

ومن هنا اتسمت العلاقات بين البلدين في هذه الفترة بالموضوعية والمصداقية والاحترام المتبادل[1].

وقد تُوجت هذه العلاقات سياسياً واقتصادياً بزيارات عديدة تبادلها مسئولي الدولتين في فترات زمنية متعاقبة، تمخض عنها اتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية تم التوقيع عليها، عكست ما يؤمن به الأردنيون والأمريكان من ضرورة التقارب والتعاون لتعزيز القدرات الاقتصادية للأردن كدولة محدودة الموارد وتقع على أطول خط مواجهة فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي، فقد احتلت القضية الفلسطينية قضية الأردن الأولى أولوية مطلقة على أجندة جولات الملك الحسين، وعلى الأخص في الولايات المتحدة، انطلاقاً من تقدير أردني لما يمكن للولايات المتحدة كقوة عظمى أن تقوم به من دور في دعم الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام ووضع حد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني إذا ما قامت الإدارة الأمريكية بتوجيه سياستها في الشرق الأوسط نحو الأهداف والاتجاهات السليمة الأمر الذي يتأتى من خلال تعاون بناء مع العالم العربي [2].

وابتداءً من العام 1999 وانتقال الحسين بن طلال إلى الرفيق الأعلى، انطلقت العلاقات الأردنية الأمريكية بزعامة جلالة الملك عبد الله الثاني على ذات الثوابت والمرتكزات والأسس التي تكونت لدى جلالته التي ورثها من والده الملك الحسين بن طلال، فاستطاع جلالته التعاطي مع هذا الواقع العالمي المضطرب بمنتهى الحكمة والكياسة والاقتدار[3].

واتسمت العلاقات الأردنية - الأمريكية في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين بأنها علاقات تبادلية قائمة على تحقيق المصلحة الحقيقية المشتركة لكلا الجانبين، وكانت ولا تزال الحوارات واللقاءات التي يعقدها قادة البلدين في واشنطن وعمان بين الحين والآخر تعتمد صواب الرؤية والنقاش البناء في الوصول إلى أفكار ومقترحات تُترجم الآمال والتطلعات الشعبية في العالم في بناء مجتمع إنساني يتمتع بالسلام والأمن والاستقرار، وقد حرص جلالة

[1]) المرجع نفسه،ص20.

[2]) الفايز، محمد ذياب (2013) العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، ص 24.

[3]) الشوبكي، العلاقات الأردنية- الأمريكية 1956-2005، مرجع سابق، ص21.

الملك على تعزيز علاقات الأردن بالولايات المتحدة والعالم على حد سواء، وحمل جلالته الهم العربي إلى واشنطن والكونجرس والمنتديات والجامعات وأقطاب السياسة ورجال الإعلام الأمريكيين وأكد في زياراته و لقاءاته المتعاقبة على ضرورة قيام الولايات المتحدة بمسؤولياتها التاريخية ومساعدة الشعب الفلسطيني على إقامة دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني(1).

وانطلاقا من رؤية الأردن بقيادة جلالة الملك والتي ترى في الولايات المتحدة قوة عالمية كبرى، فقد دعا جلالته الإدارات الأمريكية إلى ممارسة ما هو مطلوب منها بما تؤهلها إلية هذه المكانة العالمية التي تجعل منها دولة ذات تأثير مباشر على مجريات الأمور في الساحة الدولية وتقويمها نحو الاتجاه الصحيح الذي يؤدي إلى صياغة مستقبل أفضل للإنسان ، حيث قال جلالة الملك " في الشرق الأوسط لا يمكن الاستغناء عن دور أمريكي نشط ليس لإرشاد الفلسطينيين والإسرائيليين لكيفية الخروج من الصراع فحسب ولكن لحماية مصالحكم الوطنية الحيوية ومصالح حلفائكم من المعتدلين كالوقوف في وجه الإرهاب في منطقتنا وحول العالم"(2).

إن المتتبع للعلاقات الأردنية الأمريكية في السنوات الأخيرة، يلاحظ استثمار جلالة الملك لمكانته العالمية المرموقة والاحترام الدولي الذي يحظي به في حث الولايات المتحدة على أن تقود عملية السلام في الشرق الأوسط وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حلاً عادلاً تقبل به جميع أطراف النزاع ويضمن ديمومة إسرائيل وفلسطين وأمنهما ووحدة أراضيهما، ومواصلة للجهد السياسي الذي يقوم به جلالة الملك في تدعيم علاقات الأردن مع الولايات المتحدة على مختلف الصعد، فأنة وفور إعلان فوز الرئيس الأمريكي باراك اوباما في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين ثاني من العام 2008 ، كان جلالة الملك عبد الله الثاني أول زعيم عربي يدعو الإدارة الأمريكية إلى القيام بمسؤولياتها عبر انخراط جاد في عملية السلام و تكريس جهودها وتكثيف مساعيها للدخول في مفاوضات جادة واستغلال الفرص المتاحة بأسرع وقت ممكن والبناء على ما تم انجازه لتحقيق حل عاجل ومشرف لقضية فلسطين ورفع الظلم والحصار التي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، وضرورة وقف الاستيطان في الضفة الغربية

---

[1]) الفايز، العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق ، ص26.

[2]) المرجع نفسه،ص25.

والقدس، رغم أن هذه النداءات لم تلاقي صدى لدى الأمريكان ولكنها عبرت عن الاهتمام الواضح من قبل النظام السياسي الأردني بالقضية الفلسطينية وإيمانه بأن الولايات المتحدة لها دور كبير في دعم عملية السلام[1].

كما أن المتتبع لزيارات الملك عبد الله الثاني يجد أنها كانت حصيلة أردنية مشرفة عكست ما هو مناط بهذا البلد وما يقوم به لنصرة الدين والأمة وخدمة قضايا الحق والعدالة والسلام، حيث بلغت خطابات جلالته في أمريكا في الكونجرس والمنتديات والجامعات والمعاهد وغيرها نحو « خمسة وثلاثين» خطابا ومقالاً على مدار العقد الأول من حكم جلالته[2].

المطلب الثاني

أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية التي انتهت في آب 1945 م، وطرحت نفسها كزعيمة للعالم الحر، ورأت أن حدود أمنها القومي تتسع لتشمل العالم بأسره، ووجدت في تقديم المساعدات للدول النامية ما يعينها على تحقيق أهدافها، وكان من أبرز هذه الأهداف: منع المد السوفييتي من الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط، وشبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط، حيث كانت لدى الولايات المتحدة قناعة بأن من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع السيطرة على القارة الأوروبية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في الأردن بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية خير معين لها لتنفيذ مصالحها في المنطقة، وخاصة أن الدولتين أعربتا في فترة مبكرة عن معارضتهما للأيدلوجية السوفييتية (الشيوعية)[3].

---

[1]) جريدة الرأي الأردنية (2013/5/3) أحمد عبد الرحيم الحوراني، العلاقات الأردنية – الأمريكية في عهد الملك عبد الله الثاني(1999-2013).

[2]) المرجع نفسه.

[3]) العمرو، ثروت سلامة (2005) المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995، عمان: دار مجدلاوي، ص84.

ومن هنا ثمة عدة عوامل دفعت الولايات المتحدة إلى الإهتمام بالأردن ووضعه في قائمة مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، ومن أهم هذه العوامل:

أولاً: العامل الجغرافي

لعب العامل الجغرافي دوراً مهماً في جذب الاهتمام الأمريكي للأردن، لاحتلاله موقعاً استراتيجياً في قلب الوطن العربي ويكتسب الموقع الجغرافي أهميته من استمرارية تأثيره، وليس من شك في أن مدى مشاركة الدول وتأثيرها في المجتمع الدولي يتوقف أحيانًا على موقعها الجغرافي، وقد تتوقف على موقعها أيضًا قوتها الإقليمية، فالدولة ذات الموقع الاستراتيجي يمكنها التأثير على مجرى الصراع وتوجيهه في المنطقة التي توجد فيها[1].

ويحتل الأردن في الوطن العربي موقعاً جيداً واستراتيجياً، فهو يعد امتداداً طبيعياً للصحراء العربية، وحاجزاً يفصل بين بؤر التوتر الناجمة عن الصراعات في سوريا والعراق عن إسرائيل، وقد أعطى هذا الموقع للأردن أهمية إستراتيجية تفوق حجمه الجغرافي، ولذلك أصبح موضع اهتمام الدول المجاورة والقوى الإقليمية والعالمية على حد سواء وكان لموقع الأردن دور في تأثير السياسة الأردنية على مدى عهد الانتداب البريطاني، حيث كانت لبريطانيا مصالح حيوية في بلدان المنطقة، وبعد انتهاء الانتداب وخروج بريطانيا لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية موقع الأردن، فسعت إلى ضمه لحلف بغداد، حيث عبر وزير الخارجية الأمريكي فوستر دالاس عام 1953م، عن أهمية الأردن بقوله: إن الأردن يكمل الحزام الشمالي لأنه يمتلك موقعًا ذا خصوصية معينة، إذ أنه يفصل بين دول متصارعة، الأمر الذي يجعل لكل منها مصلحة في بقائه مستقلاً بدلاً من خضوعه لسيطرة أي منها[2].

وكان لموقع الأردن الاستراتيجي أثر كبير في حصوله على الكثير من المساعدات العربية والأجنبية، المالية منها والعسكرية، وقد علق الأمير الحسن بن طلال، على أهمية موقع الأردن بقوله: إن الأهمية التي حظيت بها الأردن بفضل موقعه ودوره الاستراتيجي كجسر

---

[1]) التل، محمد زكي يوسف(2003) العلاقات السياسية الأردنية- الأمريكية 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني، ص26.

[2]) دنون، العلاقات الأردنية – الأمريكية في إطار الصراع العربي الأمريكي، مرجع سابق، ص20

يربط بين المجتمعات أكبر من الأهمية التي اكتسبها بفضل أي حصة من المصادر أو الثروة الطبيعية"[1].

ثانياً: العامل السياسي والأمني

نظرت الولايات المتحدة للأردن على أنه داعم للمعسكر الغربي في منطقة الشرق الأوسط، فالأردن من الدول العربية التي عملت على إقامة تحالف مع الغرب وسعى إلى إنجاح الأجندة الأمريكية في المنطقة من خلال إقامة ضمان استمرار المصالح الأمريكية المتعلقة باستمرار تدفق النفط ومقاومة التغلغل السوفيتي وانتشار الشيوعية[2] .

وتوافقت النظرة الأردنية مع النظرة الأمريكية في التعامل مع الشيوعية، والتي وجدت في الشيوعية قيما تتنافى مع القيم الإسلامية، وأهدافاً تسعى إلى تمزيق القومية العربية، فقد حدد الملك الحسين العلاقات بين الأردن والاتحاد السوفييتي بقوله: "أعداءنا الأكثر خطورة هما الشيوعية والصهيونية" فقد قدّم الملك الحسين الشيوعية في حديثه على الصهيونية، وهو يعني بذلك أن لا مجال أبداً للقبول بها، وأنه لن يتخلى عن علاقاته بالعالم الغربي[3].

وقد تم التأكيد على أن الأردن يسير على أساس مقاومته للشيوعية من خلال قانون مكافحة الشيوعية الصادر في أيار 1948م الذي عدل بقانون آخر عام 1953م، وعبر الملك الحسين عن رأيه في الشيوعية بكل صراحة في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 1960 م، حيث قال: "لقد ُقدم لجميع أمم العالم خيار، يمتد بين أن تصبح جزءًا من الإمبراطورية السوفيتية التابعة أساساً وجوهرًا لأوامر المجلس الأعلى للسوفييت، أو الوقوف كأمة حرة الولاء للأمم المتحدة نفسها، وقد أقول في هذه اللحظة بكل قوتي وصراحتي وقناعتي بأمري، أن الأردن حسم أمره... نحن نرفض الشيوعية، ولن يخضع الشعب العربي للشيوعية،

---

[1]) عبد الحي، وليد(1996) مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص263

[2]) التل، العلاقات السياسية الأردنية- الأمريكية 1990-2000، مرجع سابق، ص27.

[3]) المرجع نفسه،ص25.

وإيماني الراسخ أن كل الأمم التي تؤمن بالله لا بد أن تلتقي في مواجهة مضادة للتحدي الذي يهدد وجودهم الممثل بالشيوعية[1].

كما جاءت التوجهات الأردنية نحو القضايا التي تهم الولايات المتحدة، خاصة التجاوب مع جهود السلام الأمريكية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، بحيث أسهم هذا التجاوب في توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بتاريخ 1994/10/26، مما زاد الاهتمام الأمريكي بالشأن الأردني، وتم التعبير عنه من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري بهدف تحسين قدرات الأردن الدفاعية والمساهمة في تخفيف الأعباء الضاغطة عليه.

ثالثاً: اهتمام الأردن بالقضية الفلسطينية

تَعد الولايات المتحدة الأمريكية الأردن طرفاً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي ولا سيما فيما يتعلق بالشق الفلسطيني من الصراع، فقد أصبح الأردن من أهم الدول في المنطقة بحكم مجاورته لإسرائيل وتماس حدوده معها والتي تبلغ (650كم)، وبالتالي فهو الأكثر خطورة عليها، والمرشح الدائم لاستخدام العنف ضدها[2].

فقد نظرت الولايات المتحدة الأمريكية للقضية الفلسطينية وإلى الصراع العربي الإسرائيلي على أنه مجرد مسألة توقف حلها على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك رأت حلا للمشكلة أن يسمح بعودة بعض اللاجئين، وتوطين بعضهم الآخر في المناطق الموجودين فيها، ويمكن إعادة وجهة النظر الأمريكية هذه إلى موقف السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة من الاتحاد السوفييتي، حيث كانت تركز جهودها على إبعاد منطقة الشرق الأوسط عن نفوذه، واعتقدت أنها إذا ما نجحت في تهدئة الصراع العربي الإسرائيلي من

---

[1]) الحجاج، العلاقة الأردنية الأمريكية دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1975- 1985،، مرجع سابق، ص 187.

[2]). البراري، حسن(2006) العلاقات الأردنية- الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظره على المستقبل، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن للدراسات، العدد37، ص20.

خلال حل مشكلة اللاجئين فإنها ستسحب ذريعة التدخل السوفيتي، وتوقف مخاطره العسكرية والسياسية بعيداً عن المنطقة [1].

وقد عبر الأمير الحسن بن طلال عن أهمية الأردن في هذا المجال بقوله: "حقًا إن الأردن دولة صغيرة، لا يتمتع بإمكانيات ضخمة مثل مصر وسوريا، ولا يمتلك تفوقًا عسكريًا مثل إسرائيل، ولا بترولا مثل السعودية والعراق، ولكن معظم الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 م ما عدا سيناء هي أردنية، وينبع اهتمام الأردن بالسلام من إيمانه بأن قدره مرتبط بالقضية الفلسطينية وشعبها، فهو المنزل الأول للفلسطينيين، وخط الدفاع الأول عنهم وعن الأمة العربية ضد الخطر الصهيوني"، وكان الملك الحسين يرى القضية الفلسطينية قضية حياة أو موت، وقد أيد الأردن جميع المبادرات الدولية الداعية إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي، وقد سار الملك عبد الله الثاني بن الحسين على نهج أبيه الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه في اهتمامه في القضية الفلسطينية واعتبارها القضية الأهم على أجندته[2].

ولما كان المبدأ الأول للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة هي الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة على إقامة أفضل العلاقات مع الأردن وضمان أمنه واستقراره وإن خلاف ذلك يؤدي إلى التأثير على أمن واستقرار إسرائيل، كما تعد الولايات المتحدة الأردن طرفاً استراتيجياً في الجهود الرامية لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، كما أنها تنظر إلى الأردن بوصفه أكثر الدول العربية اعتدالاً مما يفسح المجال لأن يؤدي الأردن دوراً محورياً في البحث في القضية الفلسطينية[3].

---

[1]) دنون، العلاقات الأردنية – الأمريكية في إطار الصراع العربي الأمريكي، مرجع سابق، ص21.

[2]) البراري،العلاقات الأردنية- الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظره على المستقبل ،مرجع سابق، ص22

[3]) الحجاج، العلاقة الأردنية الأمريكية دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1975- 1985،، مرجع سابق، ص 188.

وبالمقابل فإن الأردن هو الآخر له دوافعه الخاصة في الاتجاه وبقوة نحو توثيق علاقاته مع الولايات المتحدة، وهذه الدوافع انطلقت من ثوابت في سياسة الأردن الخارجية القائمة على هدفين أساسين[1]:

الهدف الأول: هو الذي يشترك به مع الولايات المتحدة والمتعلق بقضية فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، فالأردن يؤمن بأن المفاوضات والحوار خير وسيلة نحو حل قضية فلسطين وصولاً إلى تحقيق السلام في المنطقة، وهذا الأمر يتطلب علاقة خاصة مع الولايات المتحدة التي تملك بيدها مفاتيح الحل للقضية الفلسطينية، لأن الأردن يرى أنه بسبب موقعه ومجاورته لإسرائيل ولبؤر الصراع في المنطقة في سوريا والعراق، يدفعه نحو توثيق علاقاته مع الولايات المتحدة ليضمن أمنه وجوده واستقراره.

الهدف الثاني: يتعلق بالعامل الاقتصادي والحصول على المساعدات، فالأردن دولة ذات موارد محدودة ويعاني من اختلالات اقتصادية وبحاجة إلى المساعدات الخارجية وكان لهذا العامل أثره في صياغة سياسة الأردن الخارجية وفي تحديد علاقاته مع الدول الأجنبية عامة والولايات المتحدة بشكل خاص.

---

[1]) دنون، العلاقات الأردنية – الأمريكية في إطار الصراع العربي الأمريكي ،مرجع سابق، ص22.

المبحث الثاني

المساعدات الأمريكية للأردن وأشكالها

منذ ولادة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية كبرى وتزعمها للعالم الحر بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت حدود أمنها القومي حدود واسعة تغطي معظم العالم، لذلك لجأت إلى وسائل عدة وأدوات لتحقيق أهدافها، ومن أهم الوسائل التي استخدمتها في تحقيق أهدافها هي المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها، وذلك لتعزيز الأمن القومي لها من خلال إيجاد شبكة مترابطة من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية مع معظم دول العالم وذلك عن طريق تقديم المساعدات بمختلف أشكالها إلى دول العالم، حيث ربطت الولايات المتحدة الأمريكية أمنها القومي بمسألة المساعدات لما لها من أثر في تحقيقه.

وبالإضافة إلى دور المساعدات في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في شتى الميادين، فإنها تقوم بدور هام في ضمان وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في الخارج بما يفتح الباب دائماً لفرص كبيرة من النمو والتوسع أمام الاقتصاد الأمريكي ورجال الأعمال الأجانب، والمتتبع لسلسلة المساعدات الأمريكية المقدمة للدول بعد الحرب العالمية الثانية وبداية حربها الباردة مع الإتحاد السوفيتي يجد أن هناك ترابط وثيق بين المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية، فنادرًا ما كانت هناك مساعدات اقتصادية دون أن ترتبط بمساعدات عسكرية ويعكس هذا الارتباط طابع الإستراتيجية الأمريكية في تعبئة وتقوية أنظمة معينة معادية للسوفيت أبان الحرب الباردة.

ولإدراك الولايات المتحدة أهمية العالم العربي بشكل عام، والأردن بشكل خاص في إستراتيجيتها العالمية فقد ارتبطت المساعدات الأمريكية إلى العالم العربي والأردن بمواقف سياسية مباشرة، وكانت هذه المساعدات تأخذ منحى إلى الأسفل أو إلى الأعلى وذلك حسب القدر الذي كانت تقترب فيه الدول العربية من الإستراتيجية الأمريكية في السياسة الخارجية، وبالتالي فقد كانت النظم العربية الراديكالية أقل حظاً في المساعدات المقدمة لها من تلك المحافظة التي دعمتها الولايات المتحدة، وبما أن الأردن من الدول المحافظة والوسطية في سياستها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز في قلب الشرق الأوسط كان لها نصيب كبير من المساعدات الأمريكية التي قدمت لها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية

والاقتصادية، لذلك سيقوم الباحث من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء على المساعدة الأمريكية للأردن، وذلك من خلال إعطاء نبذه تاريخية عن هذه المساعدات، وأشكال المساعدات التي قدمت إلى الأردن من قبل الجانب الأمريكي، وذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: نبذه تاريخية عن المساعدات الأمريكية للأردن.

المطلب الثاني: أشكال المساعدات الأمريكية للأردن.

المطلب الأول

نبذه تاريخية عن المساعدات الأمريكية للأردن

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على ورقة المساعدات الأمريكية كورقة ضغط في السياسة الأمريكية الخارجية وذلك لتمرير سياساتها والتدخل في قرارات الدول المتلقية لهذه المساعدات، ولذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وسياسية لمختلف الدول سعياً منها لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتجية.

وكانت الأردن الأوفر حظاً في تلقي المساعدات الأمريكية، مقارنة مع دول العالم العربي والشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، وذلك لأن الأردن بنت علاقات قوية ومتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد رأت أن مثل هذه العلاقات تكون ضمان من أجل الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والأمني من أجل أن تحقيق أهدافها الإستراتيجية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت بأن لها مصالح حيوية مع الأردن باعتباره عنصراً مهماً في استقرار المنطقة، فقدمت له الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي على مر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر، كما نجد أن الأردن دخل البرنامج السنوي المنتظم للمساعدات الأمريكية منذ عام (1949م) الذي كان على شكل منح اقتصادية، وبعد تعرض الأردن لأزمة حادة (أزمة نيسان) عام 1957م وتعرضه لحالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي نتيجة موافقته على مبدأ

إيزنهاور وانهيار الاتحاد العربي الهاشمي قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات على مختلف الأصعدة ليتجاوز أزمته [1].

ومن هنا نجد أن الفترة من عام 1949م إلى عام 1975م كانت فترة بداية المساعدات الأمريكية للأردن، وكانت فترة ذهبية لما تلقته الأردن من مساعدات ضخمة لها من قبل الجانب الأمريكي، لأنه في عام (1956،1957،1970) من هذه الفترة حركت الولايات المتحدة أسطولها السادس العسكري نحو البحر المتوسط ثلاث مرات لحماية الأردن على أثر تعرضها لتهديدات كبيرة، بالإضافة إلى تقديم مساعدات على شكل منح وقروض ومساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة كون الأردن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في السياسة الخارجية الأمريكية المناهضة للشيوعية [2].

كما ارتبطت المساعدات الأمريكية للأردن ارتباطاً وثيقاً بالمواقف السياسية الأردنية، فنجد أنه نتيجة موقف الأردن السلبي من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، فالأردن كان يرى بأن توقيع اتفاقية كامب ديفيد سيؤدي إلى نشوء وضع جديد يواجه الأردن اخطر تبعاته، فأتخذ موقف سلبي من هذه الإتفاقية، ونتيجة هذا الموقف تم تقليص المساعدات الأمريكية للأردن، كما كانت النتيجة ذاتها بسبب موقف الأردن من أزمة الخليج الثانية واتخاذ الأردن موقف يدعم حلاً سياسياً من خلال انسحاب القوات العراقية وأن يكون الحل داخل البيت العربي وهذا لم يرضى به الأمريكان، وبالتالي تعرض الأردن لضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلت بالتأثير السلبي على الحياة الاقتصادية الأردنية من خلال وقف المساعدات، وذلك نتيجة قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بإلغاء المساعدات المالية المقررة للأردن للسنة المالية (1991) ومقدارها (57) مليون دولار نتيجة موقفه ومساندته للنظام العراقي في أزمة الخليج الثانية، كما تم فرض حصار على ميناء العقبة المنفذ البحري الوحيد للأردن، ونتيجة هذه الضغوط اتجه الأردن إلى عملية تسوية سلمية مع المجتمع الدولي تمثلت

---

[1]) المشاقبة، أمين (2000)، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، ط1، عمان، دار الحامد للنشر، ص175.

[2]) الشوبكي، العلاقات الأردنية- الأمريكية 1956-2005، مرجع سابق، ص8.

في السلام مع إسرائيل من اجل الحصول على مكاسب اقتصادية، نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي[1].

ونتيجة هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية للأردن بعد أزمة الخليج الثانية، بالإضافة إلى تأثره بالأحداث والتطورات الإقليمية، وخاصة عودة ما يقارب (300) ألف أردني وفلسطيني من العاملين في دول الخليج، فكل هذه الأوضاع دفعت الأردن للتوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994، بداية لحماية كيانه ووجوده، ومن ثم لمعالجة وضعه الاقتصادي خاصة أنه بعد التوقيع على معاهدة السلام سارع الأردن إلى طلب المساعدات الأمريكية بشتى أشكالها، ومن ذلك الوقت أخذت المساعدات الأمريكية للأردن منحنى جديداً، و ظهور نتائج إيجابية على استقرار الأردن ووجوده ككيان مستقل، وانتهاء وإلغاء مقولة (الوطن البديل) التي كانت لها مخاطر كبيره على استقرار الأردن ووجوده[2].

وفي نهاية عقد التسعينات رحل الملك الحسين إلى مثواه الخير بعد أن أرسى ركائز العلاقات المتينة بين الدولتين الأردنية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظل النسيج السياسي العام بين الطرفين ثابتاً وقوياً طيلة سنين حكمه، فمنذ عام (1999) أي منذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية نهض الأردن بمسؤوليات عظام، وتبوأ مركزاً استحقه بين الأمم والشعوب في أدق المراحل التاريخية التي تلت العام 1999، والتي كانت بالمجمل مراحل دقيقة وحاسمة مرت بها منطقة الشرق الأوسط بسبب التطورات المتلاحقة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والأحداث الإرهابية التي حدثت في عام 2001 في الولايات المتحدة، رغم كل ذلك إلا أن الملك عبد الله استطاع الحفاظ على تدفق المساعدات الأمريكية للأردن، فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك من أجل دعم الأردن لكونه عامل مهم في استقرار المنطقة، وكان من ابرز أمثلة المساعدات التي قدمت للأردن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المنح والقروض المنتظمة ضمن الخطة السنوية للمساعدات الأمريكية، وتطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في أواخر العام (2001) والتي كانت ثالث اتفاقية تجارة حرة توقعها أميركا على المستوى الدولي والأولى على مستوى الوطن

---

[1]) المحافظة، علي(2000)، الديمقراطية المقيدة، ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية، ص264.

2) المرجع نفسه، ص296-297.

العربي، حيث بلغت العلاقات الاقتصادية الأردنية الأميركية أوجها في هذه الفترة، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التي جسدت التزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم جهود الأردن للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها اتفاقية المناطق الصناعية التي عادت بالنتائج الإيجابية الكبيرة على الاقتصاد الأردني من استثمارات خارجية وزيادة صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون رسوم جمركية، بالإضافة إلى الكمّ الهائل من المساعدات العسكرية خاصة في مواجهة الإرهاب، كما استمرت هذه المساعدات التي تقدم للأردن إلى وقتنا الحاضر لمساعدتها في مواجهة الظروف التي يمر فيها وخاصة في ظل الوضع الإقليمي الملتهب الذي يعيش فيه الأردن، بالإضافة لما يعانيه اقتصاد الأردن من مشاكل وعجز في الموازنة وديون خارجية كبيرة[1].

المطلب الثاني

أشكال المساعدات الأمريكية للأردن

أخذت المساعدات التي قدمت من الولايات المتحدة الأمريكية للأردن أشكالاً مختلفة، فبعضها أخذ شكل هبات وقروض نقدية أو غير نقدية، اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية، قدمتها الولايات المتحدة للأردن لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة الدفاعية للأردن، وذلك وفقاً لسياسات تم الاتفاق عليها بين الأردن وأمريكيا، أي تم بين الطرفين تحديد مسار القروض والهبات وكيفية استثمارها في الأردن.

وقد أخذت المساعدات الأمريكية للأردن أشكال متعددة، منها ما وجه إلى الجانب الاقتصادي، ومنها ما وجه إلى الجانب العسكري، ومنها مساعدات إنسانية، وسوف يتم التطرق إلى هذه الأشكال بشيء من التفصيل من خلال هذا المطلب وذلك كما يلي:

---

1) جريدة الرأي الأردنية (2012)، العلاقات الأمريكية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني (1999-2012)، متوفر الكترونيا على الرابط: http://www.alrai.com /

أولاً: المساعدات الاقتصادية: قدمت أمريكا للأردن مساعدات اقتصادية كبيرة، حتى أن هذه المساعدات الاقتصادية وجهت إلى عدة نواحي لدعمها، وهذا الدعم الاقتصادي الأمريكي للاقتصاد الأردني كان على عدة أشكال منها :

1. مساعدات لدعم الميزانية وقروض التنمية والعجز في الميزان التجاري، و تأتي هذه المساعدات التنموية على شكل منح، ومنها ما يأتي على شكل قروض، فهذا النوع من المساعدات يقدم إلى الدول المستفيدة من اجل الحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها عمليات التنمية [1]، فقدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للأردن من خلال برنامج التمويل النقدي الذي تم التركيز عليه بشكل كبير بعد عام (1990) وهو ما يسمى (برنامج تمويل ميزان المدفوعات) وذلك لمعالجة المشاكل الاقتصادية عند حدوث الاختلالات في الميزانية العامة في الأردن، فيكون علاج هذه المشاكل عن طريق تمويل هذا البرنامج الحكومة الأردنية بالعملة الأجنبية لتخفيض الدين الحكومي الخارجي وتغطية العجز في الميزان التجاري، كما تم تقديم تمويل نقدي من الجانب الأمريكي لدعم وتطوير مشاريع الخدمات الاجتماعية وذلك من خلال ربط النقد المحلي ببرنامج التمويل النقدي لدعم خطط ومشاريع التحول الاجتماعي[2].
2. مساعدات لدعم المشاريع الاقتصادية في الأردن، وتشتمل على عدة مشاريع يكون لها أثر على مجمل الاقتصاد الأردني من خلال دعمها، وتتمثل هذه المشاريع بما يلي[3]:

- قطاع المياه: تم تقديم مساعدات أمريكية لتطوير قطاع المياه لأن مشكلة المياه هي من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأردني، ولذلك تم تطبيق برامج والتدريب عليها فيما يخص هذا القطاع وتقديم دعم للمشاريع المائية من أجل الوصول إلى أفضل استخدام للمصادر المائية، فتم توجيه المساعدات في إدارة المصادر المائية من خلال بناء محطات لمعالجة المياه وتكريرها لتصبح على الأقل صالحة للزراعة، بالإضافة

---

[1]) Report U.S Agency For I international Development, 2001,u.s Aid to Middle East Whashington,p4, (www.usaid.Gov).

[2]) موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، متوفر الكترونيا على الرابط: https://www.usaid.gov/jordan

3) موقع السابق الذكر.

إلـى بنـاء وتحسـين شـبكات الميـاه وبنـاء السـدود والتنقيـب والبحـث عـن مصـادر مائيـة جوفية.

- القطاع الزراعي: ومن أبرز معالم المساعدة الأمريكية للأردن فـي دعـم قطـاع الزراعـة هو المركز الوطنـي الأردنـي لتطـوير الزراعـة، والـذي تلقـى مسـاعدات أمريكيـة كبيـرة وذلك للقيام بمجموعة من المهام التـي لهـا أثـر كبيـر فـي تطـوير قطـاع الزراعـة، فعمل المركز على دعم برامج الإرشاد والبحوث الزراعية، وتطوير الزراعة والميـاه الجوفيـة واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال، والاهتمام بطرق تسويق المنتجات الزراعية.
- قطـاع الصـحة: تقدم الولايـات المتحـدة المسـاعدات لـدعم وتطـوير القطـاع الصـحي فـي الأردن وذلك لتوسيع وتأسيس خدمـة نوعيـة فـي مجـال الصـحة، وخدمـة صـحة الأطفـال والأمومـة، وتحسـين أنظمـة إدارة الصـحة والنهـوض بالقطـاع الصـحي علـى المسـتوى الوطني.
- قطـاع السياحة: شـملت المسـاعدات الأمريكيـة لـلأردن مجـالات متعـددة لـدعم السـياحة، لأنها تعتبر القطاع الأكبر من حيث التصدير وخلق فرص عمل لدى القطاع الخاص في المملكـة وتـأتي فـي المرتبـة الثانيـة مـن حيـث تـوفير العملـة الأجنبيـة، ولـذلك تـم تقـديم مسـاعدات لأجـل حمايـة الأمـاكن السـياحية والأثريـة مـن التآكـل والتحلـل البيئـي وإنشـاء الفنادق السياحية، وتطوير البنية التحتية للأماكن السياحية وأماكن الترفيه في الأردن.
- القطاع التعليمي: كان لقطاع التعليم في الأردن نصـيب وافـر مـن المسـاعدات الأمريكيـة وذلك من خلال رصد مبالغ ماليـة مـن المسـاعدات لبرنـامج الإصـلاح التعليمـي للمعرفـة الذاتيـة والـذي يعتبـر مـن أعظـم البـرامج التعليميـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط والشـمال الأفريقي(1).
- مجال تشجيع الفرص الاستثمارية: تمثلت إستراتيجية المساعدات الأمريكية لـلأردن فـي هذا المجال من خلال تفعيل دور الأردن فـي منظمـة التجـارة العالميـة، وذلـك مـن خـلال هيكلـة الأسـواق وتطـوير القـانون التجـاري، وتحسـين إدارة المعلومـات لتشـيع وتطـوير القطـاع الخـاص مـن أجـل الوصـول لمرحلـة تكـون هنـاك قابليـة لـدى القطاعـات العامـة والخاصة في الأردن في اغتنام واستثمار الفرص الاقتصادية بشكل سريع.

---

(1) موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، متوفر الكترونيا على الرابط: https://www.usaid.gov/jordan

ثانياً: المساعدات العسكرية:

تقوم إستراتيجية المساعدات العسكرية الأمريكية على تقديم منح وقروض ميسرة السداد لشراء المعدات العسكرية أو تقديم معدات عسكرية بصورة عينية، وذلك لتعزيز القدرة الدفاعية واستخدام أفضل الأساليب العسكرية في العمليات القتالية للدول المستفيدة من المساعدات، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية في مجال التعاون الدولي، بشرط التزام الدول المستفيدة من المساعدات بالاتفاقيات الموقعة كاتفاقية الحد من سباق التسلح واتفاقية انتشار أسلحة الدمار الشامل[1].

وفيما يخص المساعدات العسكرية التي قدمت للأردن فقد كانت هذه المساعدات من ضمن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمنطقة الشرق الوسط الذي يشتمل على معدات حربية وتقنيات فنية لرفع الكفاءة الدفاعية والقتالية للدول المتلقية للمساعدات العسكرية، لأن منطقة الشرق الوسط في نظر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة تمتلك أولوية في تحقيق الأهداف الأمنية، وتمتلك أيضا جملة من الأهداف الإستراتيجية، والتي تتمثل في الترويج للسلام في الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد أساساً للنمو الاقتصادي الذي تحتاجه دول الشرق الأوسط وخاصة الأردن، ولذلك نجد أن نصف إجمالي قيمة المساعدات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تتلقاها منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الأردن، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية كبيرة نوعاً ما للأردن، ونجد أن المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن اتخذت ثلاثة طرق وهي:

1. تقديم منح وقروض على أن تسدد القروض على دفعات ميسرة خلال فترة زمنية معينة، وذلك من أجل التحديث والتطوير في قدرات القوات المسلحة الأردنية الدفاعية والقتالية، وتامين حاجاته العسكرية من معدات وأسلحة[2].

---

[1])جـاد، محمـد(1997)، المعونـة الخارجيـة الأمريكيـة والأهـداف الأمنيـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، الإصدار13،العدد127،ص101-105.

2) Alfred,B.parados,2005, Jordan U.S Relation and Bilateral Issues foreign Affairs Trend Division washnigteon,p13.15: www.fas.org

2. تقديم معدات عسكرية عينية تشمل أسلحة ومعدات حربية متطورة، وذلك من أجل تطوير القدرات الدفاعية والقتالية للأردن، حيث تم إعطاء الأردن طائرات حربية، ودبابات ومعدات أخرى للقوات العسكرية البرية الأردنية، حتى شمل تقديم بطاريات صواريخ وغيرها من المعدات العسكرية المهمة.
3. تدريبات عسكرية وتمرينات مشتركة، حيث أنه منذ عام 1974 كان هناك لجنة عسكرية أردنية أمريكية مشتركة، عملت هذه اللجنة على توحيد التدريبات والاختبارات للوحدات العسكرية الأمريكية والأردنية، ومن أهم النشاطات التي قامت بها هذه اللجنة هي إقامة تدريبات عسكرية مشتركة بشكل سنوي في الأردن، وعمل تدريبات ونشاطات على مستوى عالي تضم القوات الخاصة والدفاع الجوي، والاتصالات والطائرات، وعمل اختبارات نهاية كل سنة للبحرية الأمريكية وقوات المارينز والبحرية الأردنية، كما شملت هذه التدريبات أيضاً التدريب على مكافحة الإرهاب وأساليب مقاومته والاقتحامات المسلحة[1].

ثالثاً: المساعدات الإنسانية:

تعرف المساعدات الإنسانية بأنها: مساهمة الأفراد والدول والهيئات الرسمية والهيئات الغير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالعمل أو بتقديم مساعدات مالية أو تقديم مساعدات عينية، أو مساعدات إغاثة وغيرها من أشكال المساعدات الإنسانية الكثيرة التي تظهر الحاجة لها وقت وقوع الأزمات والكوارث الإنسانية[2].

وتشمل المساعدات الإنسانية تقديم مساعدات في الحالات الطارئة وأعمال الإغاثة والتي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية، كالبرامج التي تقدمها أجهزة الأمم المتحدة مثل برنامج اليونيسيف حيث يحتل الأردن المرتبة الأولى ضمن هذا النوع من البرامج على مستوى الشرق الوسط، كبرامج دعم حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وغيرها من البرامج التي تهدف

---

1) J. Freidrek 2003, U.S Military Training Aid to Jordan, New York,p3: www.fas.org.

2) العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن مرجع سابق، ص17.

إلى تحقيق بعض الأهداف الإنسانية[1]، وتعتبر مساعدات الغذاء من ابرز المساعدات الأمريكية الإنسانية التي تقدمها للأردن، وتقدم الحكومة الأمريكية القمح الأمريكي كمساعدة غذائية للأردن بموجب برنامج الغذاء مقابل السلام، وهذا البرنامج هو جزء من قانون الزراعة الأمريكي لعام 1954م[2] ، وتتمثل المساعدات الإنسانية الأمريكية للأردن في ثلاثة صور وهي:

1. تقديم منح غذائية من خلال الاتفاقيات الثنائية بين البلدين من خلال تقديم قروض لتمكين الأردن من شراء المنتجات الزراعية الأمريكية، على أن تسدد هذه القروض خلال فترة تتراوح من (3-7) سنوات، وتبلغ نسبة الفائدة قيمة مساوية لسعر الفائدة المعتمدة على سنوات الخزينة الأمريكية لمدة 90 يوماً، وتهدف هذه المساعدات لتعزيز الأمن الغذائي الأردني عبر منظور غذائي زراعي، وتقديم برامج التدريب والإرشاد الزراعية وتوفير البيئة المناسبة للزراعة من أجل دخول الزراعات الأردنية إلى الأسواق الدولية[3].
2. تقديم مساعدات لنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان الأردني، كدعم مؤسسات المجتمع المدني والتي تتمثل بمراكز حقوق الإنسان الأردنية، ومنظمات الهلال الحمر والصليب الأحمر الأردني، وتقديم مساعدات لهذه المراكز من اجل التوسيع نطاق الديمقراطية في المجتمع الأردني، وتفعيل دور هذه المؤسسات في المجتمع الأردني لتقوم بدورها بشكل فعال في الرقابة على حقوق الإنسان[4].
3. تقديم مساعدات لمواجهة الحالات الطارئة كالزلازل والفيضانات والآفات الزراعية، والحروب التي تتسبب في فقدان كثير من المخزون الغذائي، فقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات كبيرة للأردن لمواجهة أعباء اللاجئين الذين تدفقوا إلى الأردن من خلال الصراعات التي حصلت بالمنطقة كأزمة الخليج والأحداث في سوريا والعراق، وما رافق هذا اللجوء من نقص في مخزون المواد الغذائية في الأردن، وضغط على البنية التحتية في الأردن، وكانت تقدم الولايات المتحدة مساعداتها الإنسانية للأردن عن طريق منظمة الأمم المتحدة عبر برنامج الغذاء العالمي.

---

1) العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن مرجع سابق، ص 9.

2) برنامج الغذاء مقابل السلام (PL480) وهو برنامج مساعدات الغذاء مقابل السلام الذي تقدمه الحكومة الأمريكية في إطار التعاون الثنائي وهو فقرة من قانون الزراعة الأمريكي لعام 1954 وتعديلاته.

3) جريدة الدستور الأردنية (2009)، المساعدات الأمريكية لأردن، الأرشيف، متوفر الكترونياً على الرابط: http://www.addustour.com/Archive

4)مهيدات، اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن،مصر المغرب 1989-2005)، مرجع سابق، ص34.

المطلب الثالث

حجم المساعدات الأمريكية للأردن (2000-2014)

كانت ومازالت المساعدات الخارجية على اختلاف أشكالها سواء الاقتصادية أو المساعدات العسكرية أو الدبلوماسية تلعب دوراً هاماً في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، فحجم المساعدات كان يعتمد على قوة الدولة المانحة ومقدرتها الاقتصادية والعسكرية، خاصة في الوقت الراهن الذي أصبحت المساعدات الخارجية تلعب دور مهم في السياسة الدولية، ولها أهمية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية والمصالح الوطنية للدول المانحة للمساعدات.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للأردن مساعدات بحجم كبير على مختلف الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والإنسانية، فقدمت مساعدات اقتصادية في دعم الميزانية العامة ودعم النشاطات الاقتصادية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الأردني، وكذلك قدمت مساعدات عسكرية بأشكال مختلفة إما دعم مادي للوحدات العسكرية أو أسلحة وتجهيزات عسكرية، بالإضافة إلى العديد من المساعدات الإنسانية التي ساهمت بشكل مباشر في تنمية المجتمع المحلي في الأردن.

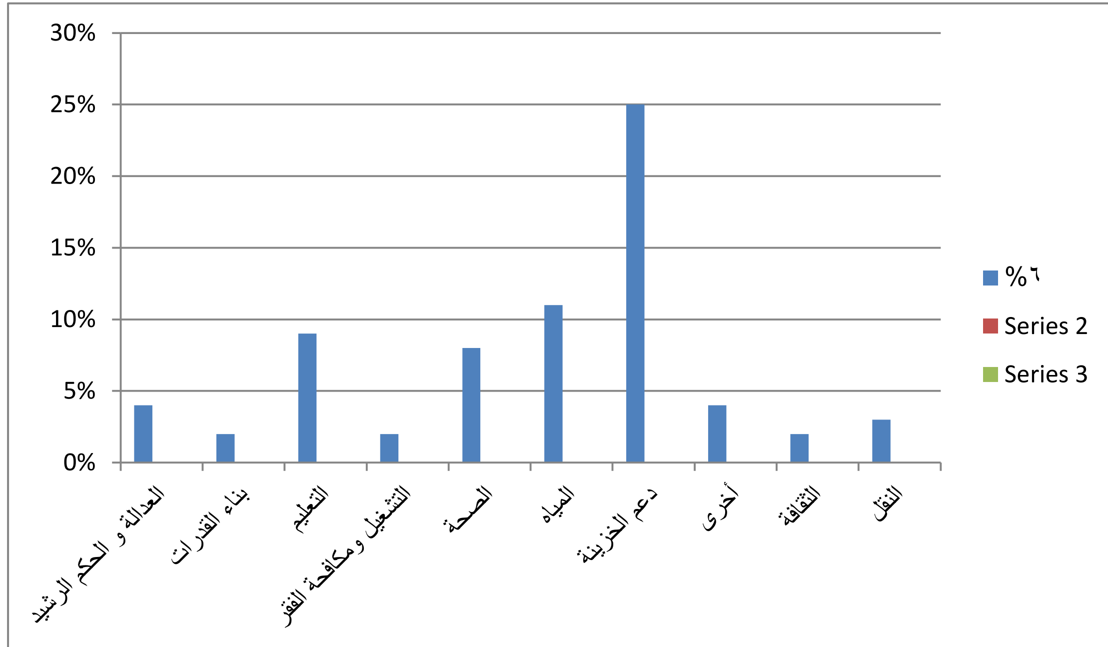
وعلى الرغم من أن المساعدات هي بالأصل اتخذت جانب إنساني كونها تعمل على مساعدة الدول النامية ومساندتها لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية التي تواجهها، إلا أن المساعدات ارتبطت بعدة شروط وإن لم تكن معلنة أو رسمية، ومنها التدخل في نظام الدولة، وتغيير السياسات والأولويات الوطنية، ومحاولة تغيير سياسات معينة، أو شروط تمويلية وإدارية، حتى تتمكن الدولة المتلقية من الحصول على المساعدات.

ومن خلال هذا المطلب سوف يتم البحث في حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن في فترة الدراسة (2000-2014)، فسوف نستعرض حجم المساعدات الاقتصادية بما يشمل حجم القروض والمساعدات الفنية والمبالغ النقدية المقدمة، كما سيتم البحث بحجم المساعدات العسكرية والإنسانية التي قدمت للأردن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لأن التعرف والبحث في حجم المساعدات الأمريكية يعكس مدى العلاقة الأمريكية الأردنية ويساعدنا في بيان أثر هذه المساعدات على صنع القرار السياسي في الأردن، ونجد أن المساعدات الخارجية للأردن موزعة على عدة قطاعات، كان مجمل المساعدات المقدمة للأردن

تنصب في دعم الخزينة العامة، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم والمياه والإسكان وغيره من القطاعات الحيوية، والرسم البياني التالي يوضح نسبة المساعدات الخارجية والقطاعات الموزعة عليها.

شكل رقم (1)

توزيع المساعدات الخارجية للأردن حسب القطاعات بالنسبة المئوية (%)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية.

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم والمساعدات الاقتصادية للأردن على مدى السنين التي مضت عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وحجم هذه المساعدات ، وزادت هذه المساعدات وتشعبت في مصلحة الاقتصاد الأردني في الفترة (2000-2014) والتي تشكل مرحلة حكم جديدة في تاريخ الأردن ممثلة بتسلم الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، فكما أسلفنا الذكر أن المساعدات الأمريكية للأردن كانت تعتمد على المواقف السياسية للأردن، لذلك انقطعت المساعدات الأمريكية عن الأردن خلال حرب الخليج الثانية وذلك لموقف الأردن الداعم للنظام العراقي، لكن بعد توقيع معاهدة السلام عادت المساعدات الأمريكية بالتدفق على الأردن، وكان من أبرز المساعدات التي قدمت للأردن من قبل الولايات المتحدة عقد عدة اتفاقيات اقتصادية بينها وبين الأردن، من بينها ارتباط الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) والتي تم التوقيع عليها في العام 1997، حيث تمتعت منتجات المناطق الصناعية المؤهلة بالإعفاء من الرسوم الجمركية ومن القيود الكمية عند تصديرها إلى السوق الأمريكي، وبذلك نجد أن هذه الاتفاقية شكلت مساعدة كبيرة للأردن لتدعيم اقتصاده من خلال زيادة حجم الصادرات الأردنية للأسواق الأمريكية، وزيادة حجم الاستثمار

في الأردن، حيث بلغ حجم الصادرات الأردنية لأمريكا خلال عام 2000 ما مقداره(21,3) مليون دينار أردني، وارتفعت بشكل تدريجي لتصل في نهاية عام 2014 إلى (345,8) مليون دينار أردني، ورافق الزيادة في حجم الصادرات زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي في الأردن حيث وصلت في عام 2000 (32,9) مليون دينار أردني، وارتفعت في نهاية عام 2014 إلى (900,8) مليون دينار أردني، كما ارتبط الأردن مع الولايات المتحدة باتفاقية التجارة الحرة، وتم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2001/12/17، حيث منحت هذه الاتفاقية ميزات اقتصادية عديدة أثرت بشكل إيجابي على الاقتصاد الأردني، حيث أعطت هذه الاتفاقية ميزات عديدة للأردن في مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية، ومن خلال هذه الاتفاقيات زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث بلغت نسبة التبادل التجاري بين البلدين وقت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 2001 ما يقارب(22,8) مليون دينار أردني، وفي نهاية عام 2014 ارتفع التبادل التجاري بين البلدين إلى (929,9) ملين دينار أردني[1].

من خلال استعراض النتائج التي حصل عليها الأردن من جراء هاتين الاتفاقيتين نجدهما من أهم المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن في مجال التبادل التجاري وإزالة التعريفات الجمركية بين البلدين، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الأردني وتدفق العملة الصعبة وغيرها من العوائد الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية نقدية لدعم عدة مشاريع اقتصادية، كتقديم قروض ميسرة نقدية لتحفيز التجارة و زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل للأردنيين، وتطوير قدرة الأردن لإدارة شح المياه المتوفرة، ودعم مبادرات التعليم الإصلاحية، وتعزيز قطاع الصحة العام، وتطوير مهارات الشباب في المناطق الأقل حظا و القضاء على الفقر، ويعتبر برنامج المساعدات الأمريكية للأردن من أكبر برامج المساعدات الأمريكية في العالم، وسيوضح الجدول القروض والمساعدات والمنح الاقتصادية التي حصل عليها الأردن بالمليون دولار.

---

[1]) وزارة الصناعة والتجارة والتموين (2014)، التقرير السنوي، ص25-28.

جدول رقم (2)

المساعدات الاقتصادية بالمليون دولار

السنة	المنح	القروض الميسرة	المجموع
2000	200	65	265
2001	150	0.0	150
2002	250	0.0	250
2003	953	20	973
2004	384.5	20	404.5
2005	350	20	370
2006	323	0.0	323
2007	350	0.0	350
2008	325	0.0	325
2009	335	0.0	335
2010	430.13	0.0	430.13
2011	478.319	0.0	478.319
2012	472.2	0.0	472.2
2013	552.7	0.0	552.7
2014	633.2	0.0	633.2

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني، التقرير السنوي (2000-2014).

وفيما يخص حجم المساعدات العسكرية المقدمة من الجانب الأمريكي للأردن فقد كانت أيضا ذات حجم كبير، وتنوعت المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن حيث تم تقديم مساعدات عينية كالأسلحة والصواريخ وغيرها من المعدات العسكرية، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات عسكرية وكانت تريد تحقيق أهداف عدة جراء تقديم المساعدات العسكرية، وهذه الأهداف هي تعزيز الأمن الوطني من خلال المساهمة في الاستقرار الإقليمي والعالمي، تعزيز الدعم العسكري للحكومات المنتخبة ديمقراطيًا والتي تتعرض لتهديدات خارجية متعددة، بما في

ذلك الإرهاب والاتجار في المخدرات والأسلحة والأشخاص، تعزيز علاقات عسكرية أوثق بين الولايات المتحدة والدول المتلقية لهذه المنح، ولأهمية الأردن المحورية والمركزية في منطقة الشرق الأوسط التي تغلي بالصراعات والحروب الأهلية، كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تقدم مساعدات عسكرية للأردن حتى تحقق أهدافها من التمويل العسكري، وسيوضح الجدول أبرز المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن.

جدول رقم (3)

المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن(2000-2009)

السنة	نوع المساعدات العسكرية	مجموع المساعدات (مليون دولار)
2001+2000	طائرات من نوع (F-16) بتكلفة (220) مليون دولار بعضها تمثل في تكاليف صيانة الطائرات. تدريبات عسكرية أمريكية للقوات الأردنية على مكافحة الإرهاب وأساليب مقاومته والاقتحامات المسلحة.	308.4
2003	(5) بطاريات صواريخ نوع باتريوت	582
2004	صواريخ حربية نوع (جو-جو) ذات مدى متوسط ومتقدم، والمعدات المرتبطة به. تمرينات عسكرية مشتركة بين القوات الأمريكية والقوات الأردنية.	206

2005	المعدات والمواد والتدريب العسكرية	206
2006	المعدات والمواد والتدريب العسكرية	213
2007	المعدات والمواد والتدريب العسكرية	220
2008	المعدات والمواد والتدريب العسكرية	289
2009	المعدات والمواد والتدريب العسكرية	235

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية.

وفي عام 2010 وقع الأردن مذكرة تفاهم "غير ملزمة" مع حكومة الولايات المتحدة العام الماضي نصت على زيادة المساعدات الأميركية خلال الفترة 2010 - 2014 لتصل إلى 360 مليون دولار كمساعدات اقتصادية سنوية،و300 مليون دولار كمساعدات عسكرية لتمكين الأردن من معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتلقت الأردن في هذه الفترة مساعدات عسكرية أمريكية أكثر من 80 مليون دولار من معدات أمريكية إضافية للدفاع، بما في ذلك مركبات مقاومة للألغام وصواريخ الدفاع الجوي وطائرتين من طراز "سي 130"، كما تم تقديم مساعدات تقارب 180 مليون دولار من خلال برنامج أمن الحدود الأردنية المدعوم من الولايات المتحدة كي تتمكن الأردن من امتلاك التكنولوجيا والمعدات والتدريبات اللازمة لتأمين حدوده خاصة في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تحيط الأردن من خطر الجماعات الإرهابية الموجودة في الصراع السوري وفي العراق كتنظيم داعش والنصرة وغيرها(1).

---

[1]) موقع روسيا الإخباري(2010)، مساعدات أمريكية عسكرية للأردن لتأمين حدوده، متوفر الكترونيا على الرابط: https://arabic.rt.com/news/

المطلب الرابع

شروط تقديم المساعدات الأمريكية للأردن

هناك طريقتين لتقديم المساعدات الخارجية للدول المتلقية، الطريقة الأولى: يتم تقديمها عن طريق اتفاقيات التعاون الثنائي والتي تقوم على تقديم المساعدات من أجل تسهيل عمل إصلاحات اقتصادية أساسية مثل الحد من الديون الخارجية ومكافحة التضخم المالي وغير ذلك من الضرورات لعملية الإصلاح الاقتصادي اللازمة، وفي هذه الحالة يكون استعمال القرض بإنجاز عمل معين يكون متفق عليه مسبقاً بين الدولتين، كما تقوم هذه الطريقة أيضاً على تقديم مساعدات أو هبات تتعلق بتنفيذ مشاريع معينة أو المساهمة في النفقات العامة، والطريقة الثانية: يتم من خلالها تقديم المساعدات من خلال الاتفاقيات الجماعية الدولية وهي التي تقوم على نظرية التعاون الدولي المشترك بين الجهات المانحة لتقديم المساعدات الجماعية، من خلال التنسيق بين حاجات الدول المتلقية ومتطلبات الجهات المانحة، وقد تم إتباع هذه الطريقة لضمان تحقيق الأهداف من تقديم المساعدات والتخفيف من العبء الكبير للدول المانحة، ويتم تطبيق هذا التعاون الدولي الجماعي من خلال إشراك مؤسسات ومنظمات دولية في تقديم هذه المساعدات مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الحرة والبنك الدولي[1].

وفيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية التي تقدم للأردن فإنها تقدم بإحدى الطريقتين السابق ذكرهما، لكن هناك شروط وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية على الأردن حتى تقدم لها مساعدات في شتى المجالات، فقد وضعت شروط على المساعدات الاقتصادية وشروط على المساعدات العسكرية التي تمثل أهم احتياجات الأردن كونها تعاني من وضع اقتصادي متدني، بالإضافة كونها تقع في منطقة ملتهبة في الصراعات، وهذه الشروط هي على النحو التالي:

شروط المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن:

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة شروط فيما يخص جانب المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للأردن، وهذه الشروط هي على النحو التالي:

[1]) عليوة، السيد (1998)، المعونة الخارجية في اتجاهين، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد46،ص44-50.

1. توافق السياسة الداخلية والخارجية للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأهدافها الإستراتيجية، وأن تقوم الأردن بعمل برنامج تصحيح اقتصادي على مختلف الأصعدة والمجالات الاقتصادية الأردنية [1]
2. أن تتلقى السلع والبضائع الأمريكية معاملة تفضيلية، من خلال الإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين في عام (2001م)، وأن تلتزم الأردن بتخفيض سعر العملة ووضع معدلات الفائدة وفقاً لمستويات مفروضة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].
3. إبرام عقد المشروعات الممولة مع شركات أمريكية، وتقديم تقارير دورية من قبل الحكومة الأردنية للولايات المتحدة تتضمن هذه التقارير طريقة إدارة نفقات المشروع ومراقبة سير الانجاز في المشاريع، وفرض رسوم على قطاعات الخدمات الاجتماعية والصحية لاستثمار هذه الرسوم في دعم المشاريع الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[3].
4. التزام الأردن بالتوقيع على اتفاقية عدم تسليم المجرمين الأمريكيين للمحكمة الجنائية الدولية، خاصة بعد تصريح الكونغرس الأمريكي بقطع المساعدات عن الدول الغير موقعه على هذه الاتفاقية، حيث نص قانون روما الفقرة (2) على : "عدم تسليم المجرمين الأمريكيين المدنيين أو المنتسبين للمؤسسة العسكرية أو إحالتهم لأي جهة أخرى، إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية"، فهذا شرط ينطبق على كل الدول الموقعة على الاتفاقية والتي من ضمن الموقعين عليها الأردن[4].

---

[1])الأشقر، محمد(1993)، أثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،ص28.

[2]) دياب، أريج وسهر الهنداوي (2006)، دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، ص 15، متوفر الكترونيا على الرابط: http://www.ammanchamber.org.

[3]) المرجع نفسه، ص25.

[4]) جريدة الدستور الأردنية (2006)، بعد تضمينها اشتراطات تحافظ على السيادة الوطنية: النواب تقر بأغلبية أعضائها اتفاقية تسليم أشخاص إلى الجنائية الدولية، متوفر الكترونيا على الرابط: http://www.addustour.com

- **شروط المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن**

إن الظروف والتطورات السياسية في المنطقة وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي كانت لها تأثير واضح على المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن، لذلك اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية شروط عديدة لتقديم المساعدات الأمريكية للأردن[1]:

1. عدم استخدام السلاح بطرقة مباشرة أو غير مباشرة بما يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يلتزم الأردن بضرورة تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية في المجال العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تسليم المعدات العسكرية عبر مراحل زمنية متتالية وعدم تسليمها مرحلة واحدة، حيث حصل الأردن على مساعدات عسكرية عام 1997م وتم تسليمها على عدة مراحل وفي عام 2001م تم إتمام تسليم المساعدات العسكرية.
3. إقامة قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي الأردنية بموجب اتفاقية التعاون العسكري الثنائية بين الولايات المتحدة والأردن، وأن يلتزم الأردن بالاشتراك في التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع القوات الأمريكية على الأراضي الأردنية.

---

[1]) Kohler. Horst, U.s Security Objective Policy in Middle East, New York,1993,P4-6,(www.Dec.Org).

الفصل الثالث

اثر المساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي الأردني

تعد المساعدات الأمريكية أداة مهمة لتنفيذ سياستها الخارجية، وقوة مؤثرة في علاقتها مع الدول، وتحقق من خلالها أهدافها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، بما فيها الأردن، حيث يتلقى الأردن كما وضح الباحث سابقاً المساعدات من الولايات المتحدة على اختلاف أنواعها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولعبت هذه المساعدات الاقتصادية والمالية دوراً كبيراً في تطوير الاقتصاد الأردني منذ نشأة المملكة، فقد كانت عاملاً ومصدراً مهماً من مصادر التمويل للموازنة العامة ولميزان المدفوعات وللمشاريع الرأسمالية ولبناء البنية التحتية في مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة.

ولكن الأردن ليس مطلق اليد في استثمار المساعدات وإدارتها وفقاً للإرادة السياسية والاقتصادية الأردنية ، إنما يتم استثمار المساعدات بطريقة تعكس أولوية الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة[1].

وهناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا في تحديد ما إذا كان للمساعدات دور في التأثير على صناعة القرار السياسي الأردني المحلي والخارجي، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولاً: مدى الحاجة إلى المساعدات، بمعنى هل الحاجة ملحة لدينا للحصول على المساعدات وهل تفرض علينا الظروف الاقتصادية والمجتمعية والسياسية المحلية الحصول على مساعدات.

ثانياً: الغرض من المساعدات، فهل هي مساعدات فنية واستشارية فقط، أم مساعدات غذائية أم مالية لدعم الموازنة وميزان المدفوعات، أم مساعدات عسكرية، أم مساعدات ضمن اتفاقيات ثنائية وغيرها، وواقع الحال يقول أن أشكال المساعدات التي قدمت للأردن عبر العقود الماضية كانت تشمل كل ما ذكر سابقاً.

---

[1]) مهيدات، اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن،مصر المغرب 1989-2005)، مرجع سابق، ص60.

ثالثاً: مصدر المساعدات، فهل المساعدات من دول أم من مؤسسات مالية دولية وإقليمية.

رابعاً: الظروف المحلية السياسية والاقتصادية والمجتمعية للمملكة عند طلبها وتلقيها المساعدات.

خامساً: الظروف الإقليمية السياسية والاقتصادية السائدة وأنواع التهديدات الموجودة المحلية والإقليمية والدولية حولنا لحظة التقدم للحصول على المساعدات.

سادساً: وهذه نقطة مهمة جداً وهي آلية صنع القرار السياسي والاقتصادي لدى إدارات الدول والجهات المانحة للمساعدات.

أما العامل الحاسم في مدى تأثير المساعدات الاقتصادية على شكل ونوع القرار السياسي في الأردن هو طبيعة المساعدات وشروطها، حيث أن أبرز جوانب تدخل الإدارة الأمريكية في استثمار المساعدات هي الشروط التي تتمتع بها هذه المساعدات لتقديمها، وهذا يعتمد على مدى استجابة الأردن للشروط التي تفرضها الإدارة الأمريكية، فكلما قبل الأردن الشروط، كلما زادت قيمة الدعم المقدم، حيث أن هذه الشروط في واقعها تؤثر على صناعة القرار السياسي الأردني، كما قام الباحث بتوضيح ذلك سابقاً، ومن هنا سيقوم الباحث من خلال هذا الفصل بتوضيح أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي، وذلك كما يلي:

المبحث الأول: اثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي الأردني الداخلي.

المبحث الثاني: اثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي الأردني الخارجي.

المبحث الأول

اثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي الأردني الداخلي

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها المقدمة للأردن ركيزة أساسية ضمن علاقاتها الدولية، وأداة مهمة لتنفيذ سياستها الخارجية حيث بلعت حصيلة المساعدات الأمريكية إلى الأردن ما يقارب(14.10) مليار دولار منذ عام (1950) وحتى عام(2014).

وعرف ريتشارد سنايدر صناعة القرار السياسي الداخلي بأنها صيغة عمل معدة لم تترجم إلى صيغة عمل مقدرة، ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة، فهي تعتبر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية صنع السياسات المختلفة داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها، ومن هنا فإنه هنالك عوامل تؤثر في القرار السياسي الداخلي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول البحث في أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي الأردني، وخاصة الداخلي ومن خلال تقسيم هذا المطلب إلى قسمين:

المطلب الأول: المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن.

المطلب الثاني: مظاهر التحول الديمقراطي في الأردن.

المطلب الأول

المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن

عرّف صموئيل هانتجتون التحول الديمقراطي: بأنه التغيرات التي تحدث في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سواء باتجاه الديمقراطية أو بالاتجاه المعاكس، وهي

تفترض الانتقال من حال إلى آخر من خلال مجموعة التفاعلات المستمرة، التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيدات العلمية [1].

حيث أن الديمقراطية الحديثة كما وصفها هانتجتون ليست مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة والدولة، بل هي ديمقراطية الدولة والأمة ويرتبط ظهورها بتطور الدولة الأم، أما التحول الديمقراطي فهو عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي والتي تحدث في فترة زمنية محددة، وبمعنى آخر يستند تعريف الديمقراطية على قاعدتها الأساسية وهي (الحرية، المساواة، المشاركة) [2].

وتشير الدلالة الاصطلاحية لكلمة "التحوّل" بأنها المضيّ بخطوات مدروسة ومتفق عليها بين مختلف السائرين/الفاعلين، وعند الحديث عن التحول الديمقراطي فإنّ أول ما يرد إلى الذهن هو فك الارتباط بين "الديمقراطية والثورة" وبين "التغيير والعنف الثوري والتغيير والتخريب".

وقد أجمع الباحثين على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي، بحيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية، ويقوم مفهوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات هي [3]:

- إن الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي مرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية.
- هناك أنماط مختلفة للتحول، فهناك التحول السلمي، وهناك العنيف، وهناك التحول التدريجي الإصلاحي، مقابل التحول الثوري الجذري.

---

[1]) هانتجتون، صامويل(1993) التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمه عبد الوهاب علوب، ط1، الكويت، دار سعاد الصباح ص61

[2]) المرجع نفسه، ص73.

[3]) المشاقبة ،أمين(2000) التحول الديمقراطي في الأردن 1989- 1999 في التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، أعمال الندوة التي عقدت بجامعة آل البيت في 01999/11/30

- إن التحول الديمقراطي له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال وأنماط معينة.

ويشير لفظ التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقـله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، و عن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، و تحـول فلانا بالنصيحة و الوصيـة و الموعظة.

و كلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر، وتعتبر عملية التحول بمعنى"Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق و تأسيس نظام سياسي لاحق[(1)].

وتتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، و من ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية. أما التحول إلى الديمقراطية " Democratization " فيعرفها "شميتر" بأنها : عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، وبالتالي فإنها عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، أما "روستو" فيعرفها بأنها : عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع[(2)].

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو:"مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها ،وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني

---

[1]) الكتيبي، ابتسام(2004) "الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي". مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ص 39.
[2]) المرجع نفسه، ص40.

بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي[1].

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية،أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية[2].

ويعرفه "تشارلز أندريان" بأنه:"التحول من نظام إلى آخر ،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ،ويسميه التغير بين النظم ،وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام ،البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم[3].

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي ،والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

- **العوامل التي تساهم في التحول الديمقراطي في الأردن:**

هناك العديد من العوامل التي استندت عليها عملية التحول الديمقراطي، وقامت عليها منهجية الإصلاح والتحديث في الأردن، ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية[4].

---

1) القمني، سيد(2003) "أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان". مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الإهرام، ص 35

2) عبد المجيد، وحيد(1990)"الديمقراطية في الوطن العربي". المستقبل العربي، السنة 13، العدد 138، ص88.

3) المرجع نفسه، ص36.

4) جرادات، صالح(1995) التوجه الديمقراطي في الأردن"، عمان، دار النشر للنشر والتوزيع، ص59.

أولاً: العوامل الداخلية

يمتلك الأردن العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها الأفراد، وتقوم هذه العوامل على أسس قانونية: كالدستور، وقوانين الانتخابات، والأحزاب، وإرادة سياسية، وأخرى مجتمعية وثقافية، تمثل بمجملها مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، وفيما يلي استعراض لطبيعة هذه العوامل[1]:

1. **الدستور**: يُعّدُّ الدستور ركيزة أساسية وعاملاً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي، لكون الديمقراطية بحاجة إلى أسس قانونية تستند عليها الأفراد، فالقواعد الدستورية هي بمنزلة مرجعية منظمة لطبيعة الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لكافة أفراد المجتمع ومؤسساته.

   كما إن الدستور هو الأساس القانوني الذي يحدد العلاقة بين أفراد المجتمع وبيان حقوقهم وواجباتهم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والدستور الأردني، المعمول به حالياً والصادر عام 1952م، كما يحتوي على تلك الأسس والمرتكزات الديمقراطية التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في النهج السياسي، الذي يقوم على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات من جهة القانون الدولي لحقوق الإنسان[2].

فجاءت التعديلات الدستورية في عام 2011 كخطوة مهمة من أجل إحداث تحول ديمقراطي جاد، فجاءت مبادرة الملك عبد الله الثاني من أجل السعي للإصلاح وتلبية رغبة الشارع الأردني، بتشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة رئيس مجلس الأعيان السيد طاهر المصري في 2011/3/14، حيث أن الحكومة الأردنية أدركت أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار السياسي وتفادي موجات الربيع العربي، هي السير في إصلاح التشريع والقوانين للمضي قدما في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فبدأ الأردن خطوة

---

1) مقداد، محمد(2006) أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7، ص122.

2) الحوراني، هاني وآخرون(2000) الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن، عمان ، دار السندباد للنشر والتوزيع، ،ص89

بالاتجاه الصحيح، من حيث انجاز التعديلات الدستورية التي تتطلب إجراء مراجعة شاملة وإقرار العديد من التشريعات والقوانين ضمن رؤية إصلاحية شاملة، ومن المؤمل أن يكون في مقدمة أولويات الحكومة الجديدة مواصلة مسيرة الإصلاح والتحديث وتنفيذ استحقاقات هذه المرحلة، فوجه جلالة الملك عبد الله الثاني توصيات لهذه اللجنة بمراجعة نصوص الدستور الأردني [1].

وقد تم تعديل(42) مادة من الدستور، وصادق عليها جلالة الملك عبد الله الثاني بعد إقراره من قبل مجلس الأعيان والنواب، وقد تعرض دستور 1952 لتعديلات وصل مجموعها إلى 29 تعدلا ولم تكن هذه التعديلات منسجمة مع سنة التطور والتقدم في المجتمع الأردني، كما أنها لم تعبر عن واقع وتطلعات الشعب الأردني.

وقد جاءت هذه التعديلات على الدستور نتيجة تنامي سلطة الدولة واختراقها لكافة بنى ومؤسسات المجتمع، وزيادة تدخلها في شؤون الأفراد، الأمر الذي أدى إلى تخلخل مبدأ الفصل والتوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية لذلك كان لا بد من إجراء بعض التعديلات لكي يتماشى الدستور مع جميع التطورات والأحداث على الساحة المحلية.

كما أن الحقوق والحريات التي يرتكز عليها الأفراد في تجسيد نهج السلوك الديمقراطي، قد صانها الدستور الأردني، من خلال التشريعات التي تناولها في بنوده وفقراته، حيث تناول كافة الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرض لهذه الحقوق كما تناولها الدستور[2]:

أ. المساواة بين الأفراد: تقوم الديمقراطية على تقرير حق المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات بغض النظر عن اختلاف الأفراد في الأصل، والجنس، واللغة، والدين، والمراكز الاجتماعية، والاقتصادية، حيث نصت المادة (6/1) من الدستور على أن:

---

1)غبون، هديل، مخاوف أردنية من فشل عمل لجنة الحوار الوطني، متوفر الكترونيا،.WWW.SAHFI .JO ، 2011/3/16

[2]) عساف، نظام(2003) دراسات في حقوق الإنسان"، عمان،مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ص135.

"الأردنيون أمام القانون سواء، لا تميز في الحقوق والواجبات بينهم، وإن اختلفوا في العرق، أو اللغة، أو الدين"، وأنهم متساوون في التمثيل أمام القضاء والقانون.

ب. الحرية الفكرية والذهنية والتعبير: عالج الدستور العديد من الحقوق والحريات الفكرية والذهنية المتعلقة بالحرية الدينية، وحماية الدولة لحرية القيام بشعائر الأديان والعقائد، بما لا يخل بالنظام العام أو ما يتنافى مع الآداب، كما كفل الدستور حرية الرأي والصحافة، ونصت المادة (15) من الدستور على أن تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعبر عن رأيه بحرية، بالقول، والكتابة، والتصوير، وسائر وسائل التعبير، بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، وأنه لا يجوز تعطيل الصحف[1].

ج. حق الاجتماع وتكوين الجمعيات والأحزاب: لما نصت عليه المادة (16/1) من الدستور على أنه: "للأردنيين حق الاجتماع، وتكوين المجتمعات والأحزاب السياسية ضمن حدود القانون، وذلك بهدف التعبير عن الرأي والدفاع عن حقوقهم"، واشترط الدستور في تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية بأن تكون غايتها ووسائلها سليمة، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، وبهذا أسند تأليفها إلى أسس قانونية تنظم الأهداف دون المساس بالغاية القائمة على الحق، ودون الإخلال بالنظام.

د. حرية تقديم العرائض والشكاوَى: إن من الملامح الديمقراطية التي تبناها الدستور الأردني، تلك المتعلقة بحق الفرد في التقدم بشكواه أو اعتراضه أو المطالبة برفع الظلم عنه، عندما يلحق به الأذى وتعويضه عما أصابه من ضرر، فقد نصت المادة (17) من الدستور الأردني على أن: "للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية، أو فيما له صلة بالشؤون العامة"

و. الحقوق الثقافية والاقتصادية: تضمَّن الدستور الأردني العديد من القواعد القانونية التي تنص على حماية الحقوق الثقافية والاقتصادية للأفراد، مثل: حق الثقافة والتعليم، والعمل، وحق الملكية، كما نصت المادة (6/2) من الدستور على أن تكفل الدولة التعليم والعمل للفرد ضمن حدود إمكانيتها، كما نصت المادة (19) على أنه "يحق للجماعات تأسيس مدارسها، والقيام بتعليم أفرادها، على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون، وأن تخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها كما وتنص المادة (20) من

---

[1])عساف، دراسات في حقوق الإنسان،مرجع سابق،ص138.

الدستور الأردني على "أن التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدراس المملكة الحكومية"[1].

ي. حق المواطن بالعمل: وفيما يتعلق بحق المواطن في العمل، فقد نصت المادة (23) على أن العمل حق لجميع المواطنين، وعلى الدولة أن توفره للأردنيين عن طريق توجيه اقتصاد الوطن والنهوض به، وأن يعطى العامل الأجر الذي يتناسب مع كمية عمله وكيفيته، إضافة إلى تحديد ساعات العمل الأسبوعية، ومنح العمال أيام راحة سنوية مدفوعة الأجر، وتقرير تعويض خاص للعمّال المعيلين في أحوال التسريح والمرض، وتعيين الشروط الخاصة كعمل النساء والأحداث، والخضوع للقواعد الصحية، وبالنسبة لحق الملكية، فقد احترم الدستور حق الفرد بالملكية الخاصة، حيث تنص المادة (11) على أنه: "لا يستملك ملك أحد إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون" كما نصت المادة (12) على أنه: "لا تفرض فروض جبرية، ولا تصادر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون".

ه. حقوق المرأة: ضمَّن الدستور الأردني حقوق المرأة، مبيناً ذلك في العديد من نصوصه، وذلك ترسيخاً لتأمين مفهوم المساواة في المواطنة بين الرجل والمرأة، وذلك كما ورد في المادة (6/1) حيث لم يميز الدستور بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وذلك من منطلق أن المواطنة لا تقتصر على الرجل دون المرأة. وبناء على ذلك، تم تعديل قانون الانتخاب عام 1986م ليتم تجسيد حق مساواة المرأة بالرجل في المشاركة السياسية، إذْ تم منحها حق الانتخاب والترشيح. كما تم تعديل قانون الانتخاب بقانون معدل عام 2001م، ليوجد للمرأة حصة ثابتة في البرلمان الأردني ضمن ما يسمى بنظام (الكوتا) النسائية.

2. الإرادة السياسية:

تُعَدُّ الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو التحول الديمقراطي في الأردن، حيث إنَّ الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي تكفل متابعة مسيرة التحول الديمقراطي، للوصول إلى الأهداف المرجوة، والمتتبِّع للمراحل التاريخية الذي مر بها الأردن منذ تأسيس

---

[1]) عساف، دراسات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص137.

الإمـارة، يلاحـظ بـأن القيـادة الأردنيـة تسـعى علـى الـدوام نحـو الاسـتجابة لضـرورة التحـديث والتغيير، علـى الرغم من التحديات الداخليـة والإقليميـة التـي واجهت الأردن علـى مر العقود، خاصــة بعد الاستقلال، والمتمثلـة بالصـراع العربـي الإسرائيلي، والتحديات الإقليميـة والدوليـة المتعددة[1].

كما نجد الرغبة المستمرة من القيادة السياسية في الإصلاح الشامل، للانتقال بالأردن من بلد محكوم بإمكانيـات ماديـة محددة إلـى الأخذ بمنـاهج التقدم التـي تستخدمها العديد من الدول المتقدمة في العالم، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الخارجية، بما يقوم على المنهجية الليبرالية المتقدمة والمنفعة من جهة، واعتماد خطاب يتميز بالحداثة، باتساع مجالاتها، ليتوافق مع شروط الطرح الذي يدفع بالأفراد والنخب السياسية لتكون فاعلة للوصول إلـى دولـة المؤسسات والقانون من جهة أخرى[2].

وتتضـح الإرادة السياسـية الأردنيـة مـن خـلال حـرص جلالـة الملـك عبد الله الثـاني فـي تجسيد النهج الديمقراطي من خلال توجيهاته بتشكيل اللجنة الملكيـة لحقوق الإنسـان، وبعدها تـم تأسيس المركـز الـوطني لحقـوق الإنسـان، بموجـب القـانون المؤقت رقـم (75) لسـنة 2002م، وإنشـاء وزارة تعنـى بالتنميـة السياسـية لتعزيـز المسيرة الديمقراطيـة، وصـدور الأجنـدة الوطنيـة التـي أراد لهـا الملـك عبد الله الثـاني أن تسـهم فـي إتمــام الحقـوق والحريـات الأساسـية للإنسـان الأردني، إذْ دعت إلى المشاركة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمساواة أمـام القـانون، وتكـافؤ الفـرص، وسـلامة الأشـخاص وممتلكـاتهم، وحريـة التعبيـر والتجمـع، وتناولـت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلامي ليكون حراً ومسؤولاً، إذْ صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام 2003م بديلاً عن القانون الصـادر عـام 1993م، أتاح حريات أكثر للصحافة والأعلام مقارنـة بالقانون السابق[3].

---

[1]) مقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، مرجع سابق، ص123 .

[2]) المرجع نفسه، ص124.

[3]) مشاقبة، أمين(2010) النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية"،عمان، دار الحامد، ص244،

وبشكل عام، تتضح الإرادة السياسية في الإصلاح والتحديث من خلال الخطاب السياسي الملكي المعلن في كافة المحافل الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الإصلاحات، والدعوة المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية، والسماح بالتعددية السياسية، والنقد البناء، وصيانة الدور الرقابي للإعلام، واحترام الرأي والرأي الآخر.

3. التنشئة المجتمعية والسياسية:

إن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً في عملية بناء المجتمع والدولة على كافة الأصعدة، حيث لا يمكن للوحدات المجتمعية إحداث أي تغيير في التنمية السياسية و التحولات المنشودة إلا من خلال الإعداد الذي يوجه الفرد والجماعة ومؤسسات المجتمع المدني نحو الخطط التي تصب في تحقيق الأهداف[1].

والتنشئة السياسية هي من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، وتعتمد على حرص النظام السياسي في تعليم أفراد المجتمع على حقوقهم المكفولة بالقانون، سواء بالنسبة لأعداد البرامج اللازمة لذلك، أو بالتقييم المستمر في التعرف على مدى فاعلية هذه البرامج، حتى تعطي نتائج إيجابية في تحقيق غايات الحراك الاجتماعي والسياسي، من خلال قنوات التنشئة المتعددة: كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى ضوء ذلك تتغير ارتباطات الفرد بالقبيلة سياسياً إلى اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، ويصبح لدى أفراد المجتمع القناعة بأن محدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية، أو الانتماءات العشائرية، أو الإقليمية[2].

4. مؤسسات المجتمع المدني:

تسهم مؤسسات المجتمع المدني، بشكل ملحوظ، في حركة الإصلاح السياسي في الأردن، وهذه المؤسسات تضم منظمات، وحركات اجتماعية، وجمعيات ثقافية وسياسية غير حكومية، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، والتي تعبر عن آراء الأفراد والجماعات في

---

[1]) مشاقبة، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية ،مرجع سابق، ص245.

[2]) المرجع نفسه، ص269.

المجتمع، وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع، كما إن هذه المؤسسات، التي كفل وجودها الدستور الأردني، تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي، لكونها تنبثق عن اتجاهات متعددة، ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهم المجتمع الأردني، كما إنها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعات الأفراد، وهي بالتالي مؤسسات تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة، وتفتح أفق الحوار من خلال ما تقدمه من دراسات وعقدها للمؤتمرات والندوات، وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة، ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي[1]:

1. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح الاجتماعي.
2. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والديمقراطية، واستخدام وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.
3. السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة، عن طريق المشاركة في الحوار.

ومن الأمثلة على هذه الجمعيات والاتحادات: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، حيث أن هذه الجمعية تقوم بدور مهم في محاولة نشر الوعي وزيادة الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع الأردني.

ورغم ذلك فإن الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي ما زال محدوداً، وليس له تأثير بشكل مباشر على عملية التحول الديمقراطي في الأردن.

---

[1]) المرجع نفسه، ص270.

ثانياً: العوامل الخارجية

إن للعوامل الخارجية أثر كبير في إحداث التحول الديمقراطي، و إحداث التحول نحو الديمقراطية، ومن هذه العوامل:

أ. دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:

يمكن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق، وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق و الديمقراطية هي الرؤية السائدة، ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي " أنديك " في معرض حديثه متحديا و داعيا الشعوب والحكومات خاصة في منطقة الشرق الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية والديمقراطية إن كان بوسعهم، فقامت الدول و المنظمات المانحة بالضغط على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية، إذ نجد الدول المانحة تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية و المسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية، فتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح و المساعدات لهذه الدول، وكذلك العديد من المؤسسات الدولية فإن هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي و لا يقف دور الأطراف الخارجية على حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول(1).

ب. **النظام الدولي بعد الحرب الباردة:**

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، و هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض، أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام

---

[1]) المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، مرجع سابق، ص 130

النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة، كما أن انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للديمقراطية [1].

ج. العولمة:

يرتبط هذا العامل بالعوامل الخارجية سالفة الذكر، بمعنى أن مؤثرات ظاهرة العولمة دفعت بالدولة لتغيير سياساتها، ضمن العمل بنهج الانفتاح، والأخذ بتجارب الآخرين نتيجة ما وفرته الثورة التكنولوجية من تقدم، ففي ظل انتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتعددة، التي أصبح الفرد يتابع الأحداث والمستجدات الدولية في أقصى سرعة، وانتشار القنوات الفضائية التلفزيونية، وامتلاك الكثيرين لأجهزة الكمبيوتر واستخدام (الإنترنت) إلى تمكن المواطن الأردني من مشاهدة البرامج من قنوات إعلامية مختلفة، وأصبحت لديه القدرة على تقييم واقعه، مقارنة بغيره في الدول الأخرى من العالم، مما دفع بالنظام السياسي للتغيير في الطرح والأداء، وبالتالي تبني سياسات أكثر واقعية تتماشى مع حاجة الأفراد وتطلعات المجتمع في النظام السياسي[2].

المطلب الثاني

مظاهر التحول الديمقراطي في الأردن

أولاً: الأحزاب السياسية:

تُعدُّ الأحزاب السياسية من أهم عناصر الحياة السياسية في الدول المعاصرة، كما أن عملية نشوء الأحزاب السياسية ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات التنمية والتحديث السياسي، حيث تقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الأدوار، مثل: عمليات التنظيم، والتعبئة السياسية، وتؤدي إلى خلق الوعي السياسي، وبشكل عام تهدف الأحزاب إلى تحقيق التكامل الاجتماعي، وخلق القيم الإيجابية، والتوعية، والتثقيف السياسي، إلا أن وجود الأحزاب وفاعليتها أمر مرهون بعدد

---

[1]) المرجع نفسه، ص132.

[2]) أمين، سمير(2004) العولمة ومفهوم الدولة الوطنية"، القاهرة مركز البحوث العربية والأفريقية ، ص17.

من العوامل، مثل: مستوى تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي، ومستوى تطور الحريات السياسية والنظم الانتخابية.

لقد شهد الأردن، منذ تأسيس الدولة عام 1921م ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية، إلا أن مرحلة ما قبل الاستقلال تتسم بعمق الانتداب البريطاني على الحياة السياسية، لا سيما عرقلة محاولات تطوير النظام السياسي، مما أدى إلى قصر عمر الأحزاب، كما إن بعض الأحزاب لم تكن تملك رؤيا سياسية واضحة، ويتصف بعضها الآخر بطبيعة أقرب لمطالب النقابات منها إلى الأحزاب، أما مرحلة ما بعد الاستقلال ونتيجة لوحدة الضفتين وتجديد الدستور فقد شهدت الأحزاب السياسية في الأردن تنوعاً أيدلوجيا نتيجة المد القومي العربي والدولي، حيث كانت بعض الأحزاب تمثل امتداداً لتيارات وأيدلوجيات خارجية المصدر سواء منها الدينية، أو القومية، أو الشيوعية[1].

وتميزت تلك الفترة الزمنية بذروة النشاط الحزبي على الساحة الأردنية، وساهمت بعملية تعبئة الجماهير وتحريكها، وخصوصاً في المناطق المختلفة من الضفة الغربية وكبرى مدن المملكة، وأدت نشاطات الأحزاب إلى إيصال البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما دعا إلى إعلان الأحكام العرفية في البلاد اعتماداً على نص المادة (125) من الدستور الأردني، وتم إلغاء الأحزاب السياسية والتنظيمات في جميع أنحاء البلاد وذلك في 25 نيسان 1957م، وبقيت الأحزاب محظورة حتى صدر قانون الأحزاب عام 1992م[2].

لقد سبق إصدار الحكومة لقانون الأحزاب سلسلة من التطورات دفعت نحو إعادة الحياة الحزبية نتيجة تحولات داخلية تمثلت في فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وجَّددت احتقاناً سياسياً واجتماعياً نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أدت لحدوث موجة من العنف الداخلي، إضافة إلى التوجهات الجديدة التي عكستها نصوص الميثاق الوطني عام 1991م، لا سيما في الدعوة إلى التعددية السياسية، كما إنَّ التحولات الإقليمية والدولية ساهمت في استئناف العمل الحزبي، بعد عودة المرحلة الديمقراطية التي استؤنفت عام 1989م، حيث جاءت مع بداية

---

[1]) المحافظة ، علي وآخرون(2006) "التربية الوطنية"، عمان دار جرير للنشر والتوزيع ، ص100.

[2]) المرجع نفسه، ص101.

المسار التفاوضي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من جهة، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وتنامي موجة التحول الديمقراطي في مناطق إقليمية مختلفة من جهة أخرى[1].

وعلى الرغم من أن الأحزاب الأردنية التي ظهرت بعد قانون الأحزاب في عام 1992م، ما زالت جاذبيتها الشعبية ضعيفة باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي لكونها أحزاباً ذات طابع شخصي، إلا أن قانون الأحزاب رقم (32) لسنة 1992، يعدُّ من الأسس القانونية التي تُعدُّ عاملاً هاماً في تطوير مسيرة الحياة الديمقراطية في الأردن، وذلك للأسباب الآتية [2]:

1. إن القانون أحيا العمل بالمادة رقم (16) من الدستور الأردني التي تتضمن حق الأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، وأعطى الأفراد الحق في الانتساب للأحزاب السياسية المرخصة شريطة أن يكونوا قد أتموا الثامنة عشرة من عمرهم.
2. إن الحد الأدنى للأعضاء المؤسسين هو خمسون عضواً، على أن لا تقل أعمارهم عن (25) سنة، مما يعني سهولة تشكيل الأحزاب، وطرح برامجها بطريقة قانونية لكونها ليست بحاجة إلى عدد كبير من الأعضاء لممارسة عملها.
3. إن القانون أعطى الحق لكل حزب في إصدار المطبوعات الدورية للتعبير عن مبادئه وآرائه وإن مقار الأحزاب، ومراسلاتها، ووثائقها، مصونة من التدخل بها، أو مراقبتها، أو مصادرتها إلا بقرار قضائي.
4. أعفى القانون الأحزاب من الضرائب والرسوم، ورخَّص لها قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الأردنيين.

وبعد فترة وجيزة من اندلاع الربيع العربي في الشرق الأوسط في نهاية عام 2010، استجاب جلالة الملك عبد الله الثاني لدعوات التغيير وذلك بوضع إجراءات للتغيير والتي خلصت حتى الوقت الحالي إلى إجراء عدد من التعديلات الدستورية وغيرها من القوانين الرئيسية، حيث صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012 بشكله الذي

---

1) المحافظة، التربية الوطنية، مرجع سابق، ص102.

2) المرجع نفسه، ص103.

اقره مجلسا الأعيان والنواب، وذلك بمقتضى المادة (31) من الدستور[1].

وفي عام 2014 تم إقرار قانون أحزاب جديد، وكان هذا القانون احد القوانين المهمة في عملية الإصلاح السياسي، حيث حدد عدد المؤسسين بـ(150) شخصا بدلا من 500 شخص كما كان سابقا وبدون محددات أخرى ولم يشترط أن يكونوا من سبع محافظات، كما لم يشترط نسب الشباب والمرأة فضلا عن أنه اعتمد سن الثامنة عشرة بدلا من الحادية والعشرين، إضافة إلى فتح مجال تقبل المنح والهبات والتبرعات المعلنة والمعروفة والمحددة من الأشخاص الأردنيين على أن لا تزيد على 50 ألف دينار، وأناط مشروع القانون ملف الأحزاب بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على أن تشكل لجنة في الوزارة تسمى لجنة شؤون الأحزاب للنظر بطلبات تأسيس الأحزاب ومتابعة شؤونها وفق أحكام هذا القانون برئاسة أمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ويمنح مشروع القانون الذي جاء انسجاما مع الرؤية الملكية في الإصلاح الأحزاب فرصة لطرح ذاتها في المجتمع تمهيدا لمشاركتها في العملية السياسية والانتخابات البرلمانية للوصول إلى الغاية المرجوة لتشكيل حكومات برلمانية[2].

ورغم ذلك التعديل الإ أنه ما زالت الأحزاب السياسية ليس لها دور فاعل في الحياة السياسية في الأردن، وذلك لكونها أحزاب شخصية ولا تحمل أي برامج مؤثرة، كالأحزاب السياسية في الدول الغربية.

ثالثاً: الانتخابات العامة:

منذ تولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية أكد على أهمية نزاهة الانتخابات، وبتاريخ 2001/2/29 أعلن الملك عبد الله الثاني أن عام 2002 سيكون عام الانتخابات النيابية، وأكد على أهمية مشاركة جميع المواطنين، وخاصة قطاع الشباب، ودعا الملك الحكومة إلى توفير كل الإمكانيات لضمان إجرائها بشفافية ونزاهة لتنسجم ووجه الأردن الحضاري الديمقراطي، وأكد على أن تنمية الحياة السياسية في البلاد تشكل إحدى الأولويات الوطنية

---

[1] موقع كلنا الأردن، نص مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012، متاح الكترونياً على الرابط: http://www.allofjo.net

[2] موقع بترا الإخباري الأردني، (2014/4/30)، مشروع قانون الأحزاب 2014،متوفر الكترونيا على الرابط: http://petra.gov.jo/Public_News

الرئيسية، وأضاف أن الانتخابات المقبلة هي عنوان التنمية السياسية، ونقطة مضيئة في اتجاه إشاعة المزيد من الأجواء الديمقراطية، وخطوة أخرى في بناء المجتمع المدني الذي تحتاج أركانه إلى تفعيل دور الأحزاب السياسية، والمؤسسات في المملكة.

وجرى إدخال تعديلات هامة على قانون الانتخاب، ومنها ما يُعرف بقانون الصوت الواحد بدلاً من القانون السابق القائم على تعدد الأصوات، وصدرت تعديلات جديدة على قانون الانتخاب في عام 2001، 2003 تم بموجبها زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى 110 مقاعد، ومن ضمنها 6 مقاعد للكوتا نسائية[1].

وصدر قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012، والقانون المعدل رقم 28 لسنة 2012 في تاريخ 2012/7/25، حدد عقد المقاعد النيابية بـ 150 مقعداً خصصت 108 مقاعد للدوائر الانتخابية 15 معقداً للكوتا النسائية و27 مقعداً للدائرة الانتخابية العامة، حيث قررت اللجنة القانونية الإبقاء على نظام انتخاب الصوت الواحد وفق نظام تقسيم الدوائر لعام 2007 بعدد (108) مقاعد على مستوى المملكة، واعتماد قائمة نسبية مغلقة على مستوى الوطن خصص لها (17) مقعدا وبذلك تكون اللجنة القانونية قد أعطي الناخب صوتين حيث عملت اللجنة على استبدال القائمة التي كانت مخصصة للأحزاب في مشروع القانون، بقائمة وطنية (نسبية مغلقة)، ورفعت عدد المقاعد المخصصة لها إلى سبعة عشر مقعدا، بدلا من خمسة عشر مقعدا كما كان في مشروع القانون، وقد شُكلت هيئة مستقلة للانتخاب وذلك للمراقبة والإشراف على الانتخابات النيابية، ونجد أن قانون الانتخاب رغم التطورات التي حدثت عليه إلا أنه لم يصل إلى طموح الشارع الأردني، ولم يضمن وصول برلمان قوي، قادر على تحقيق رؤية المواطن الأردني[2].

وفي عام 2015 تم إقرار قانون انتخابات جديد استكمالاً لرؤية جلالة الملك الإصلاحية، حيث كانت أهم محتويات القانون الجديد هو أن تكون الهيئة المستقلة للانتخابات مسؤولة بشكل كامل عن كافة مراحل الانتخابات النيابية بما فيها يوم الاقتراع، وان يتم تقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية يخصص لها 130 مقعداً نيابياً وفقاً لنظام خاص يصدر لهذه الغاية

---

[1]) مشاقبة، النظام السياسي، مرجع سابق، ص102.

[2]) المرجع نفسه، ص103.

وتعامل كل دائرة من دوائر البدو الثلاث (الشمالية والوسطى والجنوبية) كعاملة المحافظة، ويتم تخصيص 15 مقعد للنساء من مقاعد مجلس النواب بحيث توزع مقعد واحد لكل محافظة ولكل دائرة من دوائر البدو الثلاث، ويتم الترشح للمقاعد النيابية بطرق القائمة النسبية المفتوحة، كما يجب أن تضم القائمة عدد من المرشحين بحيث لا يقل عن ثلاثة ولا يتجاوز عدد المقاعد النيابية المخصصة للدائرة[1].

ومن هنا فإن المساعدات الأمريكية أثرت بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي، حيث تملك الولايات المتحدة إمكانية لعب دور مهم في دفع عجلة التحول الديمقراطي في الأردن وذلك نظراً للعلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة بينها وبين النظام السياسي الأردني، فمن خلال المساعدة الاقتصادية والعسكرية، والتعاون الاستراتيجي والتبادل التجاري.

وقد بدأ الحديث عن عمليات التحول الديمقراطي بصفة مكثفة مباشرة بعد التحول الكبير و الجذري الذي عرفته بنية النظام الدولي و ذلك بعد انهيار المعسكر الشرقي و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم ، لذا و في ظل هذه الظروف الدولية المستجدة و الانتقال نحو الأحادية القطبية حاولت القوى الكبرى مستغلة الوضع لفرض النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي على هذه الأنظمة و ذلك بما تمليه عليها مصلحتها، من جهة، و بما يجعل نموذجها أمام العالم النموذج الأصلح في تسيير شؤون الحكم و الاقتصاد، ونموذجا مناسب كنمط حياة لكل الشعوب في مقابل فشل النموذج الاشتراكي، بالإضافة إلى الاتجاه الدولي نحو الديمقراطية، وتبني القوي الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدفع نحو التحول الديمقراطي، سواء من حيث الضغوط الخارجية أو من خلال تأثير المحاكاة، وصارت المساعدات الاقتصادية الغربية مشروطة بإجراء تحولات ديمقراطية علي أساس أن الفساد وسوء نظم الحكم في تلك الدول أدى إلي نشوء أزمات اقتصادية[2].

---

[1]) وزارة الشؤون البرلمانية والسياسية الأردنية، مسودة مشروع قانون الانتخابات 2015، متوفر الكترونيا على الرابط: http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=215

[2]) العمران، عامر أحمد خلف(2010) شروط المساعدات البريطانية الأمريكية العربية للأردن من (1952-2009) رسالة ماجستير، عمان، الجامعة الأردنية، ص98.

المبحث الثاني

أثر المساعدات الأمريكية على صنع القرار السياسي الأردني الخارجي

تسعى الدول الصغيرة على الدخول في تحالفات سياسية مع القوى الكبرى مثلما كان سائداً خلال النظام ثنائي القطبية الذي كان سائداً في العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك نظراً لطبيعة وتركيب النظام السياسي الدولي السائد، والذي يتميز بتشابك وتعقيد في العلاقات والمصالح الدولية، فسلوكيات معظم الدول وقراراتها الخارجية تتأثر إلى حدٍ كبير بالسياسات التي تنتهجها دول أخرى والتي تؤثر في مصالحها الوطنية، وفي الوقت الذي تتأثر فيه قرارات القوى الكبرى بما يحدث في مختلف مناطق العالم، فإن الدول الصغيرة لا تتأثر قراراتها الخارجية سوى بسياسات الدول القريبة منها جغرافياً، فنجد أن القرارات السياسة الخارجية للدول الصغيرة فيما يحدث من قضايا إقليمية ودولية يجب أن تتوافق مع السياسة الخارجية للدول الكبرى خاصة التي تتلقى منها مساعدات اقتصادية وعسكرية وسياسية.

ومن هنا سوف يتم البحث في أثر المساعدات الأمريكية في صناعة القرار السياسي الأردني الخارجي، وخاصة أن الأردن من الدول النامية والتي تعتمد اعتماد كبير على المساعدات الخارجية، وخصوصاً المساعدات الأمريكية، فنجد أن الأردن تقع بعد جمهورية مصر العربية في تلقي المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك أثر نوعاً ما في اتخاذ القرار فيما يتعلق ببعض القضايا، ومن أهم هذه القضايا القضية الفلسطينية، والغزو الأمريكي للعراق، والحرب الدولية على الإرهاب، ومشكلة اللاجئين السوريين، وسيتم دراسة ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب.

المطلب الثالث: الغزو الأمريكي على العراق.

المطلب الرابع: أزمة اللاجئين السوريين.

المطلب الأول

القـضيــة الفلسطيـنيـــة

شكلت القضية الفلسطينية نقطة مهمة في السياسة الخارجية الأردنية، كون الأردن على تماس مباشر مع منطقة الصراع العربي- الإسرائيلي جعله نقطة ارتكاز محورية في هذا الصراع سِلماً وحرباً، فالقضية الفلسطينية بقيت محوراً مركزياً في سياسة الأردن ولم يتخل الأردن عن مسؤوليته نحو المسجد الأقصى وبيت المقدس ونحو اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني الذين شاركهم الأردنيون المعاناة والآلام واقتسموا معهم لقمة العيش وقدموا لهم كل الدعم المعنوي والمادي في حدود الإمكانات، ومساعدتهم في العودة وتقرير المصير(1).

ومما يدل على ذلك المقولة المشهورة لجلالة الملك الحسين رحمه الله " ينبغي أن لا تغيب عن ذهن صانع السياسية أن من يسئ للعلاقة الأردنية الفلسطينية هو خصمي إلى يوم القيامة " وذلك لان العلاقة الأردنية الفلسطينية هي علاقة تاريخيه ومتجذرة ممزوجة بدم الشهداء الأردنيين على ارض فلسطين ثم لاحقا بالوحدة الأردنية الفلسطينية والتشابك الاجتماعي والأسري والعشائري بين الأردنيين والفلسطينيين، وان فك الارتباط الأردني الفلسطيني كان يقصد منه تعزيز الهوية الفلسطينية على ارض فلسطين في مواجهة الهوية الصهيونية التي كانت تطمح إلى تذويب هذه الهوية ومن ثم إنكار الشعب الفلسطيني وهضم حقوقه(2).

وتخضع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لاعتبارات خاصة، وتحظى القضية الفلسطينية بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك لأن القضية الفلسطينية تشكل جوهر وأساس قضايا الشرق الأوسط، حيث اتسمت بالتزام ثابت نحو إسرائيل، حيث اعتبرت إسرائيل الدرع المتقدم الداعم للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كما نظرت للقضية الفلسطينية وإلى الصراع العربي الإسرائيلي على أنه مجرد مسألة توقف حلها على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك رأت حلا للمشكلة أن يسمح بعودة بعض اللاجئين،

---

[1]) أبو ركبة، محمد منصور(2012)، واقع العلاقة بين الأردن وفلسطين، رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، قسم التاريخ الحديث والمعاصر.ص52.

[2]) المرجع نفسه، ص54.

وتوطين بعضهم الآخر في المناطق الموجودين فيها، ولمعرفة الولايات المتحدة الأمريكية أن الأردن هو طرف رئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي حاولت جاهدة كسب الأردن وذلك من خلال دعم اقتصاده، من أجل دعم عملية السلام، وبالفعل حدث ذلك في نهاية عقد التسعينات عندما حدثت تطورات دراماتيكية على القضية الفلسطينية، فتم عقد اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل سميت (اتفاقية وادي عربة)، وبالفعل تدفقت المساعدات بشتى أشكالها إلى الأردن من قبل الولايات المتحدة بعد توقيعها على معاهدة السلام، فنجد أن المساعدات الأمريكية أثرت بشكل مباشر على القرار السياسي الأردني الخارجي تجاه القضية الفلسطينية وجعلته يتوافق مع سياستها في القضية الفلسطينية[1].

واتفاقية وادي عربة هي معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وقعت بين إسرائيل والأردن على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارة بوادي عربة في 26 أكتوبر 1994، طّبعت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين وتناولت النزاعات الحدودية بينهما، وترتبط هذه المعاهدة مباشرة بالجهود المبذولة في عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبتوقيع هذه المعاهدة أصبحت الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر وثالث جهة عربية بعد مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك نظراً للظروف الصعبة التي كان يمر بها الأردن من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية كان عقد معاهدة السلام مع إسرائيل خياراً استراتيجياً للأردن لضمان عدم خسارة مزيد من أراضي المملكة، وضمان إعادة تدفق المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية والسياسية[2].

حيث أن السياسة الخارجية وصانع القرار السياسي الأردني لم تتخلى يوما عن القضية الفلسطينية وكانت تمسك العصا بشكل متوازن فيما يخص القضية الفلسطينية وينسجم مع سياستها الخارجية وقراراتها السياسية، وخير دليل على ذلك أنه في الوقت الذي أدار العالم ظهره للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، جاءت الجهود المتواصلة والدور الكبير الذي يقوم به جلالة الملك عبد الله الثاني، في مساعدة الشعب الفلسطيني وسياسته المتبعة دوما في هذا الشأن، تأكيدا على أن الأردن مستمر في الدفاع عن الحق العربي في فلسطين، حتى يستعيد

---

[1]) سلامة، غسان وآخرون (1999)، السياسة الأمريكية والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ص160.

[2]) المرجع نفسه، ص165

الشعب الفلسطيني كامل حقوقه ويقيم دولته المستقلة على أرضه، وينعم فيها بالحرية والاستقلال والحياة الكريمة، إلى جانب مواصلة الأردن تحركه السياسي، واستخدام كل المنابر في شتى أنحاء العالم، للدعوة لتحقيق السلام الدائم والشامل الذي يضمن الحقوق ويصون الكرامة للفلسطينيين[1].

المطلب الثاني

الحرب على الإرهاب

أشغلت ظاهرة الإرهاب الدارسين والعلماء والفقهاء في تفسيرها، ومعرفة أسبابها، فمنهم من فسر هذه الظاهرة بأنها شكل من أشكال التعبير عن التمرد والاحتجاج ضد أوضاع مرفوضة، حيث تأتي هذه الأعمال نتيجة للاستبداد السياسي والسخط والاجتماعي والاقتصادي والإحساس بالإحباط، والمجتمعات الإنسانية عبر العصور عرفت ظاهرة الإرهاب وأعمال العنف بأشكال مختلفة.

وفي البداية لا بد من توضيح الإرهاب ومفهومة بشكل موسع، لأن مفهوم الإرهاب وما يرتبط به من مصطلحات من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامية فعلى الرغم من الإجماع العالمي على خطورة الإرهاب ووجوب محاربته فانه لا يوجد اتفاق على حدود الإرهاب وتعريفه، ومضامينه ودلالاته، فعند البحث في تعريف الإرهاب نجد تعريفات هائلة لهذا المصطلح، ولم يتم وضع تعريفاً دقيقاً ومقبولاً دولياً للإرهاب، حيث أن بعض الدول قامت بخلط الأوراق بحيث جعلت نضال الشعوب من أجل تقرير المصير ومقاومة المحتلين إرهاباً، ولكن كان هناك محاولات عديدة لوضع تعريف للإرهاب من خلال القوانين الدولية والاتفاقيات الدولية والعربية.

تعتبر كلمة الإرهاب حديثة في اللغة العربية، وقد تم إقرار هذا المصطلح من قبل المجمع اللغوي، ويعود جذر هذه الكلمة إلى رهب بمعنى خاف، وأرهبه بمعنى خوفه، وأرهب بمعنى

---

[1]) موقع رم الإخباري الأردني(2012)،الأردن والقضية الفلسطينية حقائق ناصعة ومواقف قومية، متوفر الكترونيا على الرابط: http://www.rumonline.net

ركب الرهب أي ما يستعمل في السفر من الإبل، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب، وكلمات الإرهاب والإرهابي هي كلمات حديثة الاستعمال ولم تكن تستعمل قديماً لذلك، خلت المعاجم العربية القديمة من هذه الكلمة، وتعريف كلمة إرهاب يعني نوعا مهينا من الجرائم وهذه الجرائم هي التي تقع بأكثر من طريقة، فتارة تقع هذه الجرائم بطريق العنف أو التهديد به، ويكون هدف الذين يقومون بهذه الجرائم إرغام السلطات أو الهيئات ذات الشأن من أجل القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل يحقق مصلحة سياسية أو قومية أو مصلحة خاصة، وإذا لم يتم تلبية مطالبهم فإنهم يقومون بأفعال من شأنها أن تجعل حياة الأبرياء وأموالهم عرضه للخطر[1].

وهناك تعريفات عديدة للإرهاب نذكر منها تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، ويقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو منهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" [2].

كما قام المشرع الأردني بوضع تعريف للإرهاب في قانون منع الإرهاب الأردني، بأنه " كل عمل أو امتناع عن عمل مقصود أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه أو وسائله يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو إحداث فتنة إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو احتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر أو أرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة"[3].

---

[1]) التل،احمد،1998م،الإرهاب في العالمين العربي والغربي،عمان،دار الشروق للنشر والتوزيع،ص20.

[2]) الدويك، موسى جميل(2003)، الإرهابي والقانون الدولي، عمان، مكتبة الجامعة الأردنية، ص6.

[3]) قانون منع الإرهاب الأردني رقم 18 لسنة 2014، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 2014/6/1، العدد3365 ،المادة الثانية.

كما تم تعريف الإرهاب من قبل وزارة الدفاع الأمريكية بأنه " استخدام مقصود للعنف أو التهديد بالعنف لزرع الخوف، وإجبار الحكومات أو المجتمعات أو ترهيبها في مسعى إلى تحقيق أهداف سياسية عموماً أو دينية أو أيديولوجية"[1]، وفي اتفاقية جنيف سنة 1936تم وضع تعريف للإرهاب، حيث عرف بأنه: " الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما تستهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور"[2].

كما أن الإرهاب له أسباب ودوافع كثيرة، منها أسباب فكرية تدفع الإنسان إلى الإرهاب، فالإنسان يمتاز عن سائر الكائنات الحية بان حركاته وتصرفاته الاختيارية يتولى قيادتها فكره وعقيدته، فانحراف الفكر وضلاله، والتباس الحق بالباطل لديه مع القصور العلمي يقوده إلى الإرهاب وارتكاب أعمال إرهابية[3].

وهناك أسباب مجموعة من الأسباب تدعو إلى الإرهاب فمنها الدينية والثقافية ، وأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية، حيث أن عدم الاستقرار المالي لدى الفرد، والبطالة والفقر هي من أهم أسباب الإرهاب، لأن انتشار البطالة في المجتمع داء عظيم، وتعتبر البطالة من أقوى العوامل التي تساهم في تنمية ظاهرة الإرهاب والعنف، حيث أن صعوبة العيش وغلاء المعيشة وتدّني دخل الفرد، كلها عوامل تساهم مساهمة كبيرة في إنشاء روح التذمر وتولد السخط والشعور بالكراهية، ويوّلد الرغبة لدى هؤلاء العاطلين عن العمل بالانتقام بأي شكل، كما أن الفقر وتزايد معدلاته يعتبر احد الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، وعيش الشباب في بيئة تحمل أفكار الغلو والتكفير والعنف تؤدي إلى الإرهاب، لأن هناك شباب يعيشون في بيئات جهادية وبيئات تحمل أفكار متطرفة، فإذا كان الشباب ليس لديهم العلم الشرعي الكافي الذي يمكنهم من دفع وتكذيب أفكار الإرهابيين فسوف ينجرون وراء الإرهاب[4].

---

[1]) Bruce Hoffman,Inside Terrorism,New York Columbia university press,1999.

[2]) المشاقبة، أمين عواد، 2014،الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، عمان،الجامعة الأردنية، ط1،ص14

[3]) ابن القيم،محمد بن ابي بكر،الفوائد،دار الفكر،بيروت،ب.ت،ص260-293.

[4]) الهواري،محمد(2009)، الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج،بحث مقدم لمؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،ص24-30.

ولـذلك أحتـل موضـوع الإرهـاب وكيفية مواجهته اهتمام العالم بأسره، وخصوصـاً بعـد هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي كان لتنظيم القاعدة دور فيها، حيث أطلقت الرئاسة الأمريكية حملـة الحـرب علـى الإرهـاب وتسمى أيضـاً الحـرب العالميـة علـى الإرهـاب، وقد أطلـق عليهـا البعض تسمية الحرب الطويلة، وهذه الحملة أو الحرب هي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية تقودها الولايات المتحدة وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها وتهدف هذه الحملة إلى القضاء على الإرهاب والدول التي تدعم الإرهـاب علـى الصـعيدين الـداخلي والعـالمي، فاتجهت إلى محاربة الإرهاب في كل دول العالم، وبدأت تحشد دول كبرى لمحاربـة الإرهـاب، وتوجيـه خطاب إلى كافة دول العالم للانضمام لهذه الحملة التي تشكل خطراً على كل دول العالم، وشكلت هذه الحـرب انعطافاً وصـفه العديد من السياسـيين بـالخطير وغيـر المسبوق فـي التـاريخ لكونهـا حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية، فهي متعددة الأبعاد والأهداف[1].

وقد تـأثر الأردن كغيره من دول العالم بالخطـاب الأمريكـي الواضـح والصـريح باتخـاذ موقف في مكافحة الإرهـاب، لذلك نجد أن الأردن أعلن مبكراً عن موقفه الحاسم من الحـرب على الإرهاب، عبر المشاركة النوعية في الحرب على الإرهاب، وحتى المشـاركة فـي التحـالف الدولي ضد داعش، فالموقف الأردني جاء منسجم مع مكافحة "الإرهاب" مع الموقف الأمريكي والأوروبي والعربي، وهذا الموقف الأردني جاء لاقتناع الأردن بأن الإرهاب له عواقب وخيمة علـى الاقتصـاد الأردنـي وخصوصـاً فـي ظـل موقعـه المتوسـط بـين منـاطق الإرهـاب، وتطـوره خاصـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط عقـب حـروب الخلـيج وغـزو كـل مـن أفغانسـتان والعـراق، وعودته إلى المنطقة بفاعلية جديدة بعد الربيع العربي، خصوصاً في سوريا والعراق[2].

فجاء الموقف الأردني موقف حازم ومؤيد من الحرب على الإرهاب على الرغم من أن هذه الحرب أضافت أعباء جديدة على المكون الأمنـي والـدفاعي فـي الأردن، حيث وضـع المؤسسـة الأمنية والدفاعية في حالة مواجهة مع "الإرهاب"، إلا أن الأردن إرتأى بأن الإرهاب الدولي هو أهم سبب فـي انعـدام الأمـن الاقتصـادي فـي العـالم كافـة وفـي الأردن بشـكل خـاص، وذلـك لمـا

---

[1]) موقع الجزيرة نت(2010)، واشنطن تعتبر القاعدة عدوتها وتتخلى عن الحرب على الإرهاب، متوفر الكترونياً على الرابط: http://aljazeera.net

[2]) دريد، محاسنه(2001)، لاشيء يبرر الإرهاب والأردن يريد مكافحته في المنطقة والعالم، جريد الرأي الأردنية.

للإرهاب من آثار سلبية متعددة تتجاوز الحدود الدولية حيث تمتد آثاره لتتجاوز الدولة المستهدفة بالإرهاب إلى دول أخرى كثيرة، مما ينعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة مثل: التضخم، البطالة، الاستثمار، سعر الصرف، الأسواق المالية، الميزانية العامة، التأمين، السياحة، وهذا ما حصل من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأردني من آثار الإرهاب المتمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعه من أحداث إرهابية في الحرب السورية والعراقية، وخصوصاً أن الأردن عانى من الإرهاب الدولي والمحلي، ففي عام 2000م حصلت محاولات لمهاجمة سياح أمريكيين وإسرائيليين في الأردن، وكان أكبر العمليات الإرهابية التي تعرض لها الأردن هي المتمثلة في تفجيرات فنادق عمان (2005) حيث وقعت ثلاث عمليات تفجير استهدفت ثلاث فنادق في الأردن، واستنكرت جميع الدول الإرهاب الذي تعرض له الأردن، كما استنكرت الولايات المتحدة هذا الحادث الإرهابي وأسمته التفجيرات البشعة التي ارتكبت ضد مدنيين أبرياء، وقدمت الولايات المتحدة مساعدات عاجلة للأردن[1].

وكانت هذه من ضمن الأسباب التي دفعت الأردن لتأييد الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، بالإضافة إلى الأسباب التالية[2]:

1. تعامل الأردن مع الولايات المتحدة كصديق لما قدمته الولايات من دعم ومساندة على مدار السنين.
2. الانسجام مع الإجماع الدولي لمكافحة الإرهاب والمنظومة الدولية بقيادة الولايات المتحدة.
3. تعزيز الجبهة الداخلية لأن المصلحة الوطنية تقتضي توحيد الجهود الداخلية لمواجهة تداعيات الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة.
4. عدم ربط الإرهاب بالإسلام وأن الإسلام ينافي كل الأعمال الإرهابية، فقد أكدت الأردن على لسان الملك والحكومة الأردنية هذا المبدأ.

ولذلك كان الأردن أيضا من أوائل الدول التي انضمت إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش، والمشاركة في العمليات العسكرية التي يقوم بها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة

1) موقع رم الإخباري الأردني، (2006/1/22)، متوفر الكترونياً على الرباط: http://www.rumonline.net/

2)الفريسان، عبد الكريم سلمان (2006) أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي في الأردن تجاه الأزمات الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص50-53.

ضد الدولة الإسلامية والتي بدأت أولى ضرباتها في 19 أيلول / سبتمبر 2014، فشاركت الأردن في الطلعات الجوية التي ضربت ودمرت مواقع هذه التنظيم الإرهابي في مواقع عديدة في العراق وسوريا.

ولذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لابد من تعويض الأردن عن هذه الآثار السلبية التي انعكست على اقتصاده، ومكافئته نتيجة موقفه الإيجابي من الحرب على الإرهاب، وذلك عن طريق المساعدات بشتى أشكالها التي استخدمتها الولايات المتحدة أيضاً في التأثير على القرار السياسي الأردني من الحرب على الإرهاب ودفع الأردن ليلعب دور محوري في هذه الحرب، نظراً لموقعة المتميز والإستراتيجي في الشرق الأوسط، لأنه كانت هناك آثار مدمرة على الاقتصاد الأردني، والتي خلفها الإرهاب حيث وصل العجز المالي للموازنة العامة في الأردن إلى (437.4) مليون دينار أي ما نسبته (6.9%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2001، لذلك زادت المساعدات الأمريكية في هذه الفترة لتعوض الأردن من الآثار السلبية الاقتصادية للإرهاب، حيث وصلت المساعدات المالية الأمريكية إلى (150) مليون دينار، فانخفض العجز المالي بعد المساعدات إلى (190.4) مليون دينار، أي ما نسبته (3%) من الناتج المحلي[1].

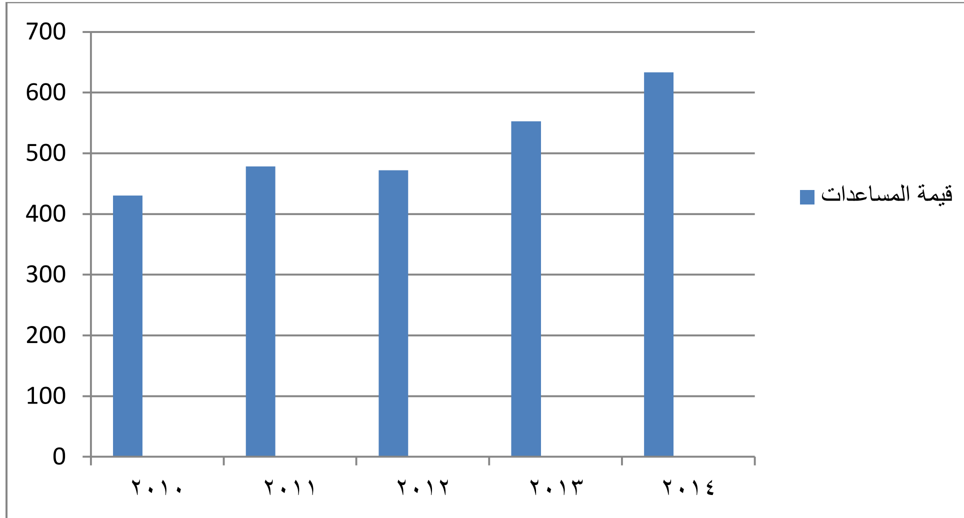
كما نتج عن وقوف الأردن إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ايجابيات كثيرة وفوائد انعكست على جميع المجالات في الأردن، حيث زادت المساعدات الاقتصادية المقدمة للأردن من الجانب الأمريكي، حيث تم تقديم مساعدات فنية وعينية، وتم إبرام اتفاقيات بالتعاون المشترك في المجال الاقتصادي، والتي جلبت المزيد من رؤوس الأموال، كما تم تفعيل التجارة الحرة بين البلدين والتي جلبت للأردن الكثير من الاستثمارات الخارجية بسبب الامتيازات التي تقدمها الأردن مثل توفير فرص تصدير المنتجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون قيود جمركية.

---

[1]) وزارة المالية الأردنية (2002)، النشرة المالية الحكومية الشهرية، المجلد الثالث، ص3.

شكل رقم (4)

قيمة المساعدات الخارجية التي تلقتها الأردن (2010-2014)



ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن المساعدات الأمريكية للأردن في تزايد مستمر وذلك من 2010-2014 حيث أن هذه المرحلة شهدت بداية الربيع العربي في المنطقة، وبداية موجات الإرهاب في العراق وسوريا وخاصة بعد ظهور داعش(الدولة الإسلامية في العراق والشام) وما تقوم به من أعمال إرهابية لا تمت للدين الإسلامي بأي صلة، فعملت الولايات المتحدة على دعم الأردن نتيجة ما تعرض له من أزمة بسبب هذه الأحداث ولتشجيعه على محاربة ومواجهة الإرهاب والإرهابيين.

المطلب الثالث

الغزو الأمريكي على العراق

الغزو الأمريكي للعراق أو حرب الخليج الثالثة، حرب العراق أو احتلال العراق أو حرب الخليج الثالثة، هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق سنة 2003، والتي أدت إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة بعض الدول، وبدأت عملية احتلال العراق في 19 آذار 2003 من قبل

قوات الائتلاف بقياده الولايات المتحدة الأمريكية وشكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من هذا الائتلاف، ولقد تسببت هذه الحرب بأكبر خسائر بشرية من المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي، والأزمة بين العراق وأمريكيا تعود جذورها إلى عام 1990[1].

ونتيجة أزمة الكويت فرضت الولايات المتحدة الحصار والعقوبات الاقتصادية الصارمة على العراق، فتم فرض حصار اقتصادي على العراق من قبل الأمم المتحدة بقرار مجلس الأمن والمتعلق بحرمان العراق من القدرة على تطوير أسلحه نووية، وبعدها صدرت قرارات متتالية من مجلس الأمن الدولي متعلقة بنزع أسلحة العراق، وتقليص قدراته العسكرية التقليدية، وطيلة فترة التسعينات من القرن الماضي تعرض العراق لهجمات عديدة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك بحجة عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش الدولية، وانتهاك العراق لحظر الطيران المفروض على شماله وجنوبه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكان هناك أهم سببين زادت من مشكلة العراق تعقيداً وهما [2]:

1. بروز قضية الإرهاب في السياسات الدولية الأمريكية كوجه وحيد، ومن منطلق الحرب على الإرهاب فقد قسم الرئيس الأمريكي العالم إلى قسمين أحدهما مع الولايات المتحدة وآخر ضدها.
2. النزعة العسكرية الهجومية التي تبلورت في التحركات الأمريكية تجاه القضايا الدولية، ومن بينها القضية العراقية.

وعند تحليل الموقف الأردني تجاه الغزو الأمريكي للعراق، نجد أنه يختلف عن الموقف الأردني تجاه الاحتلال العراقي للكويت أو ما سمي بحرب الخليج الثانية، وذلك بسبب ما تعرضت له الأردن من مشكلات اقتصادية وسياسية جراء قطع المساعدات الأمريكية للأردن بسبب موقفها، بالإضافة إلى طرد ما يقارب من نصف مليون عامل أردني خارج

---

[1])مفارجة، أحمد(2009)، العلاقات الأردنية العراقية بعد الحرب الإنجلو أمريكية على العراق، مجلة السياسة الدولية،العدد(172)،ص55-60.

[2]) Sheldon, L Richman,policy Analysis "Ancient History" U.S conduct in the pubsmiddle east pas since world wall,p159>

دول الخليج العربي، بالإضافة أيضاً إلى عزلته دبلوماسياً وسياسياً وتراجع حجم نفوذه الإقليمي وزيادة وتيرة عدم استقراره الداخلي، لذلك لجأت الأردن إلى اتخاذ موقف محايد لا مع التأييد ولا مع الممانعة وخاصة في ظل الرفض الشعبي الداخلي للأردن للغزو الأمريكي للعراق، فمالت المملكة إلى انتهاج سلوك "التوازن" ضد القوى الكبرى والمجتمع الدولي، وبذلك نجد أن خوف الأردن من قطع المساعدات الأمريكية أثر بشكل مباشر في صناعة القرار السياسي الأردني.

ونتيجة هذا الموقف الأردني إلى جانب الولايات المتحدة زيادة حجم المساعدات الخارجية التي قدمت للأردن والتي بلغت في عام 2004 إلى (552) مليون دولار منها (384.5) مليون دولار مساعدات أمريكية موزعة على مختلف القطاعات، كما زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين، على أثر توقيع الأردن اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و الأمريكية والأردن، زادت حجم الصادرات التجارية الأردنية من (229.2) مليون دولار في 2001 إلى (460.4) مليون دينار عام 2005[1].

ولمعرفة أثر المساعدات الأمريكية على الأردن وعلى دورها في جعل الأردن يتخذ موقف مؤيد للغزو الأمريكي على العراق، كان لا بد لنا من استعراض موجز عن العلاقات الأردنية العراقية، وكيف اتخذت اتجاه مغاير بعد الغزو الأمريكي للعراق، فالعلاقات التاريخية بين العراق والأردن تعود جذورها إلى مطلع عام 1921م، فقد كان يحكم شرق الأردن والعراق أفراد من العائلة الهاشمية، حتى وصل الأمر إلى إعلان الإتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وكانت العلاقة تتأرجح بين القوة والمتانة إلى التوتر والنفور، كما أن عامل صلة الجوار وطبيعة التداخل بين المجتمعين العراقي والأردني أنتجت علاقات وثيقة ومتينة على مدى التاريخ بين الشعبيين والبلديين الأردني والعراقي وذلك نتيجة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــــــــة والثقافية والروابط والمصالح المشتركة كالدين واللغة والثقافة والعادات والتقاليد[2].

---

1) وزارة المالية الأردنية، النشرة الاقتصادية الشهرية، لسنة 2006.

2) قطيشات، ياسر نايف (2008)، العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل المتغيرات النظام العربي من أيدلوجيتها القومية إلى النزعة القطرية1952-2004،عمان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،ص30-35.

فالعراق كان يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للأردن ليس فقط كونه بلداً جاراً، وإنما يمثل العراق للأردن عمقاً استراتيجياً له، كونه بلد غني ذو سوق كبيرة للصناعات والمنتجات، كما أن العراق كان يمثل سوقاً حقيقة لاستيعاب الأيدي العاملة الأردنية والخبرات الفنية، فكلا البلدين مثلا عمقا استراتيجياً واقتصادياً وأمنياً لبعضهما، فالعلاقات الأردنية العراقية كانت متينة وقوية قبل الغزو الامريكي للعراق عام 2003، وكان يسودها التعاون والتنسيق في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فاستغلت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات لكي تؤثر على الأردن في علاقاتها مع العراق، وأن تتخذ الأردن موقف مؤيد من الغزو الأمريكي للعراق[1].

ومن خلال استعراض أثر المساعدات الأمريكية للأردن في عملية صنع القرار السياسي الخارجي نجدها حاضره في مسألة الغزو الأمريكي للعراق، لأن البعد الأمريكي كان حاضراً في العلاقات العراقية الأردنية، خاصة وان الولايات المتحدة رأت بأن الأردن هو الطرف العربي الوحيد من دول الجوار المؤهل قبل غيره لدعم العراق الجديد سياسياً واقتصادياً وبما يسهم في إنجاح العملية السياسية في العراق، وإنجاح المشروع الديمقراطي الذي سعت الولايات المتحدة إلى تطبيقه في العراق، كما كان للاحتلال الأمريكي وتداعياته على الساحة العراقية، دور في تحديد أشكال العلاقات بين العراق والأردن وأوجد تقارباً عراقياً أردنياً من خلال الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين البلدين لمحاربة الإرهاب والمساعدة على تحسين الوضع الأمني في العراق[2].

ويوضح الشكل التالي قيمة المساعدات الأمريكية من 2000-2004، حيث أننا نلاحظ أن أعلى نسبة مساعدات تلقتها الأردن هي في عام 2003 حيث بلغت 973 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب الغزو الأمريكي على العراق.

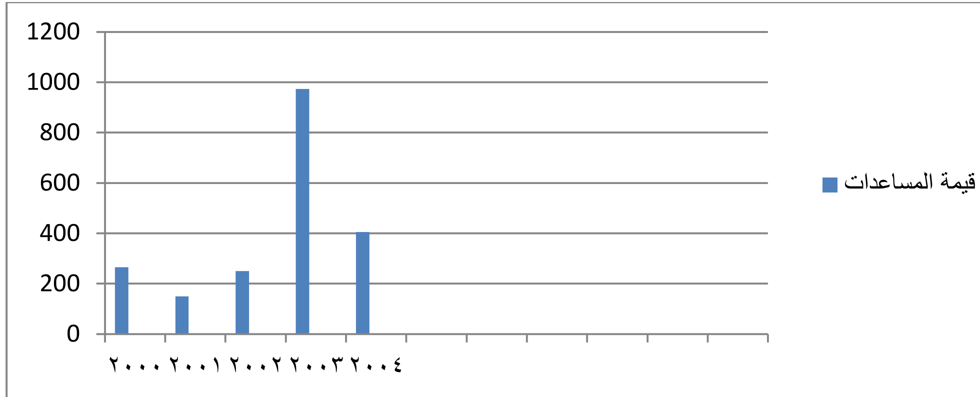
---

[1]) الحمداني، قحطان أحمد سليمان(2004)، السياسة الخارجية العراقية(1985-1993)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص32.

2) أبو زيد، أحمد (2010)، كيف تتحرك الدول الصغرى الدبلوماسية الأردنية وحرب الخليج نموذجاً، الأردن، الجامعة الهاشمية، مؤتمر دبلوماسية عربية في العالم.

شكل رقم (5)

المساعدات الأمريكية لأردن بعد الغزو الأمريكي (2000-2014)



المطلب الرابع

أزمة اللاجئين السوريين

طالت الحرب السورية مجالات مختلفة للحياة في سوريا، وفي منطقة الشرق الأوسط وأكثر ما تضرر منه السوريون هو البعد الإنساني حيث "فقد مئات ألاف حياتهم، واضطر الملايين إلى الهجرة خارج بلده، كما أن اضطر آخرون إلى ترك منازلهم والنزوح إلى أماكن أخرى آمنة داخل سوريا، بالتالي فإن هناك ملايين من الشعب السوري تضرر من الحرب"، فمشكلة السوريين تعدت سوريا والشرق الأوسط لأنها شكلت مأساة القرن على الصعيد الإنساني(1).

وحسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغ عدد اللاجئين السوريين بالأردن والذين تم تسجيلهم بالمفوضية نحو 588,792 لاجئ وذلك ابتداءً من أبريل 2014 ولكن من خلال اللقاءات أعرب بعض المسؤولين وممثلي المفوضية أن العدد الحقيقي للاجئين السوريين بالأردن بلغ نحو 1,3 مليون لاجئ، أما عن الفرق الواضح بين العدد الحقيقي للاجئين وعدد المسجلين منهم بالمفوضية فهو نتاج عن مجيء بعض السوريين إلى الأردن من أجل العمل أو لأسباب أخرى وذلك قبل نشوب الحرب الأهلية بسوريا وعدم تمكنهم من العودة لبلادهم بعد نشوب الحرب وقبولهم كلاجئين(2).

وقد أدّت أزمة اللاجئين السوريين إلى تفاقم التحدّيات السياسية والاقتصادية ومعها تحدّيات الموارد المزمنة في الأردن، وفيما يدخل الصراع في سورية وضعاً مديداً وتزداد وتيرة الاستياء العام والتوتّرات الأخرى، ألقى وجود اللاجئين السوريين الضوء على بعض أكبر التحدّيات المعاصرة في الأردن، إذ يشير عدد واسع من التقارير إلى تأثير اللاجئين السوريين

---

(1) فرانسيس، ألكساندرا(2015) أزمة اللاجئين في الأردن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متوفر الكترونياً على الرابط http://carnegie-mec.org/

(2) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، متوفر الكترونيا على الرابط http://www.unhcr-arabic.org/

على موارد الأردن المستنفَدة، وزيادة المنافسة على فرص العمل، وتحميل البنية التحتية فوق طاقتها، وإرهاق الخدمات الاجتماعية، ومن أهم القطاعات التي أثرت عليها أزمة اللاجئين:-

- **التعليم**

أكثر من نصف عدد اللاجئين السوريين في الأردن تحت سن الثامنة عشرة، الأمر الذي يرتّب مطالب كبيرة على القدرات التعليمية، حيث تعاني معظم المدارس في محافظات الشمال من الاكتظاظ، كما أن قدرتها محدودة على استيعاب أعداد إضافية من الطلبة، وقد فتح الأردن 98 مدرسة إضافية بنظام الفترتين لتخفيف الضغوط على حجم الفصول الدراسية، ومن هنا فقد زادت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 7.6 في المئة في العام 2009 إلى 13.4 بالمئة في العام 2014، وقد عطّل ذلك بصورة كبيرة طموح وزارة التربية والتعليم في الحدّ من عدد من المدارس التي تعمل بنظام الفترتين في جميع أنحاء البلاد[1].

وأدّى الضغط على القدرات التعليمية إلى زيادة التوتر في المجتمع المضيف. ووجد تقييم صدر مؤخراً عن(REACH) وهي مبادرة مشتركة قامت بها اثنتان من المنظمات غير الحكومية والبرنامج التنفيذي لتطبيقات الأقمار الاصطناعية التابع للأمم المتحدة، 55 بالمئة من السوريين والأردنيين الذين استُطلِعت آراؤهم قالوا إن التحدّيات التي تواجه التعليم ملحّة "جداً" أو ملحّة "إلى حدّ كبير "علاوةً على ذلك، وجدت الدراسة أن 61بالمئة من الأردنيين ذكروا أن مداخل التعليم تسببت في حدوث توترات في المجتمع .

- **الرعاية الصحية**

أنشأ الأردن قبل الأزمة شبكة رائعة من مراكز الرعاية الصحية الأولية، مدعومة بمرافق رعاية ثانوية، لتوفير الوصول إلى الخدمات الصحية لجميع المواطنين ضمن مسافة 10 كيلومترات (حوالى 6 أميال) من أماكن إقامتهم. ومع تدفق اللاجئين السوريين، تواجه هذه المراكز أعداداً من المرضى تفوق طاقتها على الاحتمال، ونقصاً في الأدوية واللقاحات، ما أدّى

---

[1]) فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن، مرجع سابق.

إلى إحباط جهود الحكومة كي تبقى على المسار الصحيح وتحقق الأهداف التنموية للقطاع الصحي، وقد تعرّض نظام الرعاية الصحية الأردني إلى الضغط بشكل واحظ من حيث الموارد المالية والقدرة على تقديم الخدمات[1].

- **المسكن**

يعيش 80 بالمئة من السوريين خارج المخيمات، وكان للاجئين تأثير كبير على سوق الإسكان الأردني، وأدّت زيادة الطلب على السكن الذي نشّطه السوريون، إلى ارتفاع أسعار الإيجارات في محافظات الشمال، وكذلك شدّدت الضغط على توافر المساكن بأسعار معقولة. في المدينتين اللتين استقر فيهما اللاجئون السوريون بصورة كبيرة، المفرق والرمثا، وارتفعت بعض أسعار الإيجارات إلى ستة أضعاف معدّلات ما قبل الأزمة، في حين تضاعف متوسط أسعار الإيجارات ثلاث مرات تقريباً[2].

- **الاقتصاد**

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل الإقتصادية التي عانى منها الأردن بسبب تدفق اللاجئين السوريين، حيث أفادت منظمة العمل الدولية أن معدّلات البطالة في صفوف الأردنيين ارتفعت من 14.5 في المئة في آذار/مارس 2011 إلى 22 في المئة في العام 2014، وعلى الرغم من أن السوريين لا يمكنهم أن يعملوا بصورة قانونية في الأردن، قدّرت منظمة العمل الدولية أن 160 ألفاً من السوريين يعملون في قطاع العمل غير الرسمي، ولا سيّما في وظائف الزراعة والبناء والخدمات[3].

- **المياه**

تُعَدّ الندرة المطلقة للمياه من بين أهم المشاكل التي يواجهها الأردن، إذ يتم تقريباً استنزاف شريان المياه الرئيس في هذا البلد الصحراوي، وهو نهر الأردن، قبل دخوله

---

[1])المرجع نفسه.

[2]) الموقع نفسه.

[3])موقع العربية سكاي نيوز، ارتفاع معدل البطالة في الاردن، متوفر الكترونياً، http://www.skynewsarabia.com

الأراضــي الأردنيــة، وتعـد المملكـة ثالـث أفقـر بلـد مـن حيـث الميـاه فــي العـالم، كمـا أن النمـو السكاني السـريع النـاجم عـن تزايـد أعـداد اللاجئـين، وقِدَم البنيـة التحتيـة للميـاه، وعـدم كفاية التخطيط للمياه، كلها أمور تضاعف مشكلة نقص المياه في الأردن .
أدّى تـدفّق اللاجئـين السـوريين إلــى الأردن إلــى تجـدّد الاهتمـام الـدولي بأزمـة الميـاه فــي البلاد، حيث أن الأردن على وشك الانتقال من مشكلة مياه مزمنة إلى أزمة مياه(1).

ومـن هنـا نجد أن اللاجئين السوريين شكلوا تحدياً كبيراً علـى المملكـة، وإذا مـا أراد الأردن مواجهة التحدّيات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للاجئين السوريين، سيحتاج إلى دعم دولي لمواجهة هذه التحديات.

فجاءت المساعدات الأمريكية للأردن وذلك لدعم موقفه ومواجهة التحديات التي يواجهها، حيث أثرت هذه المساعدات على صناعة القرار الأردنـي بشكل واضح، واستيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين.

الخلاصة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن المسـاعدات الأمريكيـة لـلأردن تقوم بـدور كبيـر فـي صناعة كثير من القرارات السياسية الداخلية والخارجيـة، حيث أن هذه المسـاعدات تلعب دور كبيـر فـي التـأثير علـى القـرارات التـي يتخـذها الأردن وذلـك بمـا يتناسـب مـع مصـلحة الولايـات المتحدة الأمريكية، حيث أن هذه المساعدات تعتمد على مدى استجابة الأردن لمصـالح الولايـات المتحدة.

[1]) فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن، مرجع سابق.

الخاتمة

والنتائج والتوصيات

الخاتمة:

لقد لعبت المساعدات الدولية ومنها الأمريكية التي قدمت للأردن منذ نشأة الدولة الأردنية وخاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت العديد من الأحداث الدولية المهمة (2000-2014) دوراً هاماً في العلاقات الدولية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت تقدم الولايات المتحدة المساعدات بشتى أشكالها للأردن لما له أهمية خاصة في الصراعات الدولية الشرق أوسطية، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تسعى من وراء تقديم هذه المساعدات التأثير على القرار السياسي الأردني حتى يتوافق مع مواقفها السياسية تجاه القضايا الدولية والقضايا الشرق أوسطية، خاصة وأن المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن كانت تحمل في طياتها العديد من الشروط السياسية والاقتصادية التي كانت تشكل ضابطاً ومؤثراً على صانع القرار السياسي الأردني.

حيث أكدت الدراسة على صحة الفرضية بوجود علاقة سلبية وطردية بين المساعدات الأمريكية وصنع القرار السياسي في الأردن، أي أنه كلما زادت نسبة المساعدات الخارجية الأمريكية ، كلما ازداد التأثير على صناعة القرار السياسي في الأردن وقلت استقلالية صنع القرار الأردني، بمعنى أن المساعدات الخارجية الأمريكية، إحدى المتغيرات التي تؤثر في صناعة القرار السياسي في الأردن،وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ومن أهمها:

أولاً: النتائج:

1. الولايات المتحدة الأمريكية هي أول بلد يضع خطة مساعدات دولية رئيسية بعد الحرب العالمية وكانت الأردن من أولى الدول التي تلقت مساعدات في ذلك الوقت، إلا أن هذه المساعدات قدمت للدول المتلقية لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لدعم نفوذها في البلدان المتلقية للمساعدات وتسخير هذه الدول لتحقيق غاياتها ومصالحها الإستراتيجية والأيدلوجية.

2. المســاعدات الخارجيــة الأمريكيــة لــلأردن كانــت مقيــدة ومرتبطــة بشــروط سياســية واقتصــادية، لتحقيق أهداف معينـة كانـت تسعى الولايـات المتحـدة لتحقيقهـا مـن خـلال تقديمها هذه المساعدات.
3. لقد نبع اهتمام الولايات المتحدة بالأردن ودعمها لـه من منطلق الاهتمام ببلدان الشرق الوسط، كون الشرق الوسط يتمتع بأهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كـان يشكل الشرق الأوسط جبهة متقدمة للغرب في مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية، لذلك جاء هذا الاهتمام الكبير بالأردن من قبل الولايات المتحدة وتقديم مساعدات بشتى أشكالها له.
4. شكلت المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن أحد الدعائم الرئيسية التـي يلجأ إليها الأردن لمساعدته في النهوض بأعبائه الثقيلة والاختلالات في اقتصاده، كارتفاع البطالة والفقر، والعجز في الميزان التجاري والميزانية العامة، والمديونية الكبيرة.
5. اعتمد الأردن على المساعدات الأمريكية التي حققت للأردن نمو ذات مستوى مرتفع نسبياً مقارنة مع مثيلاتها في الدول النامية، فساهمت المساعدات الأمريكية في تطوير البنية التحتية وبناء القوات المسلحة الأردنية.
6. كان حجم وقيمة المساعدات الأمريكية للأردن يعتمد بشكل كبير على العوامل السياسية والمواقف السياسية الأردنية في السياسة الخارجية ومدى توافق هذه المواقف مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية.
7. أثرت المساعدات الاقتصادية الأمريكية على عملية التنمية الاقتصادية في الأردن، وخصوصاً بعد تأثر الأردن بالأحداث حوله كالحرب الدولية على الإرهاب والغزو العراقي إذ تم عقد اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة التي أثرت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال زيادة صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة ، كما جذبت العديد من رؤوس الأموال والعملة الأجنبية في الاستثمار.
8. زيادة المساعدات الأمريكية العسكرية والأمنية للأردن وذلك لأهمية موقع الأردن الإستراتيجي في الشرق الوسط، ورغبة الولايات المتحدة بأن يلعب الأردن كبيراً وأن يحقق التوازن في منطقة الشرق الأوسط التي تشتعل بالصراعات.

ثانياً: التوصيات

وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- العمل على إنشاء جهة يتم من خلالها توضيح حجم المساعدات الخارجية التي يتلقاها الأردن وطرق استغلالها، والنتائج المترتبة عليها.
- يتمنى الباحث إيجاد خطة تنموية اقتصادية تؤدي إلى الاستغناء بشكل تدريجي عن المساعدات الخارجية، سواء من الولايات المتحدة أو من غيرها كون هذه المساعدات دائما ما تكون مشروطة بشروط سياسية واقتصادية تهدف الدولة المانحة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلالها، والتأثير على القرار السياسي والمواقف السياسية للدول المتلقية للمساعدات.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- ابن القيم،محمد بن أبي بكر(ب.ت) ،**الفوائد**، بيروت، دار الفكر.
- أبو دية، سعد (1990) **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أمين، سمير(2004) **العولمة ومفهوم الدولة الوطنية"**، القاهرة، مركز البحوث العربية والأفريقية.
- التل،احمد،1998م،**الإرهاب في العالمين العربي والغربي**،عمان،دار الشروق للنشر والتوزيع.
- جرادات، صالح(1995) **التوجه الديمقراطي في الأردن**، عمان، دار النشر للنشر والتوزيع.
- الحمداني، قحطان (2003)،**النظرية السياسية المعاصرة**،ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان(2004)، **السياسة الخارجية العراقية(1985-1993)**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الحوراني، هاني وآخرون(2000)، **الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن**، عمّان ، دار السندباد للنشر والتوزيع.
- خضر،خضر(1999)،**مفاهيم أساسية في علم السياسة**، ط1،طرابلس،المؤسسة الحديثة للكتاب.
- درويش، إبراهيم(1978)، **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- دنون، فواز موفق(2014) **العلاقات الأردنية – الأمريكية في إطار الصراع العربي الأمريكي**، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر التوزيع.
- الدويك، موسى جميل(2003)، **الإرهابي والقانون الدولي**، عمان، مكتبة الجامعة الأردنية.

- ديفيد كين(2008)، **حرب بلا نهاية :وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، ترجمة معين الإمام،السعودية، شركة مكتبة العبيكان.
- الزبيدي، منذر (2013) **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- سلامة، غسان وآخرون (1999)، **السياسة الأمريكية والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عربيات، محمد عبد المجيد(1989) **أثر خطط التنمية على الاقتصاد والسكان في الأردن**، عمان، وزارة العمل.
- العزام، عبد المجيد(1998) **عملية صنع السياسية الخارجية الأردنية**، عمان: وزارة الثقافة.
- عساف، نظام(2003) دراسات في حقوق الإنسان**"**، عمان، مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان.
- العطية، ماجد (2003)، **سلوك المنظمة**، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العمرو، سلامة ثروت(2005**) المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن** 1985-1995، عمان: دار مجدلاوي.
- عيد، وردة هاشم علي (2009)، **السياسة الدولية والإستراتيجية: صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، القاهرة، جامعة حلوان.
- غالي، بطرس بطرس و محمود خير عيسى(1976)، **المدخل في علم السياسة**،ط5، القاهرة،مطابع الأهرام التجارية.
- قطيشات، ياسر نايف (2008)، **العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل المتغيرات النظام العربي من أيدلوجيتها القومية إلى النزعة القطرية1952-2004**،عمان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- الكتيبي، ابتسام(2004) **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- المبارك، عبد المحسن فهد (2006)، **الدبلوماسية بين العلم والفن**،ط1، الرياض، وزارة الخارجية السعودية.

- المحافظـة، علـي وآخـرون(2006)، **"التربيــة الوطنيــة"**، عمــان، دار جريـر للنشـر والتوزيع.
- المحافظـة، علـي(2000)، **الديمقراطيـة المقيـدة**، ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية.
- المشاقبة، أمين (2000**)، السياسة الخارجية الأردنيـة ودول الجـوار**، ط1، عمـان، دار الحامد للنشر.
- المشــاقبة، أمــين عــواد، 2014،**الــوجيز فــي المفــاهيم والمصــطلحات السياســية،** عمان،الجامعة الأردنية.
- مشاقبة، أمين(2010) **النظام السياسي الأردنـي والمسيرة الديمقراطيـة"**،عمـان، دار الحامد.
- المنــوفي، كمــال(1987) **أصــول الــنظم السياســية المقارنــة**، ط1، الكويــت، شــركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- موســى، ســليمان(1996) **تــاريخ الأردن فــي الفتــرة العشــرين**، ج2، عمــان: مكتبــة المحتسب.
- المونـد، جابرييـل (1998)، **السياســات المقارنــة فــي وقتنــا الحاضــر:نظرة عالميــة،** ترجمة هشام عبد الله،ط1،عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع
- نهـار، غـازي صـالح(1993) **القـرار السياسـي الخـارجي الأردنـي تجـاه أزمـة الخلـيج،** عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- هانتجتون، صامويل(1993) **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمـه عبد الوهاب علوب، ط1، الكويت، دار سعاد الصباح.
- الهياجنة ، محمد (2000) **مبادئ العلوم السياسية**، عمان، المكتبة الوطنية.
- والترز، روبرت(1974) **المعونات الأمريكية والسوفيتية**، تحليل مقارن، ترجمـة نبيـل صبحي، الكويت، دار قلم.
- وليام، كوانت(1994)عملية **السلام الدبلوماسية الأمريكية النـزاع العربـي-الإسـرائيلي،** القاهرة، مركز الأهرام للترجمة.

ثانيا: الدوريات والأبحاث

- ناصوري، احمد(2005)، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد21، العدد الأول.
- الغرايبة، مازن(1998) دور المساعدات في السياسة الخارجية، **دراسة قدمت في ندوة السياسة الخارجية الأردنية**، جامعة العلوم التطبيقية.
- صبري، إسماعيل(1968)، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية: **مجلة السياسة الدولية**، عدد أكتوبر 1968.
- الرمضاني، مازن(1979) في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني.**
- فضة، محمد(1983) اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية : **مجلة السياسة الدولية**، العدد 74.
- العضايلة، أمين(2002)، تعديلات دستور 1952 وأثرها على تنظيم السلطات في الأردن، **مؤتمر البحوث والدراسات**، المجلد السابع عشر، العدد الرابع.
- الحجاج، خليل(2009) العلاقة الأردنية الأمريكية دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية م1985-1957، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلّد 36، العدد1.
- أبو طالب، حسن(1981) اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء إسرائيل، **مجلة السياسة الدولة**، العدد66، القاهرة.
- الشوبكي، هادي محمد(2006) **العلاقات الأردنية- الأمريكية 1956-2005** ،عمان، مركز الرأي للدراسات.
- عبد الحي، وليد(1996) **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**: عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- البراري، حسن(2006) العلاقات الأردنية- الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظره على المستقبل، **مجلة قضايا المجتمع المدني**، مركز الأردن للدراسات، العدد37.
- أبو زيد، أحمد (2010)، كيف تتحرك الدول الصغرى الدبلوماسية الأردنية وحرب الخليج نموذجاً، الأردن، الجامعة الهاشمية، **مؤتمر دبلوماسية عربية في العالم.**

- مفارجة، أحمد(2009)، العلاقات الأردنية العراقية بعد الحرب الأنجلو أمريكية على العراق، **مجلة السياسة الدولية**،العدد(172).
- القمني، سيد(2003) أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان، **مجلة الديمقراطية،** القاهرة، مؤسسة الأهرام.
- عبد المجيد، وحيد(1990)"الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي،** السنة 13، العدد 138.
- المشاقبة ،أمين(2000) التحول الديمقراطي في الأردن 1989- 1999 في التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، **أعمال الندوة التي عقدت بجامعة آل البيت في 01999/11/30**
- عليوة، السيد (1998)، المعونة الخارجية في اتجاهين، **مجلة الباحث العربي،** مركز الدراسات العربية، العدد46.
- جاد، محمد(1997)، المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، **مجلة السياسة الدولية**، الإصدار13،العدد127.
- مقداد، محمد(2006) أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة) **مجلة المنارة،** المجلد 13، العدد 7.
- الهواري، محمد **(2009)** الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج، **بحث مقدم لمؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.**

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- السامرائي، قتيبة مخلف(2008) **آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت ، تكريت، العراق.
- زريقي، غازي يوسف(1990) **مبدأ سمو الدستور- دراسة تطبيقية للدستور الأردني،** أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- سعيد، فؤاد فائق(1999) **دراسة في التغيرات المؤثرة في صناعة القرار**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة بغداد ، بغداد، العراق.
- صوبر، دانا(2006) **عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية(1980-2005)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الفايز، محمد ذياب (2013) **العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ،عمان، الأردن.
- التل، محمد زكي يوسف(2003) **العلاقات السياسية الأردنية- الأمريكية 1990-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مهيدات، غازي(2009) اثر **المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن،مصر المغرب 1989-2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الأشقر، محمد(1993)، **أثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أبو ركبة، محمد منصور(2012)، **واقع العلاقة بين الأردن وفلسطين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة، فلسطين.
- الفريسان، عبد الكريم سلمان(2006) **أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي في الأردن تجاه الأزمات الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

رابعاً: المواقع الالكترونية

- معجم الوسيط، باب (ساس)، متوفر الكترونياً على الرابط، **http://www.almaany.com/ar/dict** .
- غبون، هديل،(2011/3/16) مخاوف أردنية من فشل عمل لجنة الحوار الوطني، متوفر الكترونيا.**WWW.SAHFI .JO**
- فرانسيس، ألكساندرا(2015) أزمة اللاجئين في الأردن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متوفر الكترونياً على الرابط **http://carnegie-mec.org/**
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، متوفر الكترونيا على الرابط **ttp://www.unhcr-arabic.org/**
- موقع العربية سكاي نيوز، ارتفاع معدل البطالة في الأردن، متوفر الكترونيا على الرابط **http://www.skynewsarabia.com**

- وزارة المالية الأردنية، النشرة الاقتصادية الشهرية، لسنة 2006متوفر الكترونيا على الرابط: **http://www.mof.gov.jo**
- وزارة المالية الأردنية (2002)، النشرة المالية الحكومية الشهرية، المجلد الثالث.
- موقع رم الإخباري الأردني، (2006/1/22)، متوفر الكترونياً على الرابط: **http://www.rumonline.net/**
- دريد، محاسنه(2001)، لاشيء يبرر الإرهاب والأردن يريد مكافحته في المنطقة والعالم، جريد الرأي الأردنية، **http://m.alrai.com**
- موقع الجزيرة نت (2010)، واشنطن تعتبر القاعدة عدوتها وتتخلى عن الحرب على الإرهاب، متوفر الكترونياً على الرابط: **http://aljazeera.net**
- موقع رم الإخباري الأردني(2012)،الأردن والقضية الفلسطينية حقائق ناصعة ومواقف قومية، متوفر الكترونيا على الرابط: **http://www.rumonline.net**
- وزارة الشؤون البرلمانية والسياسية الأردنية، مسودة مشروع قانون الانتخابات 2015، متوفر الكترونيا على الرابط: **http://www.moppa.gov.jo**
- موقع بترا الإخباري الأردني، (2014/4/30)، مشروع قانون الأحزاب 2014،متوفر الكترونيا على الرابط: **http://petra.gov.jo/Public_News**
- موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، متوفر الكترونياً على الرابط، : **https://www.usaid.gov/jordan**
- جريدة الرأي الأردنية (2012)، العلاقات الأمريكية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني (1999-2012)، متوفر الكترونيا على الرابط: **http://www.alrai.com**
- جريدة الرأي الأردنية (2013/5/3) أحمد عبد الرحيم الحوراني، العلاقات الأردنية – الأمريكية في عهد الملك عبد الله الثاني(1999-2013)**http://www.alrai.com**
- موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، متوفر الكترونياً على الرابط، : **https://www.usaid.gov/jordan**
- جريدة الدستور الأردنية (2009)، **المساعدات الأمريكية لأردن**، الأرشيف، متوفر الكترونياً على الرابط، **http://www.addustour.com/Archive**

- دياب، أريج وسهر الهنداوي (2006)، دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، متوفر الكترونيا على الرابط: **http://www.ammanchamber.org**
- جريدة الدستور الأردنية (2006)، بعد تضمينها اشتراطات تحافظ على السيادة الوطنية: »قانونية« النواب تقر بأغلبية أعضائها اتفاقية تسليم أشخاص إلى الجنائية الدولية، متوفر الكترونيا على الرابط: **http://www.addustour.com**
- موقع روسيا الإخباري(2010)، مساعدات أمريكية عسكرية للأردن لتأمين حدوده، متوفر الكترونيا على الرابط: **https://arabic.rt.com/news/**
- موقع كلنا الأردن، نص مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012، متاح الكترونياً على الرابط: **http://www.allofjo.net**
- **رابعا: القوانين**
- الدستور الأردني 1952 وتعديلاته.
- **قانون منع الإرهاب الأردني** رقم 18 لسنة 2014
- قانون الزراعة الأمريكي لعام 1954 وتعديلاته.

مراجع باللغة الانجليزية

- Easton, David (1969) **A Framework for political Analysis Englewood cliffs**, N.J Prentice Hall.
- Dougherty, James E & Pfaltzgraff, L. (1971) **Contending Theories of International Relation**, Lippincott, Philadelphia.
- Alfred, B.parados,(2005) Jordan U.S Relation and Bilateral Issues foreign Affairs Trend Division Washington**, www.fas.org**
- Freidrek, J(2003), U.S Military Training Aid to Jordan, New York, **www.fas.org**.
- Report U.S Agency For international Development(2001),U.S. Aid to Middle East Whashington,p4, **www.usaid.Gov**.

- Kohler. Horst, U.S Security Objective Policy in Middle East, New York,1993,P4-6, **www.Dec.Org**.
- Hoffman, Bruce (1999), **Insid Terrorism**, New York Columbia university press.

THE IMPACT OF AMERICAN ASSISSTANCE ON POLITICAL DECISION-MAKING IN JORDAN 2000-2014

By

Ahmed Qutaishat

Supervisor

Dr. Faisal Alrfoua, Prof

ABSTRACT

This study has aimed at demonstrating the impact of US aid on the political decision-making in Jordan (2000-2014). This study has been to clarify the impact of US aid on the political decision-making in Jordan because the foreign aid is considered one of the means of foreign policy to achieve its goals. These aids have often been used to influence the external and internal behavior of the receiving countries. In addition, foreign aid is a means of pressure to achieve the strategic and economic interests. Therefore, this study attempts to identify the extent of the impact of this US foreign aid on the political decision-making, internal and external, of Jordan. So that this aid constitutes a pressure tool to the decision-maker. The study has also confirmed the validity of the hypothesis that there is a negative and a positive correlation between US aid and political decision-making in Jordan. In other words, the higher the proportion of US foreign aid, the greater the impact on the political decision-making in Jordan and the less the independence of the Jordanian decision-making, which means that US foreign aid is one of the variables that influence the political decision-making in Jordan. The study is based on descriptive analytical research methodology, along with the use of historical method because they are the most suitable approaches to this kind of study.

This study has brought us to several conclusions, including:

1. The United States is the first country to put a major international aid plan after World War and Jordan has been one of the first countries that have received assistance at the time. However, the aid has been provided to the recipient countries to serve US foreign policy objectives, in order to support its influence in the recipient countries and to harness these countries to achieve its strategic and ideological goals and interests.
2. Interest and support of the United States for Jordan stem out of interest in the countries of the Middle East, the fact that the Middle East has great importance and economic strategy for the United States of America. The Middle East has been a advanced front to the West in a possible confrontation with the Eastern bloc, so the United States has been concerned with Jordan dramatically and has provided various forms of assistance to it.
3. US foreign aid to Jordan has been one of the main pillars to which Jordan has resorted to assist in advancing the heavy burden, and imbalances in the economy, such as high unemployment and poverty, trade and budget deficit, , and large debt.
4. Jordan depends on the US aid that has achieved high level of growth compared with its counterparts in developing countries. US aid has contributed in developing the infrastructure and building the Jordanian Armed Forces.
5. an impact for the US economic assistance to Jordan on the economic development process in Jordan, especially after Jordan has been influenced by events around it, such as the global war on terrorism and the Iraqi invasion. So, a free trade agreement between Jordan and the United States has been held, which has impacted heavily on economic development in Jordan through an increase in Jordan's exports to the United States and has also attracted many of the capital and foreign currency for investment.